لحد خاطر

الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان

قدّم له وحقّقه

د. عبد الله الملاّح



لحد خاطر

الانتخابات النيابية
في تاريخ لبنان

قدّم له وحقّقه

د. عبد الله الملّاح

منشورات دار لحد خاطر
ص.ب. ١٦٦٠٢٠ - بيروت، لبنان
ت: ٢٠١٣٨٩(١) - فاكس ٢١٧٦٩٦ - ٩٦١١

مقدّمة

ليس مستغرباً أو مستهجناً ان نسمع الضجة ونعيش المعمعة كلما لاحت «مواسم» الإنتخابات في لبنان. فهذه وتلك من المظاهر الفولكلورية التي اعتاد عليها اللبناني منذ العهد المتصرفي (١٨٦١ - ١٩١٥)، وما يزال رجع صداها يتردد حتى العهد الحالي.

الإنتخاب في الأصل استفتاء شعبي، تُعرب فيه الأكثرية العددية عن إرادتها في إختيار من يمثلها في الندوة النيابية. وقد رصد هذا الموضوع الأديب والبحاثة لحد خاطر. وأكبّ عليه يلاحقه ويتتبع مساره وتدرج الحياة الديموقراطية منذ أقدم العهود التاريخية حتى أواخر الجمهورية الأولى. من هو لحد خاطر؟ وعلامَ ينطوي هذا الموضوع؟

أولًا: لحد خاطر في إطار العائلة والقرية

أبصر لَحَد خاطر[1] النور في قرية رويسة النعمان

(١) لقد سُمّي «لَحَدْ» بهذا الإسم تيمنا بجدّ والده الذي انتقل من بتاتر إلى رويسة النعمان وأقام فيها. أنظر: التذكارات - رويسة النعمان (وهي كناية عن مذكرات، لا تزال مخطوطة، كتبها لحد خاطر بنفسه بين ١٩٣٦ و١٩٣٩).

الشوفية[١]، في شهر شباط من سنة ١٨٨١[٢]. ونشأ في كنف والدين كريمين[٣]. وعاش طفولة «هادئة ومريحة»، في بيئة جبلية قاسية، متمسّكة بعاداتها وتقاليدها، وفي عائلة محافظة متماسكة، مفعمة بالإيمان الديني، ومؤلفة من خمسة أولاد[٤]. وإذ أراد الله امتحان هذه العائلة ابتلاها بموت ثلاثة من صغارها[٥]، فضلا عن رب العائلة، الذي انتقل من هذا العالم، إثر مرض مفاجئ، في ٢٢ كانون الأول ١٨٩٣[٦]. كانت الصدمة قاسية على الأرملة وابنتها حنّه وابنها لحد البالغ الثانية

(١) يستدلّ من اسمها العربي ومن آثارها على أنها حديثة العهد، قد لا يعود تاريخها إلى أبعد من أيام فخر الدين المعني الكبير. قال في وصفها لحد خاطر سنة ١٩٣٠:
«موقعها في مركز غاية في الجمال، يرتفع عن سطح البحر نحو ٩٦٠ مترا. عنبها طيّب وهواؤها منعش يملأ النفس سرورا. فيها معمل حرير ومبذر ومدرسة مرتبة. وإلى جانبي كنيستها الجنوبي والشمالي بلوطتان غاية في الكبر عريقتان في القدم».
كانت تابعة لقضاء الشوف، يوم كان هذا القضاء أحد الأقضية السبعة التي شكّلت متصرفية جبل لبنان. أما اليوم فهي في قضاء عاليه من محافظة جبل لبنان.
لحد خاطر: حبوبة خاطر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٠، ص٥؛ وجغرافية لبنان، المطبعة الحميدية، بيروت ١٩٠٩، ص٣٧.

(٢) أما تاريخ ولادته حسب هويته فيعود إلى سنة ١٨٨٣ (من دون أي تحديد). والهوية صادرة عن حكومة لبنان الكبير، في ٢٥ حزيران ١٩٢٩.

(٣) والده صعب خاطر المتّصل نسبه بعائلة حاتم المعروفة في حمّانا. ووالدته حبّوبة حبيب مرعي أيوب من رويسة النعمان. لحد خاطر: حبوبة خاطر، ص٧ و١١.

(٤) وهم بالتسلسل: يوسف، حنّة، همّام، لحد، ومبارك.

(٥) هم: يوسف، همّام ومبارك.

(٦) التذكارات - رويسة النعمان.

عشرة من العمر آنذاك. فتحمّلت المصاب وانصرفت الى تربيتهما، وقامت بدور الأب والأم في وقت واحد....

تلقّى لحد مبادئ القراءة والكتابة في مدرسة «تحت السنديانة». فحصّل دروسه الإبتدائية على يد كاهن الرعية الخوري مارون سعاده، خرّيج مدرسة عين ورقة الشهيرة[١]. بعد وفاة والده، دفعت به والدته الى مدرسة القديس يوسف اللبنانية - قرنة شهوان، على الرغم من ترمّلها ووحدتها؛ فأمضى فيها، طالبا داخليا، خمس سنوات. واجتاز صفوفها بنجاح باهر جعله ينال منها «أكثر الجوائز عددا»[٢] بين مجموع الطلاب. ثم التحق بمدرسة الحكمة - بيروت[٣]، حيث تابع تحصيله العلمي وقام بتدريس بعض الصفوف فيها. وعندما أنهى علومه العليا، أنتقل الى معترك الحياة معلما ومربيا حتى مطلع الحرب العالمية الأولى. فحاول، في أثناء الحرب، الإنصراف الى الأعمال التجارية، إلا ان نزعته الأدبية كانت الغالبة. فعاد بعد الحرب الى التعليم والصحافة.

تزوّج لحد، في ١٢ شباط ١٩٢٨، روز ضاهر ملكون، من

(١) حوّل البطريرك يوسف اسطفان (١٧٦٦-١٧٩٣) دير عين ورقة الى مدرسة إكليريكية عامة للطائفة المارونية سنة ١٧٨٩.
المطران يوسف الدبس، من تاريخ سورية الدنيوي والديني، المجلد ٨، المطبعة العمومية، بيروت ١٩٠٥، ص٥٣٦ و٧٧٣-٧٧٤.

(٢) بيان توزيع الجوائز الإحتفالي على مدرسة القديس يوسف اللبنانية في قرنة شهوان، تحت ولاية سيادة المطران نعمة الله سلوان، يوم السبت في ١٦ تموز ١٨٩٨، المطبعة اللبنانية، بعبدا ١٨٩٨.

(٣) أسس هذه المدرسة يوسف الدبس (١٨٧٢-١٩٠٧)، وفتحت أبوابها لاستقبال الطلاب في أول تشرين الثاني ١٨٧٥.
المطران يوسف الدبس، المصدر السابق، ص ٧٧٦-٧٧٧.

قرية مجد المعوش الشوفية، وأثمر هذا الزواج: «نهى ونزيه وليلى ومنير»، وبذلك كوّن عالمه الخاص الذي رعاه خير رعاية. والى جانب الحياة العائلية الهانئة، حرص لحد خاطر على مبادلة والدته حبّوبة الحب والإكرام. ولم يغرب عن باله يوما فضلها ودورها في تثقيفه وتهذيبه في أرقى مدارس عصره.

أتّسع قلب لحد خاطر لحب الجميع. فكان له صداقات وطيدة تشدّه الى الكثيرين من الأدباء[١] والسياسيين[٢]. كما كان «الأب الكبير للضيعة» التي حظيت بحيّز مهم من مؤلفاته، ونالت قسطا كبيرا من خدماته. خدمها عاملا في جمعية الخير العام في رويسة النعمان، ورئيسا لبلديتها ووكيلا لوقفها، جاهدا في تطويرها ومدّها بالماء والكهرباء ووصلها بالطريق العام. وخدمها معلما ومربيا زارعا في «النابتة اللبنانية» أوليات العلم والمعرفة والأخلاق الحميدة.

ثانيا: المعلّم والمربّي

بدأ لحد يمارس التعليم يوم كان لا يزال يتابع دروسه في مدرسة الحكمة. وعندما كان يعود صيفاً الى رويسة النعمان ليستريح من عناء الشتاء، كان يرى منطقة الجرد الجنوبي في أشد الحاجة الى مدرسة تُعنى بتعليم الناشئة وتهذيب الصغار. وقد غذّى هذه الأحلام زوّار الأستاذ وأصدقاؤه وأرباب العائلات.

(١) ومنهم: عيسى اسكندر المعلوف، فاضل سعيد عقل، روبير أبيلا، أمين نخله، ميشال عقل، أمين الغريّب، نعوم مكرزل، بديع شبلي، رياض حنين....

(٢) ومنهم: حبيب باشا السعد، الرئيس الشيخ بشارة الخوري....

فصمّم عندئذ على ايجاد هذه المدرسة، وصرف صيف ١٩٠٧ في الإعداد والإستعداد. وفي تشرين الأول ١٩٠٧ فتحت «مدرسة السيّدة الأهليّة لمؤسسها لحد خاطر - رويسة النعمان (لبنان)»[١]، أبوابها لاستقبال الراغبين في العلم. فلاقت النجاح والإقبال فوق ما توقع الأستاذ - المدير. وتوافد اليها الطلاب من القرى المجاورة المختلفة، ولم يقلّ عددهم عن المئة والخمسين طالبا، انقسموا الى طلاب داخليين وخارجيين.

سلكت المدرسة مسلكا متطوّرا ومتّزنا، قياسا الى مدارس تلك الأيام. فتخطت الأصول المتوارثة في مدرسة القرية نحو المعرفة العلميّة واللغات الأجنبيّة. علّمت العربيّة والفرنسيّة والإنكليزيّة والخط والحساب والجغرافيا والتاريخ وعلم الخطابة. كما اهتمت بعلوم الدين والأخلاق... واقدمت على إعداد الطلاب فنيّا، فكانوا يقدمون في كل سنة مسرحيتين: يمثلون الأولى في عطلة المرفع، والثانية في ختام السنة الدراسيّة، أمام الأهل والأصدقاء.

تمتّعت المدرسة بسمعة طيّبة في المدن والقرى المجاورة. وأبعدت عن أبنائها الجهل والأميّة وأنعشتها أدبيّاً وعمرانيّاً. فتخرّج منها الأديب ورجل العلم والدين... وبقيت تؤدي رسالتها في التربية والتعليم الى ان وقعت الحرب العالميّة الأولى، فاضطُرت الى الإقفال في سنة ١٩١٥. إلا ان الأستاذ عاد الى التعليم في جامعة القديس يوسف - بيروت، وفي مدرسة الإخوة المسيحيين (فرير الجمّيزة) في مطلع السنة الدراسية ١٩٢٠. فكان أستاذا مرشدا وهاديا، حملت «طلّته» إلى طلابه

(١) مستند يحمل اسم المدرسة.

وقاراً وأبعاداً. فكانت طلّة أب مليء بالثقة والمحبة، وطلّة معلّم يتأبط المعرفة والثقافة، وطلّة أستاذ يحسن الفصل ويجيد الحسم.

الكتاب المدرسي الأول

كانت العقبة الأساسية التي واجهت مدارس ذاك العصر تكمن في انعدام الكتب التعليميّة، وخصوصا كتب الجغرافيا والتاريخ. أدرك لحد خاطر هذه الحقيقة ورأى ان الطلاب المتخرجين «يفقهون جغرافية العالم وتاريخ الأمم ويجهلون جغرافية وتاريخ موطنهم الصغير». ولمّا لم يجد أي كتاب يتعلّم فيه الطالب تاريخ لبنان وجغرافيّته، عقد النيّة على تأليف هذا الكتاب، وسدّ الفراغ الحاصل، وحلّ الإشكال القائم. وهكذا أتحف المكتبة المدرسية بأول «مولود» نشره سنة ١٩٠٩ طباعة، ودعاه «جغرافيّة لبنان»[1]. وأهداه الى شيخ البلدان وأحبّ الأوطان، «شيخنا المحبوب لبنان»، هديّة عاشق ولهان بحب وطنه.

جاء الكتاب منسقّا وموزّعا «كتآليف الإفرنج[2]»، على

(١) لحد خاطر: جغرافية لبنان، المطبعة الحميديّة، بيروت ١٩٠٩. والكتاب من الحجم الصغير، يقع في ٢٢٠ سؤالا وجوابا، و٨٨ صفحة.

(٢) حاولنا كشف مدى تأثر المؤلف بسواه، فعثرنا على كتابين:

* أصدر الكتاب الأول فضل الله فارس أبي حلقه، وسمّاه: «مختصر في الجغرافية». طبعه سنة ١٨٩٠ بمطبعة جريدة بيروت. وهو عبارة عن تعريف بجغرافية سوريا وفلسطين وبر مصر وباقي أقسام العالم. وضعه على أسلوب «يوافق أهل المطالعة وطلبة العلم». وقد خصّ متصرفية جبل لبنان بـ١٥ صفحة (من الصفحة ١٧٠ حتى الصفحة ١٨٤)، عرض فيها مختصرا سريعا لحدودها ولمتصرفيها (الأوائل) ولتقسيماتها الإدارية. يلي النص التوضيحي مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالنص.

=

طريقة السؤال والجواب» لتسهيل الإطلاع عليه والإفادة منه. اعتمد المؤلف في تحقيقه على «مصادر وثيقة»، وعلى المشاهدة الحيّة. فجال في أنحاء الجبل اللبناني، مستقصياً ومنقّباً، ليكون مصيباً في بحثه وأكيداً من معلوماته. إذ من العار على صاحب البيت ألّا يدري بالذي فيه[1].

قسّم الكتاب إلى أربعة أقسام سمّاها: الجغرافية الإبتدائية والطبيعية والسياسية والإقتصادية. بحث في الأولى عن اسم لبنان وموقعه وحدوده ومسح أرزاقه ومساحة أرضه والمال المضروب عليها، وتعديل ذكوره وعدد سكانه وجنسهم ولغتهم... وتناول في الثانية منظر لبنان العام وتضاريسه وأنهاره وخلجانه ورؤوسه وأساكله وشلالاته... وعرض في الثالثة نظامه الممتاز، وحقوق متصرّفه ومجلسه الإداري، وجنديته وأقضيته ومديرياته وأهم قراه وما فيها من مدارس ومعامل وأديرة وخلوات وجوامع وطرق

= وبنتيجة المقارنة بين هذا الكتاب وكتاب لحد خاطر تبيّن البعد الشاسع بينهما، في الأسلوب والشكل والجوهر والمضمون.

* وحمل الكتاب الثاني العنوان التالي:

F. T. D. : Petite Géographie du Liban à l'usage des classes élémentaires, Procure des Frères Maristes, Beyrouth 1906.

يقع هذا الكتاب في ٣٢ سؤالا وجوابا، وفي ١٦ صفحة. يقسم إلى ٤ أقسام على غرار التقسيم المعتمد في كتاب لحد خاطر، ويدور على جغرافية لبنان من دون سواها.

أما المعلومات الواردة فيه فتبدو قريبة من كتاب الأستاذ خاطر إلى حدّ التشابه، إلا أن معلومات الكتاب الفرنسي لا تشكّل إلا جزءا بسيطا من كتاب «جغرافية لبنان»، أي أن لحد خاطر قد أضاف الكثير من المعلومات الجديدة إلى كتابه.

(١) لحد خاطر: جغرافية لبنان، ص ٣-٤.

ومراكز تلغراف وبريد. . . وعالج في الرابعة تربة جبل لبنان، وزراعته وصادراته ووارداته وحيواناته ومعادنه ومصنوعاته وتجارته. . .[١]. وقد أمل لحد خاطر آنئذ ان ينتشر كتابه هذا ليفيد منه أبناء وطنه، وليلاقي جزاء ما بذل من جهد وتعب. . .

وإذا كانت الحاجة التعليمية التربوية وراء إطلاق هذا الكتاب، فانها لا تنسلخ عن شعور المؤلف لمسؤوليته الوطنية، تجاه جيل لا يعلم عن «لبنان» إلا ما يشاهده. كما ان هذا الشعور وتلك الحاجة لا ينفصمان عن الخيارات السياسية التي كانت مطروحة آنذاك. لقد صدر الكتاب سنة ١٩٠٩، وهذا يعني انه صدر بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني، وإبّان سيطرة الاتحاديين على الحكم في السلطنة العثمانية. وعقب الدستور الشهير والإنقلاب الأشهر، اجتاحت جبل لبنان رياح «العثمنة»، وقامت مظاهرات أرغمت المتصرف يوسف باشا (١٩٠٧ - ١٩١٢) على ان يكون دستوريا مواليا للحكم الجديد[٢].

وسط هذه الأجواء طرحت الحكومة العثمانية موضوع تمثيل جبل لبنان في المجلس النيابي العثماني المعروف بمجلس «المبعوثان». فكان على اللبنانيين الإختيار بين ان يكونوا «عثمانيين» وتمثيل الجبل اللبناني في مجلس المبعوثان، أو ان يكونوا «ولاية ممتازة» لا يجري عليها ما يجري على سائر الولايات الشاهانية[٣]. . . .

(١) المصدر السابق، ص ٥.

(٢) مجلة الحرية، مجلد السنة ٢، ص ٢١؛ وجريدة لسان الحال، عدد ١٨١٥، تاريخ ١٤ أيلول ١٩٠٨.

(٣) Adel Ismail: Documents Diplomatiques et Consulaires, Beyrouth 1979, T. 18, pp. 104 et 106-108.

إختار لحد خاطر وأجاب علنا: «إسم وطني جبل لبنان». انه «عضو تابع لجسم الدولة العلية العثمانية، لكنه حاصل على حكومة خاصة ونظام إداري ممتاز»[١]. لقد اعتنق الخيار اللبناني وأدرجه في صلب البرنامج التعليمي، وراح يغرسه في نفوس أبناء الجبل. وبهذا يكون لحد خاطر أول من طبع كتابا مدرسيا لبناني الروح والمنحنى والتوجه. يبقى له فضل السبق وحق الريادة الأولى على هذا المستوى.

الكتاب الثاني

شعر لحد خاطر، بعد نجاح التجربة الأولى وانتشار الكتاب، بالحاجة إلى كتاب تاريخ يواكب الجغرافيا. فانكبّ على إعداد الكتاب المطلوب، وبالتالي تحديد مفهومه الوطني في الزمان والمكان. وجهد كي يكون كتابه مسنداً إلى «أوثق المصادر وأصدق المراجع». ولعلّه استفاد من أبحاث مجلة المشرق[٢]. . . ثم عقد اتفاقاً مع المكتبة العمومية، في ٣١ كانون الثاني ١٩١٢، لتقوم بطبعه، وفق شروط تحفظ حقّ المؤلّف والناشر. وفي الفصل الأول من سنة ١٩١٤ صدر الكتاب الثاني يحمل العنوان التالي: «مختصر تاريخ لبنان لطلبة المدارس»، المطبعة العلمية، بيروت ١٩١٤.

والكتاب الجديد، على طريقة السؤال والجواب أيضاً. يقع في ٤٠٤ أسئلة وأجوبة، و ١٨٤ صفحة. وقد صدّره المؤلف بدرس في التاريخ العام، وقسم ما يلي إلى تمهيد و٣ أقسام. قدّم

(١) لحد خاطر: جغرافية لبنان، ص ٦ و٢٢-٢٣.

(٢) مجلة المشرق، عدد ٤ نيسان ١٩١٤، ص ٣١٣.

في التمهيد نبذة في جغرافية لبنان، شملت الموقع والحدود ومعنى الاسم، وسلسلة الجبال، ومجاري الأنهار، وشكل الشواطئ والتربة والمعادن والصخور والهواء والسهول والبحيرات والحيوانات والنباتات والصناعات والتجارة والعادات واللغة والأديان. . . وضمّن القسم الأول، تاريخ لبنان القديم، منذ بدء التاريخ حتى سنة ٦٤ ق م، وذكر فيه أخبار السكان الأصليين والدول الفاتحة. وعرض في القسم الثاني تاريخ لبنان الوسيط من الفتح الروماني في سنة ٦٤ ق م، حتى الفتح العثماني سنة ١٥١٦. واحتوى القسم الثالث، أخبار لبنان الحديث، من الفتح العثماني حتى تاريخ طبع الكتاب.

ولمّا كان الأب لويس شيخو[1] مؤرخا ملمّا وشاهدا مطلعا، تصفّح «مختصر تاريخ لبنان» «بكل شوق»، وقال فيه: «هذا أول كتاب مدرسي» صدر حتى أوائل نيسان ١٩١٤. طالعه بكل دقة، وأثنى على مؤلفه الذي «لم يدع بحثاً مهماً إلا خاضه واختصره وحكم فيه بإنصاف وحرية». ووجد فيه أيضاً «صدى كثير من الأبحاث التي أفاضت فيها سابقاً مجلة المشرق». فأحسن المؤلف الإستفادة منها، وقد كانت خير ممهّد لوضع كتاب التاريخ هذا. ثم لفت الأب شيخو نظر الإستاذ لحد، إلى

(١) وُلد الأب لويس (رزق الله يوسف) شيخو في ماردين في ٥ شباط ١٨٥٩. سيم كاهنا سنة ١٨٩١. أسس مجلة المشرق والمكتبة الشرقية. قام بدرس الآداب العربية، وكان من العاملين على نشر كنوز اللغة المطوية. توفي في بيروت سنة ١٩٢٧.

ابراهيم الأسود: كتاب تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، المجلد الثاني، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت ١٩٢٧، ص٥٦٢-٥٦٦؛ والمنجد في الأعلام، الطبعة العاشرة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٦، ص٣٩٧.

وقوع بعض الشوائب التي لا تبخس الكتاب حقه، وانما يُحسن العمل على ضبطها، ليغدو هذا المؤلَّف «ركنا لعلم التاريخ الوطني في مدارسنا»[1].

وبعد مراجعة هذا الكتاب نسجّل الإنطباعات التالية:

* لقد جاء الكتاب موجزاً، سهل العبارة، سديد التبويب، قريب المنال، لا تطويل مملّا فيه، ولا ايجاز مخلّا. يفي بالغرض ويرسم الهدف التالي: توضيح خصائص لبنان وامتيازاته وتوجيه الطلاب توجيهاً لبنانياً.

* ان المؤلِّف يُقدم على تقسيم تاريخ لبنان إلى ٣ حقب تاريخية: قديمة، وسيطة وحديثة، الأمر الذي ما زلنا نعتمده، مع فارق في تحديد نهاية العصر القديم، وبداية العصر الوسيط. . . .

* ان اصرار المؤلف على خياره اللبناني يبدو واضحاً، إن من خلال المواقف التي تُظهر هذا المنحنى، وإن من بعض أقواله، مثل: إن اللبنانيين بأجمعهم قد آثروا رفض الإنابة عن لبنان «احتفاظا بامتيازاتهم الموافقة جدا لطبيعة بلادهم»[2].

* يستعمل لحد خاطر تعابير ومصطلحات مهمة، تبدو للوهلة الأولى كأنها مفردات عصرية راهنة. فيعتمد مثلا اسم لبنان، محل جبل لبنان، والمجلس النيابي، مكان مجلس الإدارة، ورئيس المجلس النيابي، محل الوكيل، وحكومة لبنان أو الحكومة اللبنانية، مكان حكومة متصرفية جبل لبنان. كما ترد في كتابه تعابير عصرية أخرى مثل: الأمة اللبنانية والرأي العام

(١) مجلة المشرق، عدد ٤ نيسان ١٩١٤، ص٣١٣-٣١٤.
(٢) لحد خاطر: مختصر تاريخ لبنان، ص ٣-٤ و١٦٦.

اللبناني...[١].

* إستقى المؤلِّف العديد من الأسئلة والأجوبة من خلال معايشته للواقع اللبناني. فجاءت هذه المقاطع شهادات حيّة أدلى بها شاهد عيان.

* حظيت تجربة المعلم والمربي بالأهميّة التي تستحق. فلاقت الإستحسان والرواج. وقابلتها المدارس بالإرتياح والإقبال، واعتمدت الكتابين حتى نفادهما[٢]... فلو أدركهما في حينه جمال باشا لما غفر للحد خاطر خطيئته المميتة. ولكن يبدو ان انكفاء الأستاذ، وإقفاله المدرسة الأهلية، وتحفظه اللبق، عوامل أسهمت في إبعاده عن طريق المجلس العرفي في عاليه، على الرغم من شيوع الشبهات حوله آنذاك.

ثالثاً: الصحافي

يعتبر لحد خاطر اديبا باحثا وصحافيّا مؤرخا. عرف الجريدة منذ حداثة عهده بالكتابة. وقد كان ذلك بعد ان أظهر تفوّقه في امتحانات مدرسة القرية أمام ممتحنين يمثلون المطران يوسف الدبس. فسُرّ به والده يومها، وقدّم له اشتراكا في جريدة البشير مقابل تفوقه.

حمل الساعي جريدة «البشير» إلى رويسة النعمان، التي لم يكن فيها آنذاك أكثر من مشتركين: الخوري وشيخ القرية. وقصد

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٦٦-١٧٢ و١٧٤.

(٢) قال لحد خاطر في سنة ١٩٧٢ إنه لم يبق لديه من كتاب التاريخ إلا نسخة يتيمة. هنري الكك: «أول كتاب طبع في تاريخ لبنان»، جريدة البيرق، تاريخ ١١ شباط ١٩٧٢.

لحد صعب خاطر يسأل عنه ليسلّمه الجريدة المعنونة باسمه وسط فرح بالغ ودهشة عارمة، ازدادت حدّتها مع ترديد الساعي: «مشترك جديد».

تركت هذه المفاجأة في الطالب الطريّ العود تأثيرا عميقا، جعله يتعلّق بالقراءة، وبأهداب الصحافة. فنمّت المطالعة شخصيّته ووسّعت آفاقه. كما باتت الصحافة رفيقة دربه وحلم مستقبله. فأحبّها، ونمّى هذا الحب إبّان سنوات التربية والتعليم. وراح يمدّ الصحف والمجلات بإنتاجه الأدبي ممّا خلق صداقة بينه وبين الأدباء ومديري الصحف، وفي طليعتهم الأب لويس معلوف اليسوعي[١] الذي دعاه إلى معاونته في تحرير جريدة البشير في غياب مساعده الأصيل.

محرر في حديقة الأخبار

اتفق يوما ان مرّ الأستاذ لحد بمطبعة جدعون، ليزور صديقه الياس جدعون في بيروت. فأخبره الصديق بان «خليل ووديع الخوري»، صاحبيّ «حديقة الأخبار»[٢]، بحاجة إلى محرّر يعاونهما في تحرير جريدتهما.

(١) كان الأب لويس معلوف اليسوعي وحيدا لأبويه. وُلد في زحلة في ١٨ تشرين الأول ١٨٦٩. سيم كاهنا سنة ١٨٩١. يُعتبر من أعلام النهضة الحديثة. حرّر جريدة البشير مدة ٣٠ سنة. من مؤلفاته: المنجد في اللغة والأدب. ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان...، المجلد ٢، ص ٥٦٧-٥٧٢؛ والمنجد في الأعلام، الطبعة العاشرة، ص٦٧٥.

(٢) وقد أنشئت في بيروت في ١ كانون الثاني ١٨٥٨ واحتجبت سنة ١٩١١. فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الأول، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩١٣، ص٥٧-٥٨.

أبدى الأستاذ رغبته في العمل، واجتمع على الفور بصاحبَي «الحديقة»، واتفق معهما. وبعد أسبوع على ذلك، اي في مطلع صيف ١٩٠٧، إلتحق الأستاذ بمكاتب الجريدة. إلا انه سرعان ما تبيّن ضعفها وعجز صاحبيها، لتقدمهما في السن. وأدرك انها لا تحقق طموح شاب في مقتبل الحياة، كثير الأحلام والآمال والمطامح. فتعلّل بأعذار صحية وغادرها إلى القرية، مضحّياً بالوقت الذي صرفه في مكاتب «جدة الصحافة اللبنانية»[1].

محرّر في جريدة البشير

عاد لحد خاطر بعد الحرب العالمية الأولى إلى بيروت حيث عكف على تزويد الصحف والمجلات بمقالاته، خاصّا الأب معلوف بالعديد منها. وبقي قريبا منه حتى كانت استقالة معاونه في تحرير البشير الخوري منصور عواد. فدعا الأب معلوف الأستاذ لحد للحلول محله في ١٦ آب ١٩٢٤. فلبّى الدعوة مسرورا وانتقل ليعمل محررا أصيلا في البشير. وبقي في عمله هذا طوال ٢٣ سنة.

كانت البشير يومها تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، فتحوّلت سنة ١٩٣٦ إلى جريدة يومية. واستمرت كذلك إحدى عشرة سنة متوالية، أي حتى تاريخ احتجابها في ١٩ آب ١٩٤٧. وإذا تصفّحنا مجموعة البشير بين ١٩٢٤ و ١٩٤٧، رأينا بصمات لحد خاطر بادية في كل عدد منها. لم يكن حرف منها يمر من

(١) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: جريدة النهار، تاريخ ٣١/٧/١٩٧٥.
تجدر الإشارة إلى أن الأستاذ منير لحد خاطر قد أطلعنا، مشكورا، على محفوظات والده التي جاء بعضها خاليا من ذكر المراجع أو العناوين والتواريخ. لهذا اضطُررنا إلى اعتمادها بشكل محفوظات تحمل اسمه.

دون ان يقع تحت نظره. وكان يعمل فيها مصححا أو معربا أو في تلخيص الرسائل وضبط المقالات. وقد اتسمت عبارته الصحفية «بالسهولة والوضوح ومتانة السبك والبعد عن التأنّق» بحيث كان يسهل على العامة تناولها من دون ان تنحط من مستوى أذواق الخاصة[1]. وكان «المهندس الأكبر» للأنباء والمقالات، يُضفي عليها من لغته المتينة، القالب الجذّاب، ويجعل من سبكها صيغة قوية للتعبير من دون «العدوان» على الأسلوب أو «الروح»[2]. وقد ترك إرثا صحفيّا كبيرا يصعب حصره أو جمعه، بسبب انتشاره في المجلات والجرائد المختلفة التي كان يزودها بين الفينة والفينة بمقالات مسهبة، تتصل دائما بتاريخ لبنان، وعادات أهله.

ومن المجلات التي كتب فيها: تقويم البشير:، المشرق، الحكمة، السنابل، الشراع، المجالس، الرسالة المخلصيّة، الجندي اللبناني، الدبّور، مجلة القديس شربل، الورود، العلم، المكشوف، أوراق لبنانية، البيدر، الشحرور، السلوى، الزجل اللبناني. . . . أما الصحف التي حرّر فيها فهي: العمل، البيرق، الزمان، النصير، نداء الوطن، الإتحاد اللبناني، المستقبل، الحديث، النهار والهدى النيويوركية التي كانت تنشر مقالاته في عالم الإغتراب. . . .

ان مقالاته التاريخية وأبحاثه الأدبية كثيرة يصعب حصرها، وانما سنعرض بعض النماذج منها:

* **الحروب في لبنان**: مجموعة مقالات أظهر فيها الباحث

(١) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: من كتاب يوسف سمعان عويس الملكي، ص ٢٣٢.
(٢) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: جريدة النهار، تاريخ ٣١/٧/١٩٧٥.

طريقة اللبنانيين في السير إلى الحرب للدفاع عن العرض والديار، وأبرز الذين اشتهروا بالبطولة والفروسية والرماية وضرب السيف.

* **دين الأمير بشير الثاني**: مجموعة مقالات صدرت في البشير وكشفت النقاب عن حياة الأمير بشير الثاني الكبير، وايمانه المسيحي.

* **القرية اللبنانية بين الأمس واليوم**، في مجلة الشراع.

* **المدرسة اللبنانية في ظلال المعابد والأشجار**، في مجلة المشرق.

* **طرق اللبنانيين في زراعة الأشجار** ولا سيّما التوت وإنشاء معامل الحرير.

* **اللبنانيون في المهجر**: وهي مذكرات الخوراسقف انطون عقل الذي أوفدته إليهم البطريركية المارونية. وقد وضعها لحد خاطر ونشرها في مجلة رسالة السلام، ثم أصدرها في كتاب يحمل العنوان نفسه في «حزيران ١٩٥٠ - ١٩٥١».

* **تاريخ أحمد باشا الجزار**، عدة مقالات نشرها في جريدة البشير.

* **الأمير بشير والأب إغناطيوس بلبيل**، صدرت في مجلة السنابل.

* **الأزياء اللبنانية في قرن كامل**، ظهرت في مجلة الشراع.

* **لبنان بلد السياحة والاصطياف**، نشرت في مجلة الرسالة المخلصية.

* **حق لبنان في حدوده**... إلخ....

ومع التزامه العمل الصحفي والكتابة اليومية، فقد خصّ «صاحبة الجلالة» ببعض المطبوعات، منها:

* **الصحافة اللبنانية في معرض سان باولو، ١٩٥٤**، في ٤٧ صفحة (بالعربية والفرنسية).

* **اللبنانيون والصحافة العربية**: أثرهم في نشأتها ونشرها ونهضتها، في تقويم البشير للعام ١٩٤٧.

* **تاريخ جريدة البشير** ومن توالى على إدارتها وتحريرها.

استفاد لحد خاطر من خبرته الطويلة في عالم الصحافة حيث عقد المقالات الأدبية والتاريخية المهمة. ثم نقّحها وحوّل بعضها الى مصنفات، منشورة في معظمها. وقد يأتي في طليعة هذه المؤلفات ما كتبه في تاريخ العادات والأساطير اللبنانية وحول تاريخ لبنان.

رابعا: المؤرخ

ميّز لحد خاطر بين كتابة التاريخ وعلم التاريخ. فالكتابة التاريخية برأيه تتمحور حول أمرين: الأول: «تعيين الوقت»، والثاني: «الإخبار عن حوادث الأيام السالفة».

أما علم التاريخ فهو «معرفة الحوادث بأسبابها ونتائجها ومعرفة أحوال الأمم المتقدمة»[١]. وهذا يعني ان يكون المؤرخ عالما، يجيد الكتابة الفنية.

وللتاريخ في رأيه غاية وهدف، فإن جُرّد منهما انتفت قيَم المجتمع. فالغاية عنده «ان نعتبر بأحوال الماضين فنقتني محامد

(١) لحد خاطر: مختصر تاريخ لبنان، ص ٥.

الفضلاء، ونحترز من معاقب الخوَنة الأردياء». أما الهدف الذي يجب ان نصل إليه فهو طبع «حب الفضيلة ومقت الرذيلة» في نفوس الناشئة والجميع[١]. ولطالما تمنّى ان تشكل أخبار الأسلاف الأوائل، الذين جاهدوا في خلق «الكيان اللبناني» أو العائلات «اللبنانية الصميمة»، «قدوة صالحة» لجميع اللبنانيين[٢].

وهل يُعاب اللبناني إذا جهل تاريخ بلاده؟ سؤال استرعى انتباه لحد خاطر، وتوقّف عنده. فرأى، في الجواب عنه، ان المرء يُعاب إذا جهل تاريخ الأمم، فكيف إذا جهل «تاريخ شعبه وموطنه»؟ وبالتالي لا ينجو اللبناني من العيب إلا بدراسة تاريخ لبنان قبل سائر تواريخ الأمم والبلدان»[٣].

وحتى تكون الفائدة شاملة، يجب ان تشمل الدراسة لبنان بوجهيه الجغرافي والتاريخي. وما ذلك إلا لتوجيه الناشئة وتركيز الغاية السامية: التمسك بعُروة الإخلاص للوطن، فحب الأوطان من الإيمان[٤].

وإلى جانب هذا الفهم للتاريخ كانت الحقيقة هاجساً آخر يراوده. فلم يكتب فصلا أو يطبع مقالًا، إلا بعد تمحيص وتدقيق ومراجعة الملمّين بالموضوع، أو الاعتماد على المراجع الموثوق بصحتها أو «المستندات الخطية العذراء»[٥]. كما استطلع الأماكن والمواقع وجال في لبنان وبحث في بطون الكتب والمجلات

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) لحد خاطر: الشيخ بشارة الخوري الفقيه (١٨٠٥-١٨٨٦)، مطابع نصار، بيروت ١٩٥٦، ص٢٧٧؛ وحبوبة خاطر، ص١-٢.

(٣) لحد خاطر: مختصر تاريخ لبنان، ص ٦-٧.

(٤) لحد خاطر: جغرافية لبنان، ص٤.

(٥) لحد خاطر: الشيخ بشارة الخوري الفقيه، ص ٢٧٨.

المطويّة. ووقف على الأبحاث الموضوعة حتى استحق إطراء الأب لويس شيخو القائل فيه: ان لحد خاطر من ذوي «الذكاء والتروي وكثرة الاطلاع وحسن الذوق»[١].

ولتدوين تاريخ صحيح وسليم رأى لحد خاطر ألّا يسخّر كتاباته لأي شيء قد يشينها، حتى ولا للمال عصَب الحياة. فعندما أراد طبع كتاب «الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان»، تبرّع أحد أصدقائه السياسيين بطبعه على نفقته لقاء شروط قال عنها الأستاذ لحد ان «فيها فائدة» لكليهما، لأن ما كان يهمّه من مشروع الطبع الذكر الأدبي لا الربح المادي[٢]. ويوم صار كتاب: «عهد المتصرفين في لبنان»، جاهزاً للنشر، عرضه على الدكتور فؤاد إفرام البستاني، رئيس الجامعة اللبنانية آنذاك، فوافق الدكتور البستاني على طبعه في منشورات الجامعة اللبنانية وفق الشروط المعمول بها في الجامعة[٣]، وهكذا كان...

أما أبحاثه التاريخية ومؤلفاته فكثيرة ومهمة، نتوقف عند أبرزها بالتوزيع التالي:

أ- الكتب المدرسية:

عندما أنشأ الأستاذ خاطر مدرسته الأهلية شعر بقيمة الكتب المدرسية وأهميتها. فعمد إلى إصدار كتابين مدرسيين في الجغرافيا والتاريخ، الأمر الذي جعل يوسف سعاده يعتبره «أباً

(١) مجلة المشرق، عدد ٤ نيسان ١٩١٤، ص٣١٣.

(٢) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: «الإنتخابات في لبنان»؛ ولكن يبدو أن هذا الكتاب لم يُطبع وقد ظلّ مجموعا ومخطوطا لأسباب نجهلها.

(٣) لحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان، ص ٧.

لتاريخ لبنان وجغرافيته المدرسيين»[1]:

- الكتاب الأول: **جغرافية لبنان، المطبعة الحميدية - بيروت ١٩٠٩.**

- الكتاب الثاني: **مختصر تاريخ لبنان، المطبعة العلمية - بيروت ١٩١٤.**

ب- مؤلفات حول الأُسر والسيرة:

أبدى المؤرخ اهتماما بارزاً في كتابة «التراجم». وكان يعتقد أن البلاد اللبنانية تحوي العديد من المتفوقين والمتفوقات تجدر المفاخرة بهم و«يخلق النسج على منوالهم». وكان يريد أن تؤدّي كتابة ترجمتهم بالمُطالع إلى اقتباس فضائلهم أو الاقتداء بمآثرهم[2]. بناء على هذا الإعتقاد، كتب لحد خاطر العديد من التراجم التي قد تشكّل في يوم من الأيام مادة تأريخية مهمة لاستكمال تاريخ لبنان الحقيقي. وفي ما يلي عرض لأبرز هذه المؤلفات:

*** ترجمة الشيخ عبدالله البستاني (١٨٥٤-١٩٣٠)، المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٢٨، ٣٢ صفحة.**

وُضعت هذه الترجمة بناء على طلب الأب لويس معلوف لتُرفع إلى الشيخ البستاني هدية باسم الآباء اليسوعيين، بمناسبة الاحتفال بيوبيله الماسي في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٨. ولتحقيق هذه السيرة زار لحد خاطر الشيخ عبدالله في غرفته بمدرسة الحكمة، واستقى منه أكثر ما دوّنه.

---

(١) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: يوسف سعاده، من كتاب يوسف سمعان عويس الملكي، ص٢٣٠.

(٢) لحد خاطر: حبوبة خاطر، ص ٣ و٤.

*** حبّوبة خاطر (١٨٥٣-١٩٢٩)، المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٣٠، ٢٤ صفحة.**

نُشرت هذه السيرة تباعا في جريدة البشير، ثم جمعت في كتيّب يروي سيرة حبوبة الطفلة والشابة والأم والأرملة وربّة البيت. ويظهر تمسّكها بالتقاليد اللبنانية وتديّنها وتقواها وبساطتها وحشمتها واقتصادها في المعيشة وطهارتها وجدّها وتفانيها. ويتمنّى أن يكون ما في هذه الترجمة من «عبَر وذكريات أمثولة حسنة لبنات هذا العصر»[1].

*** الشيخ بشارة الخوري الفقيه (١٨٠٥-١٨٨٦)، مطابع نصّار، ٢٨٨ صفحة.**

كان الشيخ بشارة من مشاهير القرن الماضي. لقّبه اللبنانيون بالفقيه لأنه كان من أوائل الذين درسوا علم الفقه على علماء مسلمين. قام بأعباء القضاء في محاكم جبل لبنان على مدى ٤٣ سنة. وقد رأى فيه لحد خاطر «السلف الصالح» الذي يجدر بالنشء الجديد أن يطّلع على سيرته لتكون «مثالا» و«قدوة حسنة»، وليكون الكتاب أيضا دليلا إلى تراثنا الأدبي والتاريخي، فيضيف بذلك «صفحات وضّاءة مشرقة على تاريخنا الوطني»[2].

لم يقتصر المؤلَّف على سيرة «الفقيه فحسب ولكنه جعله تاريخا موجزا للبنان في العصر الذي عايشه بطوله». انه «صفحة غرّاء من التاريخ اللبناني بذل له المؤلف من وكده ومن ضلاعته

---

(١) لحد خاطر: حبوبة خاطر، ص ٤.

(٢) لحد خاطر: الشيخ بشارة الخوري الفقيه، ص ٣-٥.

ما يجدر بالجميع أن يطالعوه»[1].

*** آل السعد في تاريخ لبنان، ١٩٧٠، ٣٨٢ صفحة.**

يرتبط تاريخ آل السعد بالتاريخ اللبناني ارتباطا وثيقا. فالمؤلف يبحث في نسبهم، ثم يتوقف عند دور وتاريخ كل من:

- الخوري صالح.
- الشيخ غندور الأول (؟ - ١٧٣٧).
- الشيخ سعد (١٧٢٢-١٧٨٦).
- الشيخ غندور الثاني (١٨٥٧-١٧٩٠).
- الشيخ حبيب (١٧٨٥-١٨٣٠).
- الكونت غندور (١٨١٨-١٩٠٦).
- فؤاد بك (١٨٦١-١٩٢٥).
- حبيب باشا (١٨٦٦-١٩٤٢).
- نجيب بك (١٨٧٠-١٩٣٠).
- مراد بك (١٨٧٢-١٩٣٥).
- أمين بك
- غندور بك.

هكذا تتوالى «الوجوه السعدية»، في هذا الكتاب، قادرا المؤلف خدماتهم في سبيل لبنان.

(١) الأب إغناطيوس طنوس الخوري: «سراج على منارة»، في كتاب لحد خاطر: الشيخ بشاره الخوري الفقيه، ص٢٨٣.

*** لبنان والفاتيكان، منشورات مجلة الرسالة المخلصية، ١٩٦٦، ٣٤٤ صفحة.**

العلاقات الفاتيكانية اللبنانية، مجموعة مقالات عقدها في المجلات والصحف اللبنانية، ثم جمعها في كتاب يبحث في العلاقات المتبادلة بين الكرسي الرسولي والطوائف المسيحية، الكاثوليكية والأرثوذكسية، والحكومات اللبنانية المتعاقبة. ويعرض علاقات البابا بالبيوتات اللبنانية الشهيرة، كآل الخازن وآل السعد وآل جنبلاط وآل حبيش... ويشدّد على التضامن الوثيق بين المسيحيين والمسلمين ويظهر «اتفاقهم جميعا في وحدة وطنية مثلى وتسامح طلق على تبادل شعائر الإحترام نحو كل ما عندهم من معتقدات ومقدسات وأعياد»[1].

*** بين أمير وراهب، ١٩٧٠.**

الأمير هو الأمير بشير الكبير، والراهب هو الأب إغناطيوس بليبل من الرهبنة اللبنانية. والكتاب كناية عن مجموعة مقالات سبق للمؤلف أن نشرها تباعا، ثم جمعها في هذا الكتاب الذي اعتبره الأباتي باسيل غانم «ملحمة تاريخية لبنانية، وصفحة مجيدة من تاريخ الرهبنة اللبنانية»، تروي خدمات الأب بليبل في حقلَي الدين والدنيا، وما بذل من نصح وإرشاد لرفيق صباه وصديقه الأمير بشير الثاني الكبير[2]. وفي الكتاب أيضا ترجمة الأمير وصداقته للراهب اللبناني، وتعاونهما

(١) لحد خاطر: لبنان والفاتيكان، منشورات مجلة الرسالة المخلصية، ص م.

(٢) الأباتي باسيل غانم: «مقدمة»، في كتاب لحد خاطر، بين أمير وراهب، ١٩٧٠، ص٦.

في كل ما فيه الخير للبنان، ويبحث في دينه وترفّعه عن الطائفية ونهايته. . .

* تنقيح كتاب «ابو سمرا غانم»

اقدم ابرهيم غانم على وضع كتاب عن والده «ابو سمرا غانم او البطل اللبناني»، واصدره في طبعة اولى سنة ١٩٠٥، متسترا وراء اسم «خليل همام فائز».

وعندما نفدت نسخ هذه الطبعة «تلطفت» اسرة «ابو سمرا» بايلاء لحد خاطر «شرف تنقيح» الكتاب و«تعليق بعض حواشيه» والوقوف على تجديد طبعه. فالتزم المهمة وشارك آل غانم الهمة، على الرغم مما كان «يثقل كاهله من وقر السنين وتراكم الاشغال». وجهد في تصويب الاخطاء واضافة الحواشي الايضاحية، مع المحافظة على النص القديم تمام المحافظة.

وقد صدر الكتاب، عن مطبعة الرهبانية اللبنانية المارونية سنة ١٩٥٨، في حلة جديدة، ابرزت فوائده، مقدرة صاحبه وواضعه، ومشددة على العظات والعبر، علّ الخلف يتدارس حوادث السلف ويتخذ منها لحاضره ومستقبله الارشاد والنصح. فكان لحد خاطر مثال الباحث العالم والمؤرخ المدقق.

* عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١-١٩١٨)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧، ٢٢٦ صفحة.

عالج المؤلف في هذا الكتاب فترة زمنية تبدأ سنة ١٨٦١ وتنتهي بهرب آخر حكام جبل لبنان الأتراك سنة ١٩١٨. ويتناول عهود المتصرفية، عهدا عهدا، وفق تسلسل المتصرفين من داود

باشا حتى ممتاز بك.

يعتبر لحد خاطر هذا العهد من تاريخ لبنان، وباستثناء أيام الحرب، عهد راحة وبساطة. تعامل فيه اللبنانيون بصفاء ومودة، كما لو كانوا أسرة واحدة. ولطالما كان شاهد عيان في كثير من أحداثه، إذ قيّض له الله أن يعيش جانبا غير بسيط منها.

ان قيمة الكتاب التاريخية تبدو مزدوجة. فمن ناحية أولى: لا غنى لنا عنه عند مراجعة عهد المتصرفية. انه جزء «ثمين جدا وأساسي»، لا مفرّ لنا من الاطلاع عليه[١].

ومن ناحية أخرى فقد أدّى خدمة جديدة لتاريخنا الوطني في مرحلة كانت لا تزال تشكو من فراغ تأريخي.

خامسا: الباحث في العادات والأساطير والإنتخابات اللبنانية

استهوى موضوع الفولكلور والعادات والتقاليد والأساطير اللبنانية لحد خاطر باكرا. وقد كتب أول بحث فيه تحت عنوان «عرس في الضيعة» يوم كان في عامه الأخير من دراسته. . .

وعندما عمل في جريدة البشير طغت مباحث الفولكلور وتاريخ العادات والتقاليد ومظاهرها وأشكالها على قلمه طغيانا واضحا، حتى أصبحت موضوعه الأحب. وفي هذا السياق نعرض لأهم مؤلفاته:

(١) فؤاد بوسابا: «حول كتاب عهد المتصرفين في لبنان»، مجلة المسرة، عدد آب - كانون الأول ١٩٨٩، ص٤٠٠.

*** الأمثال والأساطير اللبنانية المختصة بأشهر السنة الشمسية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٣، ٤٨ صفحة.**

جمع لحد خاطر هذه الأمثال عن ألسن العامة وعلّق عليها الشروح مصورا فيها الحياة اللبنانية على توالي الأشهر والفصول، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين. ظهرت هذه المقالات أول الأمر في مجلة المشرق ثم جمعها في كتاب.

*** أحداث وأحاديث من لبنان، دار الكتاب اللبناني - بيروت، جزءان، الطبعة الثانية ١٩٧٣[١].**

يتضمّن الكتاب أخبارا وروايات وأقاصيص لبنانية شعبية، استلّها الباحث من بين «الصفحات المنسيّة»، واقتبس بعضها من تاريخ لبنان ومن عاداتنا الشعبيّة. انه صوَرٌ فولكلورية تجمع بين الحقيقة والخيال وتعكس ما توالى على هذه البلاد من عهود وأحكام، وتبدّلات سياسية واجتماعية. وتصوّر التباين بين ما كنا عليه في العصر الماضي وما صرنا إليه في الحاضر. كما يضمّ الكتاب في كل حدث من أحداثه المواعظ والعبَر.

*** العادات والتقاليد اللبنانية، منشورات مكتب الدراسات العلمية، الجزء الأول، بيروت ١٩٧٤، ٤٤٤ صفحة؛ والجزء الثاني، بيروت ١٩٧٧، ٤١٩ صفحة.**

كان لحد خاطر من أبرز الذين طرقوا هذا الموضوع. فأول

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن بعض قصص هذا الكتاب صدرت تحت عنوان: قصص من لبنان، السلسلة الزرقاء، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٣.

من عالجه من اللبنانيين كان الخوري يوسف تاتي، في العام ١٨٩٩، وفيما بعد عيسى اسكندر المعلوف. إلا أن كتاباتهما ظلّت محدودة. ولما كان الأستاذ لحد ثالثهما[١]، تشعّبت مواضيع التقاليد وكتب فيها مقالات كثيرة. وعندما أراد جمعها في كتاب، أعاد الباحث صياغتها وتوزيعها وتقسيمها وتبويبها. وأخضعها للنقد والترابط وصهرها في وحدة تأليفية. فجاء كتابه مرجعا تأريخيا لهذه العادات والتقاليد. وبات الكتاب المفضّل عند المؤلف الذي صرف في إعداده زمنا طويلا، واستنفد جهوده، من فجر حياته الأدبية حتى تاريخ دفعه للمطبعة[٢].

أما أبرز مصادر هذا الكتاب فهي تنبع من:

- رويسة النعمان، القرية الجميلة الهادئة التي رأى فيها النور.
- مدرسة تحت السنديانة.
- أهل القرية وأولادها وساحاتها وملاعبها.
- أفراح القرية وأتراحها.
- المطالعات الخاصة.
- المشاهدات الحيّة.
- روايات الشيوخ ونوادرهم.

جعل الباحث الجزء الأول في قسمين: تناول في القسم الأول منه شؤون الدين ورجاله والتسامح الديني والأعياد...

---

(١) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: ابراهيم عبده الخوري، «جولة الأديب في شهر».

(٢) لحد خاطر، العادات والتقاليد اللبنانية، ج١، ص ٥.

وفي القسم الثاني عالج موضوع العيلة والخطبة والعرس والأولاد والعلوم والطب والمرض والمآتم . . .

أما الجزء الثاني فقد خصّه بالعادات والتقاليد الاجتماعية والمدنية. وقسمه إلى خمسة أقسام تناول فيها القرية اللبنانية واجتماعاتها، القروي اللبناني، الألعاب في القرية، الألقاب والرتب، الطبقات والمكاتبات، مقابلات الأمراء والأعيان، البيت اللبناني، التموّن للشتاء، لعب الورق والقصص الشعبية والسهرات، الإصطياف والسياحة، الصيد والزجل، العادات المتعلقة بالأزمنة والتقاويم وبأشهر السنة الشمسية والقمرية، الأحزاب، الأسلحة، الجند والأزياء اللبنانية.

ان هذا الكتاب كتاب أساسي هام لكل من يريد الاطلاع على هذه العادات والتقاليد، أو كان بحاجة إلى التعرّف بها، بعد أن أخذت في التواري والزوال. لقد أرّخ لحد خاطر لهذه العادات انطلاقا من حبّه لها وللبنان. فصان بذلك هذا التراث القومي وسدّ فراغا كبيرا من تاريخنا الشعبي، وكشف الكثير من خبايا الأجداد حتى بات حجة في مضماره ورائدا في زمانه.

* الإنتخابات النيابية في تاريخ لبنان

موضوع آخر وضع فيه لحد خاطر، منذ سنة ١٩٤٣ «الأبحاث المستفيضة»، ونشرها في جريدة البشير. فكان «أول من عانى بحث هذا الموضوع من صدر التاريخ» حتى عهد كميل شمعون. ثم أعاد النظر فيه، وأصدره، في قالب جديد، في جريدة العمل سنة ١٩٥٣. بعد ذلك راح يرصد حركة الانتخابات، ويضيف الى ابحاثه السابقة الفوائد الجمّة حتى

سنة ١٩٧٢، تاريخ آخر حملة انتخابية توقف عندها الباحث.

قد يكون الاستاذ خاطر أول من بحث في هذا الموضوع بشهادتين:

* **الأولى**، شهادة روبير أبيلا، الذي أقدم، سنة ١٩٥١، على طلب «جانب من تلك المقالات»[١]، لإدراجه في كتابه: **لبنان والحياة البرلمانية**[٢]، «بسبب ما في موضوعه من انسجام» مع كتابات لحد خاطر. ولما كان الأستاذ روبير صديقا عزيزا و«رفيق الدرب الطويل»، استجاب الأديب الكبير إلى طلبه. فتوّج الأستاذ أبيلا ما «أخذه وقد بلغ نحوا من ٣٠ صفحة»[٣] «كتابية» باسم لحد خاطر ورسمه[٤].

والشهادة الأخرى سطّرها جورج عارج سعاده، سنة ١٩٦٤، في كتابه[٥]، قائلًا: «اعتمدنا في القسم التاريخي المتعلق بتطور الإنتخابات. . . على أبحاث مستفيضة كان قد وضعها الأستاذ لحد خاطر الذي يعود له الفضل في تأريخ هذا الكنز. . .»[٦].

---

(١) كان الأستاذ روبير أبيلا في مطلع حياته المهنية رفيق الأستاذ لحد خاطر وزميله في مكاتب جريدة البشير طوال اثنتي عشرة سنة. محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: الانتخابات في لبنان.

(٢) روبير أبيلا: لبنان والحياة البرلمانية، مطابع الزمان، بيروت ١٩٥١.

(٣) تقع هذه الصفحات بين الصفحة ٥٢ و٨١، وذلك من أصل ٨٥ صفحة.

(٤) روبير أبيلا: لبنان والحياة البرلمانية، ص ٥٢.

(٥) أقدم جورج عارج سعاده سنة ١٩٦٤ على نشر كتاب عن الانتخابات يحمل العنوان التالي: تاريخ الانتخابات في لبنان من صدر التاريخ حتى اليوم، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٤ (من دون ترقيم).

(٦) المرجع السابق نفسه، ص «مؤرخو الانتخابات».

بعد مراجعة الكتابين السابقين نسجل الملاحظات التالية:

* ان الكتابين يعتمدان بشكل أساسي وواضح على مقالات لحد خاطر.

* ان الكتابين يفتقران الى المنهجية العلمية بشكل عام.

* انهما من كتب المناسبات، وبالتالي لم تكن غايتهما التأريخ المجرد للانتخابات في لبنان.

أما أبحاث لحد خاطر فهي رصينة، بعيدة عن الغرضية الدعائية أو السياسية. لا تبرز مرشحين ولا تشيد بآخرين. تنشد الحقيقة وتبغي تقديم العبر، أسوة بسائر كتاباته. فهمّه الأساسي ورجاؤه الوحيد ان «يتّعظ اللبنانيون» من كبواتهم الماضية وأخطائهم السابقة. ويدعو إلى تنزيه الإنتخابات عن أيّة شائبة لضمان وصول «ممثلين صلحاء أكفاء في الندوة» النيابية، لا يعملون إلا ما يصون كرامتهم، ويعلي شأن البلاد أدبيا وماديا. والإنتخاب حق وواجب، يجب «أن يتمّ بتمام الطوعية والحرية، دون ما ضغط ولا إكراه، وألا يصحبه عيب ولا لوم».

ويرى أن الشعب اللبناني «أول شعب في الشرق زاول الحياة النيابية ونصّب حكامه وأعضاء مجالسه بالإنتخاب»[1]. وقد توالت هذه الوضعية على مدى توالي الأيام والسنين.

صحيح أن لحد خاطر قد نشر هذه الأبحاث في مقالات متتابعة، ناهزت العشرين مقالة. إلا إنها جاءت متكاملة، لا تكرار فيها ولا ترداد. صاغها بشكل يروق للمطالع ويستهوي الباحث. وقد أعدها للطبع في كتاب خاص، في عهد الرئيس

(١) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: «الإنتخابات في لبنان».

كميل شمعون، عندما دُعيت البلاد إلى إنتخابات جديدة. فارتأى يومها، وبمناسبة الحدث الإنتخابي، أن يجمع ما أعدّه في كتاب يكون مرجعا لمن يريد، وعبرة لمن يقرأ. إلا أن الظروف قد حالت دون وصول الكتاب إلى عالم النشر والإنتشار، فبقي محفوظا في أدراجه.

حاول لحد خاطر أن يقدم في هذه المقالات ما كان جديدا يومئذ. فأكب على التقميش والتفتيش حتى كابد في جمع المادة الكتابية الأولى «عرق القربة»[1]. فكان مجدّا ومجددا، رائدا فذّا، أغنى الصحافة اللبنانية والتاريخ اللبناني بمآثر مهمة.

في الواقع لم نزد على متن المخطوطة الشيء الكثير. وجل ما أضفنا اليه يقتصر على بعض الإيضاحات والتفاسير والتواريخ والصور. وقمنا بتقطيع أقسامه تقطيعاً عصرياً يتماشى مع النمط التأليفي الراهن. وأخذنا على عاتقنا اضافة المعلومات، التي غابت عن النص الأساسي، في حواش وتعليقات، محتفظين بالبحث الذي سبق أن أعده لحد خاطر شخصيا. وعلى أمل أن نكون قد وفقنا في توضيح ما يجب توضيحه، نتمنى أن يغدو هذا الكتاب مرجعا تاريخيا مهما في أحوال كثيرة من الحياة النيابية في لبنان، وسجلا تاريخيا حافلا يعكس أبرز الأحداث الإنتخابية اللبنانية.

(١) المرجع السابق نفسه.

تقويم عام

يعتبر لحد خاطر من أغزر الكتّاب والمؤلفين اللبنانيين. تجلّت مواهبه الأدبية منذ حداثة سنه، وامتلك فنون الكتابة باكرا، ورسخت في نفسه ملكة ضبط التقاليد اللبنانية والعادات القروية منذ مرحلة الفروض المدرسية. وجاءت «مدرسته الأهلية» تشكّل حافزا تأليفياً مهماً، إذ كانت وراء طبع كتابين مدرسيين قيّمين. أما حبّه للصحافة فقد شغل الحيّز الأوفر من حياته. تعلّق بها منذ مطلع صباه وظلّ عاشقا وفيّا لها حتى مماته.

وهو ابن رويسة النعمان، شوفيّ المنبت واللسان. وهذا يعني امتلاك اللغة الفصحى «بالسليقة». فتكلّمها، بعد معاشرة عالم الصحافة، معدّلة «طريّة» في بيروت، بعيداً عن قساوة طبيعة القرية.

وتلميذ نجيب لأحد خرّيجي عين ورقة، وطالب بارع في قرنة شهوان والحكمة، استمدّ من هذه الينابيع لغته الأدبية العفويّة المبسّطة التي أدخل فيها العاميّة ليكسب كلامه حيوية وصدق دلالة وايقاعا مميزا.

إمتاز أسلوبه بسهولة في التعبير مقرونة بمتانة السبك[١].

(١) جميل جبر: لبنان في روائع أقلامه، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤، ص ٥١.

وهو أسلوب علمي سليم اعتمده الباحث في مؤلفاته وكتاباته. فعبّر فيه عن صدق العاطفة والانتماء، ودعا من خلاله إلى استخلاص العبر والنتائج من الماضي، تمهيدا لبعث الفضائل وصيانة المستقبل.

وانماز أسلوبه أيضا بلغة جميلة بعيدة عن التعقيد. جاءت نتيجة مسار أدبي طويل وممارسة يومية للكتابة. وملك السيطرة على المفردات والقواعد وتركيب الجمل الصحيحة. فكتب العربية بنقاوة غير مدّعية، معطّرة بالطيبة الريفية. جملة بسيطة ومفردات صريحة في شكل ليّن وسلس، واضح وكامل يكاد يكون من نوع السهل الممتنع[١].

قد لا يكون لحد خاطر من «فطاحل اللغة وجهابذة الأدب»، إلا أنه من الكتاب النادرين[٢]. تسنّى له أن ينشر مقالاته في الصحف قبل جمعها في كتب مطبوعة. فاشتهر بمؤلفات كثيرة، إلا أن اسمه ارتبط بصورة رئيسية بموضوع العادات والتقاليد اللبنانية. كما اشتهر بحبّه للبنان حتى صدق فيه كلام الدكتور أمين الجميّل، جدّ رئيس الجمهورية السابق، الذي كان يقول له كلّما التقاه: «متى رأيتُك أيها الصديق شممتُ منك رائحة لبنان»[٣].

أتحف الأديب والباحث المكتبة اللبنانية بالعديد من الكتب والمصنفات، في قالب مشوّق جمع بين الحقيقة والخيال. ولعل

(١) محفوظات منير لحد خاطر: جريدة النهار، «لحد خاطر من رتبة فارس».
(٢) رياض حنين: «القلم في مهرجان»، جريدة الجريدة، تاريخ ٢٦ حزيران ١٩٧١.
(٣) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: من كتاب يوسف سمعان عويس الملكي، ص ٢٣٧.

أجمل ما في هذه الكتب «صفاء وجدانه المهني، وإخلاصه للمهمة الشاقة التي انتدب لها نفسه»[١]. وبعث عالما من الأصالة ركّز فيه على قواعد التقاليد والعادات الجميلة، التي ربما تناستها الأجيال باسم التقدم والعصرنة. فكتب «لبنان في دنيا الفولكلور» وجاءت كتاباته أمينة ودقيقة. لم يكن جِذْعاً من جذوع التراث اللبناني وحسب، بل كان نبضه الحي[٢].

وكان مؤرخا صادق الرواية، أمين المصدر، أكيد الإسناد، مدققا، لا يقبل بإشاعة أو بنقل غير ثابت. روى الماضي بأمانة، متوخيا السرد والإحاطة بمختلف الأحداث. فكان له فضل اكتشاف الكثير من المستندات التاريخية القيّمة. وتميّز عمله بالجد والدقة وبمحبة الحقيقة وإظهار المُثل العليا. وأغنى الخزانة التاريخية بفيض فكره وروحه.

كرّمه الرئيس الشيخ بشارة الخوري بمنحه «ميدالية الاستحقاق اللبناني المذهّبة»، في ١٢ أيلول ١٩٥٠. فعلّقها وزير الأنباء إدوار نون، في ٢ حزيران ١٩٥١، على صدر المحتفى به باسم رئيس الجمهورية[٣]. وخرق الرئيس سليمان فرنجية البروتوكول، بتقليده، شخصيا في احتفال عائلي في القصر الجمهوري، لحد خاطر وسام الأرز من رتبة فارس تقديراً لمؤلفاته وخدماته الثقافية، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٧١[٤]. ومنحه

(١) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: «كتب جديدة».
(٢) فاضل سعيد عقل، جريدة النهار، تاريخ ٣١/٧/١٩٧٥.
(٣) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: مرسوم رقم ٣٢ ML، تاريخ ١٢ أيلول ١٩٥٠، و«تقليد الأوسمة بدار وزير الأنباء».
(٤) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: جريدة الزمان، «الشريط المصور».

سعيد عقل جائزته عن شهر كانون الثاني ١٩٧٢. فجاءت نتيجة «اعتراف لبناني كبير بفضل عمل لبناني كبير». وقد عبّرت عن ذلك براءة الجائزة أبلغ تعبير[١].

أما المنهجية العلمية فلم تغرب عن كتابات لحد خاطر. فقد أحاط بمواضيعه واعتمد السلوك العلمي والتسلسل التاريخي والأسانيد الضرورية في مجمل كتبه التي قد ينقصها بعض التقطيع أو الدقة في ضبط الفصول والأقسام، وصفحة المرجع أو المصدر... فلحد خاطر تلميذ المدرسة التاريخية القديمة وليس خرّيجاً أكاديمياً معاصراً. ومع هذا نراه يستدرك ويعتذر ويستميح القارئ عذرا «مما لعله وقع عليه من خطأ أو تقصير». كما نراه يعترف قائلا: «قد أكون كَبَوتُ أو ضللت، ولا غرابة، فلا عصمة إلا لله سبحانه»[٢].

وكانت أمنيته أن يحافظ اللبنانيون، على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم، على ما ينسجم من تقاليد أجدادهم وآبائهم، مع روح العصر ولا سيما منها ما له علاقة بالفضائل الإنسانية الأصيلة ليبقى للبنان وجهه المشرق المنير.

ويبقى لنا أن نكون قد وفّينا الأديب الكبير بعض حقه، وأن نكون قد حقّقنا أمنيته الغالية بنشر هذا الكتاب، ليظل ذكره الأدبي يتردّد مع تتالي الأيام وتوالي السنين وتكرار الانتخابات النيابية في لبنان.

د. عبدالله الملاّح

---

(١) محفوظات الأستاذ منير لحد خاطر: جريدة الجريدة، «تلك آثارنا».
(٢) لحد خاطر: الشيخ بشاره الخوري الفقيه، ص ٢٧٨.

تمهيد

الكيان اللبناني ثمرة ماض طويل اشترك في وضع اسسه جدود اكارم تسلسلوا في هذه البقعة من الأرض متغنين باسم لبنان الخالد من أقدم عصور التاريخ، وعاشوا فيها عيش الاجتماع، تجمع بينهم، على اختلاف اصولهم وعقائدهم المذهبية، وحدة التعاون والمصلحة. فتفاعلوا مع مرور الايام تفاعلا ايجابياً متواصلاً وتمازجوا في اخلاقهم وعاداتهم وعواطفهم وتعاونوا في دفع ما كان يلم بهم من كوارث وويلات، حتى لقد تبلورت ارواحهم في اكسير واحد وطبعوا بطابع قومي فرد ولد فيهم هذا الكيان اللبناني المتمايز عما سواه من الطوابع القومية في هذا الشرق.

فالكيان اللبناني، على مثال غيره من الكيانات الوطنية في العالم، لا يقوم فقط على دين او لغة او جنس او تخوم طبيعية، ولكنه يتميز بنفس معنوية ومبدأ روحي متكونين - كما يرى المستشرق رِنَان في تعريفه الكيان الوطني - من مصدرين ماض وحاضر. **فالماضي** هو التشارك في حيازة تركة قيمة من التذكارات المجيدة والامجاد المشاعة، يفاخر بها الجميع دون ما ميزة ولا انقسام كمفاخرتنا مثلاً بعظمة الفينيقيين واستنباطهم الملاحة وحروف الهجاء والزجاج والارجوان واكتساحهم العالم

المعروف في عهدهم بتجاراتهم وصناعاتهم، وبأكابر علماء الشرع في عهد مدرسة بيروت الفقهية، وبالاباطرة الاربعة الرومانيين من اللبنانيين، وببطولة المردة وامجاد آل تنوخ ومعن وشهاب ولا سيما فخر الدين (الثاني) وبشير (الثاني)، الى سلسلة طويلة من ارثنا العربي المشترك الذي نتقاسم كلنا الاعتزاز به على قدم المساواة، مما يربط بين قلوبنا ويوحد عواطفنا ويخلق فينا ضميراً ادبياً هو ما نسميه الكيان أو الوطن.

والحاضر هو ما تواطنا عليه جميعًا من الرغبة في العيش معاً في وطن هو لبنان، تحت ظلال نظام اساسي سنناه لانفسنا وتعاهدنا على الخضوع له واقامة ما ينص عليه من حكومة تسوسنا جميعاً على قاعدة القسط والمساواة، مما شكل للبنان كيانًا جديداً بارادة سكانه. وقد اعترفت لنا الدول بهذا الكيان وتبادلنا واياها السفراء والممثلين واصبح هذا الكيان الرسمي المستقل مفروغاً منه، لا يمكن تعريضه لبحث أو مظنة، ذلك لان وراءه ارادة الامة الشاملة تحميه وترد عنه كل كيد أو تآمر.

ارتباط حاضر لبنان بماضيه

على أن الكلام في ارتباطِ حاضر لبنان بماضيه وبيان ما يجهله أو يتجاهله بعضهم من قوة ذلك الارتباط لمما يشوق محبي الاطلاع من مستقيمي النية ويفيد الراغبين في تمحيص الحقيقة والاذعان لها حال ظهورها من غير ما تعنت ولا مكابرة وما ادراك ما كان الكيان اللبناني في التاريخ وكيف تلاعبت به الحوادث مداً وجزراً حتى اليوم؟

هذا موضوع لا يمكن استيفاؤه في بحث بل يقتضي له

ابحاث. وجل ما يمكن ايجازه هنا ان الكيان اللبناني الحالي يرتبط، ولو عن بعد، بالحكومات التاريخية القديمة التي قامت في هذه البقعة من الأرض، ارتباط سائر حكومات العالم بالاصول السابقة في تاريخها، كما هو شأن الفرنسيس مع الغولوا مثلا، والمصريين مع الفراعنة، والطليان مع الرومان. ولا يخفى ان الفينيقيين اسلافنا في سكنى هذه الارض اقاموا فيها حكومات استقلت حيناً وخضعت حيناً آخر للغزاة، ولكن خضوع المغلوب على امره، لان تلك الغزوات كانت عبارة عن حملات عابرة لم تلبث أن تبخرت هباء وبقي بعدها كيان حكوماتهم غير ممسوس.

وبعد ان تقلصت ظلال عدة دول عن لبنان هاجم السلطان سليم العثماني المماليك في سورية سنة ١٥١٦ وامتلكها بعد معركة مرج دابق فاتفق لبنان معه مختاراً فكافأه السلطان بان ترك له امتيازاته السابقة آذناً لامرائه المعنيين بالمضي في الحكم على طريقتهم العرفية الموروثة. وعلى تلك الطريقة مشت حكومتا الشهابيين والقاميتي مقام. ثم تطور الاستقلال اللبناني في العهد المتصرفي بما مد عليه من الاشراف الدولي الى أن جاء الانتداب الفرنسي وانبثق بعده الطور الاستقلالي الجديد في السنة ١٩٤٣.

في جميع هذه الاطوار التاريخية المتوالية رأينا الامة اللبنانية حريصة على هذا الكيان، بشدما كان يبلغ اليه مجهودها متحملة في سبيله اعظم التضحيات. ولعلها كانت تلين احيانا امام بعض العقبات ولكنها ما كانت لتستسلم الا الى حين، اي انها حينما كانت تجد مجالا للانتفاض والتحرر نهضت اليهما مجاهدة مجالدة الى أن تثبت وجودها وتفوز بامنيتها.

كياننا الحالي واجب الايمان به

ولعل ابرز جهاد وجلاد لهذه الامة في سبيل تأييد كيانها هو الذي قامت به في طورها الحالي. فان لبنان، بمحض ارادتها وبما تحملته من تضحيات، استكمل جميع معاني استقلاله واصبح جمهورية ديموقراطية تتمتع بكل ما للحكومات المستقلة امثالها من حقوق في مختلف الحقُول والجهات والى أبعد حد من الحدود في الداخل والخارج.

وبالاستناد الى تلك الارادة المبرزة الى حيز العمل اصبح من حق هذه الجمهورية أن تفرض الايمان بكيانها والاخلاص لشرائعها ونظمها حتى تطمئن الى نفسها وحرياتها وتطمئن الناس الى مصايرهم وراحتهم من الوجهتين الانسانية والمادية ومن ثم كان لها ان تصم بالخيانة كل من يعمل على انكار ذلك الكيان وانتقاصه والتآمر عليه وان تعده من ابناء الوطن الاعقاء العاملين على اضعاف الثقة بمؤهلاته والساعين الى هدم كيانه واخضاعه لنير غريب عنه وان تحاسبه على خيانته وعقوقه حساباً عسيراً.

ومن المزايا التي يتحلّى بها هذا الكيان الديموقراطية. وأشهر **تعريف للديمقراطية** هو ما وضعه لها – ابراهام لنكولن (١٨٠٩ – ١٨٦٥) – أحد رؤساء الولايات المتحدة الاميركية، وقد قال فيه: «الديمقراطية هي حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب».

والديمقراطية كلمة انتحلها اليونان من لفظتين: ديموس – شعب، كراتوس – سلطة، وقد اريد بها الدلالة على فكرة جعل الشعب في شؤون الحكم مصدرا للسلطات، له الحق في أن يعيش حرا كريما على صعيد العدالة والمساواة والاخوة الانسانية.

والديموقراطية انواع: منها المكنونة في دخيلة النفس، يرشد اليها العقل ويتحسسها الشعور المرهف والذوق السليم ويساعد على تعضيدها المحيط المشبع بالعلم والحرية.

ومنها ما يتواضع الشعب على اتخاذه في الدولة اساسا للحكم وقوامه اخضاع الجهاز الحكومي لاشراف مجلس ينتخبه الافراد بملء حريتهم، ويعهدون اليه في تمثيلهم، والنيابة عنهم في ممارسة السلطات على اختلاف انواعها.

ولا ريب في أن عالم الغد هو عالم الديموقراطيات، لان الشعوب اصبحت لا تنقاد الا لحكومات مؤلفة على اسس ديمقراطية تستمد اصولها من الشعب وتقف جهودها على خدمته ضامنة له العدل والحرية والمساواة أمام القانون.

والديموقراطية التي كانت منتشرة في أرواح اللبنانيين قبل انتشارها في أنظمتهم وحكوماتهم، تقوم على **الانتخابات**.

وللانتخابات في لبنان تقليد متوارث وتاريخ عريق. فقد عرفها اللبنانيون منذ القدم وزاولوها على الصعيدين السياسي والشعبي وما زالوا يزاولونها حتى الآن.

انها والديموقراطية سواء كلاهما واحد. كوّنها في اللبناني وضع أَرْضِهِ وسحرُ جباله وما أعطي من نفحة الحرية وموهبةِ القوة في عقله وجسمه.

لقد عاشَ منذ القدم في معاقله حرًّا طليقًا من أي قيد، فقادَهُ ذلك الى ايثار سلطة الجمهور على سلطة الفرد وبذلك وصل من حيث لا يدري الى الديموقراطية، والديموقراطية قادته الى الانتخابات.

هذه الصورة عما هو عليه لبنان من مقام رفيع في اصالة الديموقراطية، تبعث فينا نشوة الاعتزاز وتدعونا الى الاستزادة من مثل هذه المكرمات والدعاء الى الله بان يظل هذا الوطن العزيز شامة في وجه المفاخر والامجاد.

لحد خاطر

الاقتراع الشعبي من العهود القديمة حتى أيام القائمقاميتين

أولا: في العهد الفينيقي

عرف اللبنانيون طريقة الانتخابات بالاقتراع الشعبي من أقدم العصور، حتى لقد تيسر لنا القول انهم كانوا **اول شعب** في هذه الاقطار الشرقية زاولوا هذه الطريقة في تنصيب حكامهم واعضاء مجالسهم.

يؤيد ذلك ما ذكره المؤرخون عن ان الصيدونيين والصوريين وغيرهم من شعوب فينيقية كانت لهم حكومات أحياناً **ملكية مطلقة**، واحياناً **مقيدة بمجالس شيوخ ونواب ومجالس عامة**، يستشار في امرهم الكهنة والقضاة واعيان الشعب، وكان لهم رؤساء على مثال رؤساء الجمهوريات في هذا العصر، تختارهم الرعية في كل عام، يدعى الواحد منهم «شفطاً» أي حاكما أو قاضياً[١]

وكان لممالك صيدا وصور وارواد «**ندوة نيابية**» **في طرابلس** تعالج كل خطير من مهام ممالكها، ممثلة من ينتخبها من الاهلين، وكل فريق منهم يقطن في حي مع من يرافقه من ذويه،

(١) Edouard Lipinski: «Assemblée du peuple», dans Edouard Lipinski (éd.), Dictionnaire de la civilisation phénicienne et punique, Brepols, 1992, p. 429.

وقد اختلطت هذه الاحياء بعد حين وتألف منها مدينة واحدة دعيت «**تريبولي**»[١] أي المدن الثلاث، وقد حولها التحريف الى طرابلس.

وقد ذكر عن القرطجنيين الفينيقيين اصلاً انهم كانوا ينتخبون رئيس حكومتهم انتخاباً لمدة محدودة، ثم ينتخبون من مجلس شيوخهم عضوين لادارة شؤون الدولة والاشراف على القضاة والموظفين مدى الحياة، وان (مجلس) الشعب وحده كان صاحب الحق بالحكم في فض كل خلاف ينشأ بين اعضاء المجلس واولياء الأمر.

وترك أكثر الغزاة الذين مروا بفينيقية لاهلها حريتهم التامة[٢] في ادارة شؤونهم الداخلية وانتخاب مجالسهم العامة، وعاملوهم معاملة رفق وهوادة حسدهم الكثيرون عليها.

ولما فتح الاسكندر صيدا سنة ٣٣٢ قبل المسيح عزل ملكها **استراتون Straton III**[٣] الموالي للفرس واطلق لاهلها ان يختاروا لهم ملكاً سواه، فوقع انتخابهم على رجل من سلالة ملوكهم السابقين اسمه عبد الونيم كان قد انحاز الى البرية لمزاولة الزراعة فوافق الغازي على انتخابه وتوافد عليه القوم من كل جانب لمحضه التهانئ.

(١) Ed. Lipinski, Op. cit. pp. 44-45.

(٢) كالحرية الدينية والحرية السياسية.

(٣) Hans Hauben, «Straton», dans Edouard Lipinski. Op. cit. p.p. 427-429.

ثانيا: في العهد الروماني

وفي القرن الأول بعد الميلاد كان الرومانيون يحتلون لبنان. وقد تركوا لكل من ممالكه او مقاطعاته حكومتها الوطنية ناعمة باستقلالها، متمتعة بما كان لها من امتيازات وحقوق في تدبير شؤونها وانتخاب رؤسائها ومجالسها. ثم اذنوا بعد ذلك للاهلين في مختلف تلك المقاطعات ان يقوموا بانتخاب، أو شبهه، يختارون فيه من رؤساء دينهم واغنياء شعبهم مجلسًا يمثلهم ويهتم بمصالحهم. وقد خول هذا المجلس الحق بان ينتخب رئيسه الذي يكون في الوقت نفسه رئيس المقاطعة وحاكمها المقيد[١]... وقد خصت بيروت بان يكون لها من أهلها حاكمان الواحد مدني والآخر عسكري يختاران من ذوي الكفاية، وقد عصما عن حكم والي الاقليم الروماني فكانا يفاوضان رومية رأسًا عن غير طريقه[٢].

ثالثا: في أيام المردة والمقدّمين وامراء الغرب

ولا يعلم بجلاء ما حل بالمبدأ الانتخابي في لبنان، بعد ان تقلّص ظل الدولة الرومانية، فان الغموض والابهام يكادان يخيمان على أكثر الحوادث التي جرت في ابان تلك الاحقاب التاريخية، الممتدة من أوائل القرن السابع حتى مطلع القرن السادس عشر، وهو عهد الفتح العثماني.

بيد أن هناك من الاسانيد المروية ما يؤكد لنا ان الامراء

(١) Edouard Lipinski, Op. cit. p.p. 375-377.

(٢) Nina Jidejian. Beirut throught the ages, Beirut, 1973.

والمقدمين والقضاة في تلك القرون ما كانوا يصلون الى مناصبهم الا بعد التشاور والحصول على رضى الزعماء وموافقة الشعب، مما يجعل الانتخاب قائمًا باستمرار ولو بشكل ضمني وبطريق غير مباشر. فقد وقفنا في تاريخ امراء الموارنة على أن اللبنانيين بعد مقتل اميرهم **يوحنا** في قب الياس امرّوا عليهم ابن اخته الأمير **سمعان**[1].

وذكر الشيخ طنوس الشدياق في تاريخه «أخبار الاعيان» عند كلامه على الامراء التنوخيين: ان الأمير **منذر** بعد ان توفي في سنة ٨٠٠ انتخب خلفاً له الأمير **مسعود**، وفي سنة ٨٣١ ولده الأمير **هاني**، ولما توفي الأمير هاني في سنة ٨٥٢ اجتمع الأمراء والرؤساء ونصبوا مكانه الأمير **ابراهيم**.[2]

فيتحصل من هاتين الروايتين اللتين تنصان صراحة على «التأمير والتنصيب» ان الحكام اللبنانيين، من امراء الموارنة في الشمال وامراء آل تنوخ في مقاطعة الغرب من الجنوب، يلون الحكم اساساً بالتوارث ابناً بعد أب، الا اذا مات الحاكم منهم بلا وريث يعقبه فعندئذ كان الأمراء والاعيان يعقدون مؤتمراً لانتخاب الخلف الاصلح له بعد البحث والتشاور.

---

(١) أسطفان الدويهي: تاريخ الطائفة المارونية، عني بطبعه رشيد الخوري الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٨٠، ص ٧٣-٧٤.

ولمزيد من التفصيل راجع: انطونيوس ابي خطار العينطوريني: مختصر تاريخ جبل لبنان، تحقيق الياس القطار، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣، ص ٨٦-٨٧؛ وطنوس الشدياق، كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان، نظر فيه فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، الجزء الأول، بيروت ١٩٧٠، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٢) طنوس الشدياق، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٩٦-٤٩٨.

وتلت حكومة امراء الموارنة او المردة في الشمال حكومة المقدمين. وكانت حكومة شبه عسكرية غايتها الاولى الدفاع عن الديار، يرئسها مقدم أعلى في بشراي، يعاونه مقدمو المقاطعات المؤلف كل منها من قرية كبيرة، مع ما يحيط بها من المزارع والدساكر. وكان للمقدمين علاوة على الصفة الزمنية، صفة دينية اذ كان البطاركة يرقونهم الى رتبة «شدياق»، وهي من درجات الكهنوت الصغيرة، ليكون لهم حق التقدم في الكنائس والمجالس الرسمية.

وكانت المقدمية تنتقل بالتوارث كالكونتية والمركيزية عند الافرنج في القرون الوسطى، وعند انقطاع الذكور كان يليها الاقرب نسباً من جهة الاناث. يثبت ذلك ما جاء في «أخبار الاعيان» عن **المقدم غزال القيسي الماروني** مقدم العاقورة، فانه لما توفي سنة ١٣٧٥ بدون عقب ذكر، انتقلت المقدمية بالارث اولا الى ابنته زوجة **جرجس الدحداح** الملقب بالشدياق، ثم الى زوجها. وحين قتل المقدم **عبد المنعم يوحنا**، سنة ١٥٤٧، انتقلت المقدمية الى **العناحلة ابناء قمر**، لاتصالهم بتلك السلالة من جهة المصاهرة.[1]

أما المقدم الذي كان يموت مقطوع الذرية من جهتي الذكور والاناث فقد كان البطريرك والاساقفة والمقدمون والأعيان يعقدون مؤتمراً وينتخبون مكانه مقدماً جديداً، ممن تتوافر فيهم الاهلية من خلق حسن، ومحتد كريم، وخبرة في أساليب القيادة والحكم.

---

(١) طنوس الشدياق، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٢١٢.

كذلك اذا اتى المقدم اعمالا شائنة او ارتكب خيانة وطنية، فقد كان البطريرك والاساقفة والاعيان يجتمعون ويقرون خلعه واقامة آخر من ذوي الكفاية بدلا منه.

من ذلك ما ذكر عن أن أحد مقدمي الجبة المدعو **سالماً** خان قومه في واقعة وادي اللزان الواقع بين الفيدار والمدفون فاجتمع البطريرك والمقدمون وعزلوه عن منصبه وطردوه من الجبة واقاموا بدلا منه مقدماً آخر يدعى نقولا.[١]

رابعا: في العهد المعني

مشى المعنيون في ولاية الحكم على القاعدة الاقطاعية التي أخذوها عمن تقدمهم فيها من أمراء ومقدمين. وكان ذلك على أثر الفتح العثماني في سنة ١٥١٦، اذ نال أحدهم الأمير فخر الدين الاول حظوة لدى الفاتح فاولاه مقاليد السلطة. ومن ثم اشرقت شمس امارتهم واتسع نفوذهم، ووفق منهم **الأمير فخر الدين الثاني الكبير** الى جمع شتات اللبنانيين، فالتفوا جميعاً حوله يؤيدون بقاء الحكم في اسرته الى أن انقرض امراؤها بوفاة آخرهم **الأمير أحمد معن** سنة ١٦٩٧، بعد ان توالوا كلهم على المنصب الحكومي، واحداً بعد آخر، بحق الوراثة المشروع دون ما لجوء الى أي تدخل انتخابي.

مؤتمر السمقانيّة

وبدأ الحق الانتخابي الجماعي للحاكم في لبنان واضحاً جلياً في مطلع العهد الشهابي، وهو حق امتاز به لبنان على غيره

(١) انطونيوس العينطوريني: المصدر السابق، ص ١٢٤.

من سائر الولايات العثمانية، بل هو من أرهن الادلة على تمرس لبنان منذ القدم بنوع من الحكم الشعبي الديموقراطي، اذ ان السلالة المعنية ما كادت تنقطع بوفاة الأمير أحمد حتى تنادى اللبنانيون من مختلف الطوائف الى محلة السمقانية الواقعة ما بين بعقلين والمختارة. وهناك عقدوا مؤتمراً حضره امراؤهم وأكابرهم وأعيانهم ووضعوا على بساط البحث المسألتين التاليتين:

الأولى: اية أسرة يختارونها لينتخب منها حاكمهم العام خلفاً للأمير المتوفى.

الثانية: من يكون شخص الحاكم من الأسرة التي يقع انتخابهم عليها.

وما هم ان اشبعوا هاتين المسألتين درساً وبحثاً حتى اعلنوا اتفاق الرأي عليهما. وقد أصاب الانتخاب في المسألة الأولى الأسرة الشهابية، لانها أكثر الأسر الاميرية تقرباً من آل معن، واعرقها حسباً بعدهم واكفأها للسير على مناهجهم في خدمة العقيدة اللبنانية.

وفي المسألة الثانية أصاب **الأمير بشير ابن الأمير حسين شهاب** أمير راشيا لانه كان ابن شقيقة الأمير المتوفى.

وبعد اتخاذ هذا القرار سار المؤتمرون الى حيث الأمير بشير في راشيا فابلغوه ما قرروه وجاءوا به في موكب فخم الى دير القمر، تخت الامارة، بعد أن عاهدوه على أن يرضخوا جميعاً لامره، خواصهم وعوامهم، ووعدوه باداء المال المكسور على الأمير أحمد للدولة بعد أن التمسوا من وزيرها الانعام على الحاكم الجديد بالخلعة التي كانت بمثابة اعتراف من ممثل

الدولة بولاية الأمير اللبناني[1].

خامسا: في العهد الشهابي

عقد اللبنانيون في العهد الشهابي عدة مؤتمرات انتخابية كانت غايتها اختيار من يتولى فيهم الحاكمية الاولى، اشهرها مؤتمرات نبع الباروك. فقد جمعهم هناك لاول مرة في سنة ١٧٥٤ **الأمير ملحم** وكان قد أعجزه المرض عن القيام بمهام الحكم. ولم يكن في اولاده من تؤهله سنه الى الاضطلاع بمسؤولياته، فاعلن ذلك في خطاب القاه عليهم وبعد البحث والتشاور اتفقت الكلمة عل أن يعهد في الحكم الى أخويه **الأميرين أحمد ومنصور**.

وبعد زمن استقال الأمير أحمد فقام أخوه الأمير منصور بالأمر وحده، ولكنه بعد بضع عشرة سنة رأى نفسه ينوء تحت عبء الاعمال فآثر الاستقالة والخلود الى الراحة ومن ثم دعا أكابر البلاد وأعيانها الى مؤتمر عقدوه على النبع نفسه[2]. ووقف فيهم خطيباً يكاشفهم بضعف جسمه وعجزه عن تحمل التبعات مفتتحاً خطابه هكذا:

«يا معشر آل لبنان من امراء واعيان ويا جماعة بني قيس من خاص وعام!». وكانت النتيجة الاتفاق على تولية **الأمير**

(١) تجدر الاشارة الى ان المصادر الأساسية تردد ان المراجع العثمانية قالت بتولي بشير حسين الشهابي بالنيابة عن الامير حيدر موسى الشهابي «الى ان يكون الامير حيدر قد بلغ اشده فيتولاها». طنوس الشدياق: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٣١؛ والأمير حيدر الشهابي: تاريخ الأمير حيدر أحمد الشهبي، ١-٣، دار الآثار، بيروت ١٩٨٠، ص٧٤٨-٧٤٩.

(٢) الأمير حيدر الشهابي، المصدر السابق، ص ٨٠٧.

يوسف[1].

وبعد مرور تسع سنوات جمعهم الأمير يوسف في ذلك المكان عينه وبعد المفاوضة والبحث في أمر الولاية تسلمها أخواه **الأميران سيد أحمد وافندي**[2]، ولكنه استعاد هذه الولاية حتى اذا كانت سنة ١٧٨٨ صمم على الاستقالة ودعا الكبراء والاعيان الى مؤتمر عقدوه (في مكان لم يعينه التاريخ) وفيه أطلق لهم أن يختاروا غيره من أمراء آل شهاب فوقع اختيارهم على **الأمير بشير الكبير** «لانه كان أميراً جليلا وفتى نبيلا»..[3].

ثم أن الأمير بشيراً نفسه اختلف في سنة ١٨٢٠ على الحاكمية مع الأميرين **حسن علي وسلمان سيد أحمد**، وتوسط عقال الدروز بالصلح بين الفريقين. وكانت النتيجة ان تم الاتفاق على أن ينزل الفريقان كلاهما... «ومن اختاره الجمهور يتولى»[4]. ومن كل ذلك يفهم ان تبديل الحاكم في لبنان على عهد ذوي الاقطاع ما كان ليتم عند فقدان الوريث الشرعي الا عن طريق الرضى المتبادل والانتخاب الجمهوري.

سادسا: في عهد القائميتي مقام

كان هذا العهد من أسوأ العهود على اللبنانيين لما حيك لهم

(١) طنوس الشدياق، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٣٢٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٣) لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان للأمير حيدر الشهابي، عني بضبطه وتعليق حواشيه أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩، القسم الأول، ص١٤٧.

(٤) طنوس الشدياق، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٦.

فيه من أحابيل، وانقادوا اليه من دسائس، باعدت بين الاخ وأخيه وعادت عليهم جميعاً بالويل، مما يجمل أن يتخذه ابناء اليوم أمثولة في الاتحاد جميعاً للعمل على اعلاء شأن هذا الوطن الذي اشترك جدودنا، من جميع الطوائف، تحت اعلام معن وشهاب في بذل دمائهم الكريمة لاجل الحفاظ على امتيازاته واستقلاله.

قسمت الامارة اللبنانية أو «سلطنة ابن معن»، كما اصطلح عهدئذ على تسميتها الى مقاطعتين طائفيتين، دعي كل منها باسم قائمقامية، وهي آخر درجة من سلم التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية، وذلك ايهاناً لقوة اللبنانيين واستصغاراً لشأنهم. ووضعت لكلا القائمقاميتين ترتيبات شكيب افندي ناظر أو وزير خارجية الدولة العثمانية، الذي انفذ خصيصاً الى لبنان لاعلانها فيه. فكان انها حرمته كثيراً من امتيازاته، بيد انها ابقت له المبدأ الانتخابي في اختيار الحاكمين والمجلسين[١] اللذين اقيما الى جانبهما لمعاونته في سماع الدعاوى وفصلها وادارة الاحكام.

ذلك ان الحاكمين كان يستشار في تعيينهما رؤساء الدين والزعماء والاعيان من ابناء طائفتهما.

أما المجلسان فكان ينتخب لكل منهما اثنا عشر عضواً باعتبار عضوين لكل طائفة من طوائف لبنان الست المعترف بها يومئذ، وهي بحسب الترتيب المصطلح عليه في تلك الأيام:

المسلمون، الموارنة، الدروز، الروم الارثوذكس، الروم الكاثوليك، المتاولة، على أن يكون الأول باسم قاض والآخر باسم مستشار.

---

(١) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، الجزء ١، ص ٥٩٨-٥٩٩.

وقد اذن للمتاولة بانتخاب مستشار فقط، اذ جعلت الصلاحية للقاضي السني بالحكم بين ابناء الطائفتين معاً.

وأعطي حق انتخاب القضاة والمستشارين للمطارنة والعقال ومشايخ الدين[١] دون سواهم باعتبار انهم يمثلون ابناء قومهم. فكانوا بصفتهم تلك بمثابة مندوبين انتخابيين ثانويين. ولعل القصد من ذلك لم يكن الا تقوية النعرات الطائفية التي استخدمها ساسة الدولة في ذلك العهد، لاضعاف لبنان باثارة البغضاء والتفرقة فيه[٢]، والقضاء على الروح الاستقلالية في صدور بنيه، وتحويله رويداً رويداً الى ولاية عثمانية، لا يفرق في شيء عن سائر الولايات الاخرى القائمة في جواره.

ولو لم يقيض الله للبنان عهدئذ عضداً دولياً يصون له في بروتوكول سنة ١٨٦١ و ١٨٦٤[٣] بعض امتيازاته واستقلاله

---

(١) يوسف مزهر، المرجع السابق، ص ٥٩٧-٥٩٨.

(٢) تفاقمت أعمال العنف في الفترة الممتدة بين ١٨٤٢ و١٨٥٨. وبلغت ذروتها بين عامي ١٨٥٨ و١٨٦٠، مما أدى إلى نشوب فتنة ١٨٦٠. كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٧، ص ٨٦-١٤٢.

(٣) على أثر فتنة ١٨٦٠، التأمت في بيروت، في ٥ تشرين الأول ١٨٦٠، لجنة دولية تألفت من مندوبين عن كل من الدولة العثمانية وفرنسا وانكلترة وروسيا والنمسا وبروسيا. عملت هذه اللجنة على تعديل نظام هذا الجبل. فكان بروتوكول ١٨٦١ نظاما بديلا من نظام لبنان القديم، توخّى منه واضعوه حلّ مشكلة الطوائف، وجعل جبل لبنان «متصرفية ممتازة»، يتولّى الحكم فيها متصرف عثماني مسيحي، تختاره القوى العظمى بالإتفاق مع الحكومة العثمانية.

لمزيد من التفصيل راجع: لحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧، ص ٩-١٢؛ وأسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص٢٩-٣٩ و٥٥.

النوعي، لكان سقط في اللجة التي حفرها له اعداؤه الدهاة وساعدهم في حفرها اللبنانيون انفسهم، وذلك بدافع العصبية الطائفية، علة العلل في كل ما ينالنا من تصدع في شؤوننا الوطنية.

الانتخابات الادارية في العهد المتصرفي

بعد الغموض الذي خيم على لبنان في عهد القائميتي مقام، بزغت عليه في عهده المتصرفي (١٨٦١-١٩١٥) انوار جديدة وهاجة، ملأته راحة وامناً وصفاء، وذلك بفضل العضد الذي امدته به الدول الاوروبية، وقد كانت خمساً في سنة ١٨٦١ وهي فرنسة وانكلترة وروسية والنمسة وبروسية فأصبحت ستاً سنة ١٨٦٨ بانضمام ايطاليا اليها.

هذه الدول عقد مندوبوها[١] مؤتمراً في بيروت برئاسة **فؤاد باشا**[٢] المفوض السلطاني، لايجاد العلاج الناجع للمشكلة

(١) لقد انعقدت اللجنة الدولية للمرة الأولى في بيروت، وذلك في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر الخامس من تشرين الأول ١٨٦٠، في منزل المندوب الفرنسي السيد بيكلار Béclard، وبحضور ممثّل الباب العالي، مدير المراسلات الفرنسية في وزارة الخارجية العثمانية، آبرو أفندي Abro Effendi الذي كان يحلّ محل محمد فؤاد باشا في أثناء غيابه. كما مثّل الحكومة النمساوية السيد فيكبيكر De Weckbecker، والحكومة البريطانية اللورد دوفرن Dufferin، والحكومة البروسية السيد دي ريهفوس De Rehfues، والحكومة الروسية السيد نوفيكوف Novikow. راجع أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص٢٩ و

Adel Ismail Documents Diplomatiques et Consulaires, Editions des œuvres politiques et historiques, Beyrouth 1978, t. 10, p. 285.

(٢) محمد فؤاد باشا (١٨١٤-١٨٦٩) من كبار رجال الدولة العثمانية في القرن =

اللبنانية. ورفعوا مقرراته[١] الى مراجعها في اسطمبول، وهناك التأمت هذه المراجع لدى عالي باشا الصدر الاعظم. وبعد مناقشات قررت وضع نظام موقت للبنان مؤلف من سبع عشرة مادة على سبيل الاختبار تقضي المادة الخامسة منه بان يكون لكل

=التاسع عشر. طبيب ودبلوماسي ووزير للخارجية العثمانية مرارا عديدة وصدر أعظم. ساهم في التنظيمات العثمانية مقتنعا بالإصلاح ومصصما على إنقاذ الأمبراطورية من مفاسدها. أرسله الباب العالي إلى جبل لبنان بعد حوادث ١٨٦٠، مزودا بصلاحيات مطلقة لإنقاذ الموقف وتخفيف وطأة التدخل الأوروبي.

وصل إلى بيروت في ١٧ تموز ١٨٦٠ على متن بارجة قائد الأسطول الأعلى، ناقلا معه قوة عسكرية بقيادة السرعسكر حليم باشا، وحاشية مؤلفة من المفتي شروان زاده محمد أفندي وشوكت أفندي كاتم سره الأول، والقائمقام رؤوف بك والضابطين- مصطفى أفندي وجميل بك وآبرو أفندي وفرنكو أفندي (المتصرف الثاني على جبل لبنان) الخ... خليل الخوري، النشائد الفؤادية، المطبعة السورية، بيروت ١٨٦٣، ص٢-١٧؛ وأسد رستم: المرجع السابق، ص٢-١٧.

(١) لقد وضع المجتمعون في بيروت مشروعين:

ظهر الأول عبر صيغة نظام من ٤٧ مادة وتمحور حول تقسيم جبل لبنان إلى ثلاث قائمقاميات: مارونية ودرزية وأرثوذكسية. وقد قضى بفرز السكان فرزا إتنيا يؤمن إبعاد المسيحيين عن الدروز، وإناطة عملية الفرز بلجنة مختلطة، تمثل الفئات الشعبية المختلفة، تحت مراقبة السلطة المحلية وممثلي القوى العظمى. للإطلاع على تفاصيل هذا المشروع راجع:

B. I. De Testa: De, Recueil des traités de la Porte ottomane avec les puissances étrangères, V. VI, pp. 360-365.

أما المشروع الثاني فكان في ١٧ مادة ومادة إضافية، ويقضي بجعل جبل لبنان متصرفية ممتازة، يتولى ادارتها متصرف مسيحي عثماني.

وعندما بحث سفراء دول اللجنة الدولية القضية اللبنانية، أقروا المشروع الثاني الذي صدر بفرمان سلطاني في ٩ حزيران ١٨٦١، وعرف بالبروتوكول الأول.

Adel Ismail: Documents Diplomatiques..., t. 11, pp. 51-58 et 102-111.

قرية أو جماعة شيخ ينتخبه الاهلون وتنص المادة الحادية عشرة على أن ينتخب الرؤساء والكبراء في كل طائفة اثنين من ابنائها يمثلانها في المحاكم ومجالس الادارة.[١]

أما الحاكم العام فقد تقرر أن يكون مسيحياً من غير أهل البلاد، يقوم بانتخابه الترشيحي سفراء الدول ثم تعلن الدولة العثمانية موافقتها على انتخابه، وقد اسندت اليه مهام كثيرة اخصها الاشراف على جميع فروع الحكومة الدستورية من جندية وقضائية وادارية[٢] كما لو كان رئيساً لجمهورية من جمهوريات هذه الايام. وهكذا تقرر مبدئياً النظام الانتخابي الشعبي النيابي في صلب الدستور اللبناني الجديد[٣] مما كاد يكون معدوم المثال عهدئذ في جميع ايالات الشرق الادنى التابعة للدولة العثمانية.

(١) راجع البروتوكول الأول في كتاب أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، المادة الخامسة، ص٣٦ والمادة ١١، ص٣٧؛ و

Adel Ismail: Documents Diplomatiques..., t. 11, pp. 103-104 et 105.

(٢) راجع المادة الأولى من بروتوكول ١٨٦١ في كتاب أسد رستم، المرجع السابق، ص٣٥.

(٣) وهو يقصد بروتوكول ١٨٦١ الذي عدّل سنة ١٨٦٤. وقد قام نقولا نقاش بترجمته في كتاب بعنوان: نظام جبل لبنان، وطبعه بنفقة الخواجات ابراهيم صادر وأولاده، المكتبة العمومية، بيروت ١٨٨٥.

أولاً: في عهد داود باشا



داود باشا

وبموجب هذا النظام اختير، حاكما اول للبنان الى مدة ثلاث سنوات، **داود باشا الارمني الكاثوليكي**[1]. وصل الى لبنان[2] وآثار الوقائع المحزنة ما تزال تغشيه بغمامة من الاضطراب، ولا سيما في الانحاء الشمالية التي لم تكن تعترف بسلطة لغير زعيمها الأوحد يوسف

(١) للإطلاع على تفاصيل حياة داود باشا راجع:
لحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان، ص ٢٦؛ وأسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص٤٠؛ ابراهيم الأسود: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، المجلد الأول، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت ١٩٢٥، ص٤٧؛ وشاكر الخوري: مجمع المسرّات، مطبعة الإجتهاد، بيروت ١٩٠٨، ص١٠١.

(٢) بعد صدور بروتوكول ١٨٦١ وقع إختيار الصدر الأعظم وسفراء الدول العظمى على داود باشا لتولّي حاكمية جبل لبنان. وفي العاشر من حزيران ١٨٦١ تمّ تعيينه متصرفا على الجبل اللبناني. وصل إلى بيروت في ٦ تموز ١٨٦١، فاحتفى به محمد فؤاد باشا حفاوة فائقة وقدّمه إلى مندوبي الدول، وسلّمه فرمان تعيينه في ١٨ تموز ١٨٦١، في حفلة حافلة في محلة الطيونة - بيروت. وطُلب إليه وضع النظام الجديد قيد التجربة والمراقبة لمدة ٣ سنوات، على أن يُنظر في نهايتها بأمر تعديله أو تنقيحه. وفي ٦ أيلول ١٨٦٤ صدر البروتوكول الثاني الذي عدّل الأول، وتمّ تجديد ولاية داود باشا لمدة ٥ سنوات. الا انه سقط ضحية الشرك الذي نصبه له الصدر الاعظم محمد فؤاد باشا. فقدم استقالته في العاصمة العثمانية، قبل ان يتم السنوات الخمس، في ٢٦ ايار ١٨٦٨.
خليل الخوري: النشائد الفؤادية، ص ٢٣؛ وأسد رستم، المرجع السابق، ص ٤٠-٤١ و٨٥؛ ولحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان، ص ٣٤ - ٣٥؛ =

بك كرم[1].

وكان هم داود باشا، حال وصوله الى لبنان، درس حالته بنفسه، وتنظيم الادارة والقضاء والجندية. فاتبع في تأليف مجلسي الادارة والمحاكمة الكبير لاول مرة القاعدة التي كانت ترعى من قبل، وهي استشارة الرؤساء الدينيين والاعيان من كل طائفة في أمر من ينتخبونهم لهما من ابنائها الاكفاء بعد المداولة والمذاكرة[2]، على أن يعمد بعد توطيد الأمن وتسويد الاستقرار الى وضع نظام انتخابي شعبي موافق، وهكذا صار كما سنبين ذلك فيما بعد.

الانتخاب بالمداولة والمذاكرة

اما مستندنا في ما قلناه عن استشارة داود باشا للرؤساء الدينيين والاعيان في أمر تعيين أعضاء المجلسين فنص كتاب وجهه داود باشا الى **الشيخ عيد حاتم**[3] بالمعنى الآنف وهذا نصه:

=واحمد طربين: لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٢٣٢.

Revue des deux Mondes, XXXV, tome LVIII, 1er Juillet 1865, p. 146; et Adel Ismail: Documents Diplomatiques, t. 11, p. 131.

(١) راجع موقف يوسف بك كرم في كتاب الخوري اسطفان البشعلاني: لبنان ويوسف بك كرم، طبعة ثانية بالأوفست ١٩٧٨؛ ورتيب عيد: يوسف بك كرم قبل المتصرفية (١٨٢٣ - ١٨٦١)، اطروحة دكتوراه، جامعة الروح القدس، الكسليك ١٩٩٣.

(٢) وقد كرست المادة ١١ من بروتوكول ١٨٦١ هذه القاعدة. وبذلك يكون داود باشا يطبق النص القانوني الرسمي.

(٣) هو من مشاهير أسرته في حمّانا. ولد سنة ١٨٠٩، وفي الثالثة والعشرين من عمره اتصل بخدمة الأمير بشير الثاني الكبير وتقرّب منه. وفي عهد القائمقاميتين أُسندت إليه وظيفة في الحكم، إلا أنه ما عتّم ان استقال في عهد =

«قدوة المشايخ المكرمون الشيخ عيد حاتم زيد مجده»

«انه بناء على الاشعار الموقع من طرفنا الى غبطة السيد البطريرك (**بولس مسعد**) بخصوص تعيين وكيل للطائفة المارونية وانتخاب عضوين لكل من مجلس الادارة الكبير، ومجلس المحاكمة الكبير، بالمذاكرة مع اعيان الملّة.

وبما أنه ورد من طرف غبطته تحرير يذكر به انه بالمداولة والمذاكرة قد صار انتخابكم وكيلا عن الملة المذكورة وصار انتخاب الخواجات: **عمون يوسف عمون ونصر طنوس نصر** اعضاء لمجلس الادارة الكبير، **والشيخ بشاره الخوري** (جد رئيس الجمهورية السابق) والخواجا **ارسانيوس الخوري** من الكورة بلاد البترون اعضاء في مجلس المحاكمة الكبير وصار الالتماس بقبول انتخابكم من طرفنا.

وحيث انتخابكم اوَجب مخطوطنا هذا نظراً لما بلغنا عنكم

=الأمير بشير أحد اللمعي ولزم بيته. ولما آلت وكالة القائمقامية إلى يوسف بك كرم انتُدب الشيخ عيد لرئاسة مجلس المحاكمة. وفي عهد المتصرفية، جعله داود باشا وكيلا للطائفة المارونية ثم وكيلا لرئاسة مجلس الإدارة... وقد بقي في الخدمة حتى أيام رستم باشا (١٨٧٣-١٨٨٣)، الذي عيّن له معاشا تقاعديا. ولكن بعد رحيل رستم باشا قُطع عِنه المعاش. فلزم بيته حتى تاريخ وفاته في ٣١ كانون الثاني ١٨٨٦.

أوراق لبنانية، مجلد ١٩٤٧، ص ٤٥١-٤٥٥؛ وابراهيم عواد تاريخ أبرشية قبرص المارونية، منشورات الجمعية الخيرية لأبرشية قبرص المارونية، بيروت ١٩٥٠، ص٧٧-٩٧؛ والأب إبراهيم حرفوش: ماجريات، دفتر رقم ٣، ص١٢٥.

و«المجاريات» كناية عن يوميات خطّها الأب حرفوش بقلمه في أربعة دفاتر بين ١٨٧٢ و١٩٢٠. وقد أطلعنا عليها مشكورا الأب اغناطيوس سعادة المحترم.

من الاسم الحسن فقد حررنا لغبطة البطريرك الموماً اليه باننا قبلنا انتخابكم ولاجل ذلك اقتضى ايضاً افادتكم الكيفية.

وحيث انه تقرر فتح المجلسين المذكورين في يوم الاثنين القادم الواقع في غرة ربيع الاول فبلغوه بالحال الى الاعضاء الموماً اليهم واحضروا بهم الى دير القمر، ويكون وصولهم يوم الاحد سلخ صفر».

في ٢٧ صفر سنة ١٢٧٨ المقابل ٣ أيلول ١٨٦١[(١)]

داود باشا

متصرف جبل لبنان

المجالس الاولى في حكومة المتصرفية

فمن كتاب داود باشا المنشور اعلاه يتبين ان المجالس اللبنانية التي ألفها داود باشا بعد وصوله بمشورة رجال الدين بعد «مذاكراتهم ومداولتهم» مع اعيان مللهم كانت ثلاثة: مجلس المحاكمة الكبير، ومجلس الادارة، ومجلس الوكلاء[(٢)]. وهذه اسماء الاعضاء الذين كان يتألف منهم كل مجلس في مطلع عهده نقلا عن مصادر أكيدة:

مجلس المحاكمة الكبير

كان مجلساً قضائياً مهمته الحكم في الدعاوى المرفوعة اليه بموجب القوانين، واعضاؤه الاول هم: **محمد الخطيب وأحمد الخطيب** عن المسلمين (السنّة)، **بشاره الخوري وارسانيوس الخوري** عن الموارنة، **سليم عبد الملك وسلمان**

---

(١) أوراق لبنانية، مجلد ١٩٥٧، ص ٤٦١.

(٢) وبهذا يكون داود باشا قد طبّق نص المواد ٣ و٤ و٩ من بروتوكول ١٨٦١.

تقي الدين عن الدروز، **خليل الجاويش ونجم الاسود** عن الروم الارثوذكس، **جبرائيل مشاقه واسعد الجاويش** عن الروم الكاثوليك، **علي الحسيني واسماعيل الحسيني** عن المتاولة (الشيعة).

مجلس الادارة

كان مجلساً استشارياً[١] مهمته توزيع التكاليف وضبط واردات الحكومة ونفقاتها، والاهتمام بشق الطرق وغير ذلك[٢].

---

(١) في الواقع، كان للمجلس الإداري، في مطلع عهده، وظيفة استشارية. إلا أن داود باشا وفرنكو باشا، في محاولة منهما، لتوفير الدعم المحلي للسلطة التنفيذية، دفعا المجلس الإداري نحو المشاركة الملتزمة بشؤون الحكم، بحيث حصل المجلس على موقع متقدّم في السياسة اللبنانية. وقد بات في عهد واصا باشا قابضا على زمام الأمور، بشكل لم يسمح للمتصرف التصرف في الأمور المهمة، إلا بعد استشارة المجلس الإداري. ومع هذا التطور النوعي، أخذ دور المجلس ينمو باضطراد، ويتطور على حساب سلطة المتصرف. فانتزع الأضواء مرارا، واستطاع فرض المشاركة في القرارات الحكومية أمام تراجع بعض المتصرفين، الأمر الذي جعل شاهين الخازن يقول فيه: إنه «مرجع الحكومة اللبنانية وهو كل الحكومة»، يتولّى مهام ثلاثة مجالس: أولا الوزارة، ثانيا مجلس النواب وثالثا مجلس الشورى.

شاهين الخازن: كنوز لبنان المرصودة، مؤسسة مبكوم، طبعة جديدة ١٩٨٤، ص٩٥؛ و

Adel Ismail: Documents Diplomatiques... t. 15, p.503; et Engin Deniz Akarli: The administrative council of the Moutassarrifiyya Jabal Lubnan, pp. 4 et 21.

(٢) يعدد جرجي تامر ١٥ وظيفة للمجلس الاداري في كتابه: الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية، مطبعة متصرفية جبل لبنان ١٩٠٩، ص٢٧٦-٢٧٨.

ويحدد ابراهيم الأسود في كتابه: تنوير الأذهان، المجلد الأول ص ٧٠-٧٣، «وظائف هذا المجلس» ب ٢٠ وظيفة.

وقد جعل له نظام ١٨٦٤ المعدل صفة تمثيلية، باناطته انتخاب اعضائه بمشايخ الصلح المنتخبين من الأهالي كما سنفصله فيما بعد، وهذه اسماء اعضائه الأول:

عمر الخطيب وحسن عواد عن المسلمين، **عمون يوسف عمون ونصر نصر** عن الموارنة، **وهبه بو غانم وحسن شقير** عن الدروز، **خليل الجاويش وشديد عيسى** عن الارثوذكس، **جبرائيل مشاقة وعبد الله مسلم** عن الروم الكاثوليك، **عبد الله برّو وعباس ملحم حماده** عن المتاولة.

مجلس الوكلاء

كان مجلساً دفاعياً مهمة كل من أعضائه المحاماة عن ابناء طائفته والمطالبة بحقوقهم في ما يكون لهم أو عليهم من دعاوى في احدى دوائر الحكم. وقد الغى **رستم باشا** هذا المجلس اقتصاداً، ولقلة فائدة الحكومة منه.

وهذه اسماء الاول من اعضائه:

محمد العرب وكيل الطائفة الاسلامية، **عبد ابو حاتم** وكيل الطائفة المارونية، **سعيد تلحوق** وكيل طائفة الدروز، **عبد الله نوفل** وكيل طائفة الروم الارثوذكس، **سليم الصوصه** وكيل طائفة الروم الكاثوليك، **المقدم محمد (؟)** وكيل طائفة المتاولة.

الصفة التمثيلية في مجلس الادارة

وفي ٦ أيلول من سنة ١٨٦٤ عدل نظام لبنان على وجه جديد[١] ايد فيه المبدأ الانتخابي، بل زيد سعة وامتداداً بما

---

(١) بناء على اقتراح داود باشا، أدخلت الدول الخمس بالإتفاق مع السلطات =

اشتمل عليه النظام المعدل في مادته الثانية من نص يجعل اعضاء مجلس الادارة «ينوبون» عن مناطقهم، وفي مادته العاشرة من اشارة الى أن هؤلاء الاعضاء ينتخبهم مشايخ الصلح المنتخبون من الاهالي. على أن يجدد انتخاب ثلثهم كل سنتين مع تكرار الانتخاب للعضو المنتهية مدته». وبذلك اعطي مشايخ الصلح الصفة التي كانت «للمندوبين الثانويين» عندما كان الانتخاب النيابي عندنا على درجتين في العهد الانتدابي.

والمقول ان الفضل في جعل مجلس الادارة في لبنان مجلساً تمثيلياً منتخباً من أهل البلاد عائد الى **داود باشا** الذي اقترح على الدولة تلك التعديلات، التي ادخلت على نظام ١٨٦٤[١]، وقد كان بعضها في جانب مصلحة هذا المجلس وزيادة صلاحياته التمثيلية.

من محاسن التعديلات الجديدة

كان نظام لبنان الاول الصادر سنة ١٨٦١ يجعل الحق الانتخابي لمجلس الادارة متساوياً لكل الطوائف، وغير مرتبط باقليم او قضاء[٢]. فلما عدل سنة ١٨٦٤ في ١٨ مادة جعل هذا الحق مرتبطاً بالتقسيمات الادارية، ومتلائماً في كل طائفة مع أهميتها العددية.

=العثمانية بعض التعديلات على النظام الأساسي الذي صار إخراجه بشكله النهائي في ٦ أيلول ١٨٦٤. راجع:

Karam Rizk: Le Mont-Liban au XIX siècle, De L'Emirat au Mutassarrifiya, Kaslik-Liban, 1994, p. 358.

(١) Adel Ismail: Documents Diplomatiques..., t. 11, pp. 400-401.

(٢) المادة الثانية من بروتوكول ١٨٦١.

وتفصيل ذلك ان النظام الاول كان يقضي بان ينتخب للمجلس من كل طائفة من طوائف لبنان الست نائبان، مع قطع النظر عن عدد الانفس وتمثيل المقاطعات. وهو ما كان يباين المبدأ التمثيلي، ويقلل من خطورته وفائدته، فلما ادخلت التعديلات الجديدة سنة ١٨٦٤ جعل لكل طائفة من الطوائف عدد من النواب يتلاءم مع اهميتها العددية، في كل مقاطعة من مقاطعات لبنان، ومن ثم أصبح المجلس بعد ذلك التعديل يؤلف على الشكل التالي:

اربعة موارنة: عن كسروان، البترون، المتن، جزين.

ثلاثة دروز: عن جزين، الشوف، المتن.

اثنان ارثوذكس: عن المتن، الكوره.

واحد كاثوليك: عن زحله.

واحد سني: عن جزين.

واحد شيعي: عن المتن.[١]

وقد وجد بعد حين ان هذه النسبة الطائفية الى المقاطعات في انتخاب بعض النواب لم تكن في موضعها، من مثل انتخاب نائب شيعي عن المتن، ونائبين درزي فمسلم عن جزين، وليس في المتن وجزين من ابناء هذه الطوائف الثلاث عدد يستحق نائبًا. ومن ثم اصلح النواب انفسهم هذا الشطط بان خصوا العضو الشيعي بكسروان لوجود فئة من الشيعيين فيه في مزرعة السياد وغيرها من جبة المنيطرة، ونقلوا العضوين الدرزي والمسلم الى الشوف الحافل بالطائفة الدرزية والمشتمل في برجا وشحيم

---

(١) المادة الثانية من بروتوكول ١٨٦٤.

وبعاصير وغيرها من اقليم الخروب على فئة من المسلمين غير قليلة.

أما رئيس المجلس فقد جرت العادة ان يكون مارونياً ومن غير النواب، ولم يكن له صوت[١] لان المتصرف، وهو الرئيس الطبيعي للمجلس، كان يعين هذا الرئيس ليمثله وينوب عنه في ادارة الجلسات وغير ذلك من المهام.

رؤساء المجلس الاداري في العهد المتصرفي

وهاك جدولا باسماء الرؤساء الذين توالوا على رئاسة المجلس الاداري في العهد المتصرفي من بدء متصرفية داود حتى آخر متصرفية اوهانس:

- **الأمير افندي شهاب** بصفة كاخية.
- **عيد ابو حاتم.**
- **عمون بك عمون.**
- **نعوم قيقانو.**
- **عمون بك عمون.**
- **عيد ابو حاتم.**
- **عمون بك عمون.**

(١) تؤكد وثائق الخارجية الفرنسية ان رئيس المجلس الإداري كان يتمتع بحق التصويت داخل المجلس، Adel Ismail: Documents Diplomatiques..., t.15, p. 303; et t. 16, p. 428. الأمر الذي يناقض ما جاء في كتاب:

George Young: Corps de droit ottoman, V.I, Oxford 1905, p. 141.

وفي كتاب شاهين الخازن: كنوز لبنان المرصودة، ص ١٥٩، وعند لحد خاطر وسواهم.

- **انطون بك عمون.**
- **عيد ابو حاتم.**
- **الأمير امين منصور ابي اللمع.**
- **الأمير سعد شهاب.**
- **الأمير افندي شهاب.**
- **الأمير قبلان ابي اللمع.**
- **حبيب باشا السعد.**
- **حبيب بك البيطار.**
- **الأمير قبلان ابي اللمع.**
- **سليم بك عمون.**
- **الأمير قبلان ابي اللمع.**
- **سعد الله بك الحويك.**
- **الأمير قبلان ابي اللمع.**
- **سعد الله بك الحويك.**
- **حبيب باشا السعد.**[١]

ان أول ما اهتم له داود باشا في الحقل الانتخابي ايجاد الركن الاساسي للانتخاب، وقوامه القانوني مشايخ الصلح. فجعل على كل قرية شيخاً واحداً (او أكثر احياناً).

(١) لمزيد من التفصيل راجع: عبدالله الملاّح: الوكيل في متصرفية جبل لبنان، مجلة المسرّة، تموز - آب ١٩٩٤، العدد ٨١٠، ص٥٩٢-٥٩٣.

انتخاب مشايخ الصلح

ظل مشايخ الصلح في القرى ينتخبون وفقاً للقاعدة الاصطلاحية[١] في عهدي داود باشا وفرنكو باشا[٢]، وأكثر من كان يشرف على الانتخاب القائمقام أو المدير او مندوب آخر يوفد لهذه الغاية. والغالب أن يكون المرشح للمشيخة في القرية من الطائفة الاوفر عدداً، ولكن قد حدث كثيراً ان انتخب الشيخ

(١) كانت عملية انتخاب المشايخ تجري «بتوقيع العرائض أو تختيمها من وجهاء القرية فينظر فيها مجلس الإدارة ويقرّ الإنتخاب». وكان يشترط في «شيخ القرية أن يكون من ذوي السيرة الحسنة فوق الثلاثين من العمر يقرأ ويكتب». أسد رستم: المرجع السابق، ص٨٠ و١٧٤.

(٢) أما رستم باشا فقد نقض الطريقة التقليدية المعتمدة في عهدي داود باشا وفرنكو باشا، ووضع موضع التنفيذ طريقة الإقتراع السرية، الغربية المنبع، في اختيار المشايخ، ضمن الشروط التالية:
* يجتمع الناخبون في مركز القضاء الذي ينتمون إليه.
* تكون حرية الإختيار كاملة للناخب.
* يكتب الناخب اسم من يرغب فيه على قطعة من الورق.
* تُوقّع أوراق الإقتراع وتُختم.
* يضع الناخب ورقته في صندوقة خاصة.
* تُفتح الصندوقة بحضور القائمقام وأعضاء محكمة القضاء (أو تُختم الصندوقة وتُرسل إلى مجلس الإدارة حيث تفتح وتفرز الأصوات بحضور المتصرف).
* تُفرز الأصوات ويُدوّن محضر بالنتيجة.
* يحيل المتصرف محضر الإنتخاب إلى المجلس الإداري لإبداء الرأي.
بالإضافة إلى هذه الشروط قد يكون ما ورد أيام داود باشا من شروط تتعلّق بالعمر وبالصفات وإجادة القراءة والكتابة بقيت مرعية الإجراء، لأنها رسخت في الأذهان والتقليد. هذا مع الإشارة إلى عدم تحديد فترة المشيخة. عبدالله الملّاح: وثائق جديدة من تاريخ المتصرفية، عهد رستم باشا ١٨٧٣-١٨٨٣، الفنار ١٩٧٩، ص١٠٩-١١٠.

من طائفة قليلة العدد مرضاة لهذا او ذاك من المتنفذين او لاعتبارات اخرى وجيهة كأن يكون المنتخب ممتازاً بعلمه او ماله او مركزه الاجتماعي.

وفي سنة ١٩٠٢[١] وضع اول نظام رسمي لانتخاب المشايخ[٢] ثم عدل في سنة ١٩٠٣ قاضياً بان يجري الانتخاب على الوجه التالي:

١- على المندوب المعهود اليه في اجراء الانتخاب ان يضرب له موعداً في يوم عطلة مخصوص يعلنه على الاهالي قبل الانتخاب باسبوع على الاقل بواسطة المختار، ويأمر بتعليق الاعلانات عنه على أبواب المعابد وفي الساحات والمجتمعات العامة.

٢- يكلف المختار والكهنة والايمة والمشايخ والوجوه الحضور الى محل الاجتماع ووضع قائمتين باسماء الاهالي يحق لهم الاقتراع، واحدة للحاضرين واخرى للغائبين وذلك بعد

(١) لقد تبدّل النهج الإنتخابي وتغيّر بين عهد وآخر، وألصق به الكثير من الاتهامات وحمّل وزر الإختلافات والإنشقاق والتصادم بين أفراد الشعب، الأمر الذي استدعى تدخّل الدول الأوروبية الكبرى وجعلها تسجّل، في بروتوكول تعيين مظفّر باشا (١٩٠٢-١٩٠٧)، موضوع الإنتخابات ضمن المواضيع المطلوب إصلاحها. لذا كان على المتصرف الجديد أن يعير هذا المطلب كبير اهتمامه ويجري الإنتخابات بشكل يكفل معه رضى الدول الموقعة على بروتوكول تعيينه.
يوسف السودا: المسألة اللبنانية، الجزء الأول، مصر ١٩١٠، ص ٢٠-٢١؛ وعبدالله الملّاح: متصرفية جبل لبنان في عهد مظفّر باشا ١٩٠٢-١٩٠٧، ص١٣٢.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع: عبدالله الملّاح: متصرفية جبل لبنان في عهد مظفّر باشا، ص١٣٢-١٣٤.

البحث والتدقيق وتوقيع اللائحتين باسمائهم جميعاً. أما الذين يحق لهم الاقتراع فكل لبناني ذكر يدفع مال عنق كامل ولا يقل عمره عن ١٥ سنة، وقد أقام في القرية خمس سنوات متوالية، ويعد من ذوي هذا الحق من اعفوا من التكاليف بسبب الشيخوخة او رعاية لعادات محلية موروثة أو أوضاع متفق عليها.

٣- يبدأ الاقتراع بحضور السابق ذكرهم، وذلك بان يدخل المقترعون تباعاً، وبعد التعرف الى كل منهم والتحقق من أهليته الانتخابية، يطلب منه ان يكتب على طرس عبارة الانتخاب وهي هذه: اني انتخبت فلاناً شيخ صلح لقرية كذا - التوقيع: فلان».

وان كان المقترع لا يحسن الكتابة لزمه ان يأذن أحد الحاضرين بكتابة اسم من ينتخبه ويوضع توقيعه، مضيفاً اليه التصريح بانه قد كلفه ذلك نيابة عنه، وكل فرد لا يحضر هذا المجلس في الوقت المعين لم يبق له في الاقتراع حق ولا دعوى.

ويتم الاقتراع بالسكوت الكامل، ويحرص المندوب على أن لا تجري أحاديث من شأنها التأثير في المنتخبين، ومتى انتهى الاقتراع فضت الاوراق ووضع المندوب محضراً يذكر فيه كيفية الاقتراع وعدد المقترعين الذين حضروا امامه وعدد من لم يحضر منهم واسم الفائز، ووقّعها هو واللجنة المعاونة، ورفع جميع الاوراق الى المرجع المختص فيدقق فيها حتى اذا وجدها صحيحة وافق على اسم المنتخب واستدعاه اليه واشعره بفوزه وأخذ عليه سند كفالة يوقعه الكفيل وهذا مآله:

سند الكفالة

اني اكفل لحكومة المتصرفية اللبنانية فلاناً المنتخب شيخ

صلح لقرية كذا واضمن لها سلوكه معها السلوك الحسن وامتث له لاوامرها وامتناعه عن كل عمل يغاير رضاها وقيامه بجمع الاموال الاميرية ورسوم الطرق والامانات ودفعها للخزانة العامرة في اوقاتها دون تأخير، واذا اختلف في شيء من ذلك أكون مغروماً بالحلول محله في كل ما يطلب منه وللبيان. . .

صورة العهد المأخوذ على الشيخ

ثم يأخذ المندوب على الشيخ عهداً أخر، هذا أهم ما اعتادوا تضمينه: بما انه قد صدر الامر الكريم بالموافقة على انتخابي شيخ صلح لقرية كذا التابعة قضاء كذا اعاهد حكومة لبنان الجليلة على أن أسلك معها سلوكا حسناً، وامتثل لكل امر يصدر الي من جانبها، ولا أبدي ادنى سبب مغاير لرضاها، وان اجتهد بجمع الاموال الاميرية ورسوم الطرق والامانات في اوقاتها المعينة، واذا فقد منها شيء أكون ملزوماً بدفعه من مالي الخاص دون تعلل وللبيان الخ. .

أين كان ينتخب اعضاء مجلس الادارة

لا نرى بدأ بعد ما قدمناه من الكلام عن الطريقة التي كان ينتخب بها مشايخ الصلح من أن نعقبها بكلمة عن الطريقة التي كان ينتخب بها ممثلو الشعب عهدئذٍ. فكان للمتصرف[1] أن يحدد موعد الانتخاب ويعين مكانه، أما في مركز القضاء المراد انتخاب العضو منه وذلك في الظروف العادية، وأما في المركز المتصرفي فيما اذا دعت اليه ظروف غير عادية.

(١) وهنا لا يقصد العهدين الأولين.

الانتخاب في مركز القضاء

في الحالة الاولى كان شيوخ الصلح التابعون لقرى القضاء يجتمعون في مركزه حيث تتألف دائرة الاقتراع من المحكمة البدائية برئاسة القائمقام نفسه، فيدخل الشيوخ واحداً واحداً، ويلقي كل منهم ورقة اقتراعه لاحد المرشحين في الصندوق المعد لذلك والمرسل من قبل المتصرفية مختوماً على الشمع الاحمر بطابعها الرسمي وبختم المجلس الاداري المخصوص به، ويكتب الشيخ المقترع في ورقة اقتراعه العبارة التالي نصها:

«اني انتخب فلاناً عضواً لمجلس الادارة عن قضاء كذا بتاريخ كذا» ويلي ذلك توقيعه على النحو التالي: فلان. والى جانب التوقيع خاتمه الرسمي.

وعلى الأثر يوجه الصندوق الى المجلس الاداري في المتصرفية فيعقد هذا جلسة يرئسها المتصرف وبعد فرز الاوراق ومعرفة النتيجة يبلغ الفائز ويطلب منه الحضور لمباشرة مهمته.

الانتخاب في المركز المتصرفي

وفي الحالة الثانية كان مشايخ القضاء او الاقضية المقصود انتخاب العضو أو الاعضاء منها يحضرون الى بتدين صيفاً او الى بعبدا شتاء، ويدخلون كلهم الى ردهة الاستقبال حيث يطلع عليهم المتصرف ويسمعهم خطاباً يحضهم فيه على اجراء الانتخاب بالنزاهة والحرية مع مراعاة الاهلية في من ينتخبون واستهداف المصلحة العامة قبل أي شيء آخر.

وبعد ذلك تتعقد جلسة الاقتراع في ديوان المتصرف مؤلفة من اعضاء المجلس الذين لم تنته مدتهم بعد، ومن غيرهم ممن

يعينهم المتصرف، وتكون الجلسة تحت رئاسته ويدخل الشيوخ واحداً واحداً اليها فيودع كل منهم رقعة انتخابه مطوية في الصندوق المختوم على مرأى من الحاضرين، وبعد الفراغ يفتح الصندوق وتقرأ الرقاع علانية مثنى وثلاث، وتوضع المحاضر باسماء الفائزين فيوقعها المتصرف واعضاء الهيئة لتبلغ الى صاحب او اصحاب العلاقة وفيها اشعار بالنتيجة ودعوة لكل فائز بالحضور لمباشرة اعماله.

الانتخابات عرضة للنقد في كل عهد

كانت الانتخابات في تلك الايام معرضة غالباً للنقد شأنها في كل عهد، لما كان يقال من أن الاعضاء الحاملين صفة النيابة عن الشعب كثيراً ما كان يجري انتخابهم لا وفق رغائب الشعب الذي يمثلون، بل نزولا على أوامر المتصرف[1] والقائمي مقام او انصياعاً لمطلب قنصل او رئيس دين[2]. وقلما كان يترك لشيوخ الصلح حريتهم لاختيار من يرون فيه الجدارة الكافية بذلك المنصب عملا بوحي ضمائرهم.

ومثل ذلك قل عن انتخاب المشايخ اذ كانت تقام حوله غالباً المناورات وتلعب الوساطات، وكثيراً ما كان ذوو النفوذ[3] والسلطان يرشحون لمشيخات القرى التي يهمهم امرها رجالا من الاميين الاغبياء، معتادي الصغارة والزلفى، السهل اقتيادهم لمشيئاتهم لدى الحاجة اليهم. ومعلوم ان الشيخ الامي الغبي لا

(١) وعلى سبيل المثال راجع ما ورد حول تدخل رستم باشا في الإنتخابات عند عبدالله الملّاح: وثائق جديدة من تاريخ المتصرفية، ص١١٢-١٢٠.

(٢) وحول دور رجال الدين، راجع: المرجع السابق، ص ١٢١-١٢٣.

(٣) لإلقاء بعض الأضواء على هذا الدور راجع: المرجع السابق، ص ١١٠.

يحسن انتخاب العضو الصالح ولو وفرت حوله كل ضمانات الحرية، فكيف به اذا أحيط بالوعود والمواعيد، وصارت اليه الأوامر من رؤساء متنفذين لا يسعه الا تقديسهم والانحناء حتى الحضيض امام رغائبهم ومطامح انفسهم.

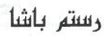
وقد كان النقاد في ذلك العهد اكثر ما ينسبون الخلل في الاحكام الى نواب المجلس لانهم هم المكلفون بحكم منصبهم الحفاظ على حقوق البلاد ومنع اي سوء استعمال في كل دائرة من دوائر المتصرفية. وجل ما كان يشكى منه تدخل القائمي مقام في انتخابات شيوخ الصلح واعضاء المجلس بسبب ما كان لهم بكلا الجانبين من علاقات قريبة اذ كانت الايحاءات تصدر اليهم من عل، فلا يسعهم الا العمل بها والا تعرضوا للعزل من وظيفة كانوا مدينين بها لصاحب تلك الايماءات.

ثانيا: أهم المعارك الانتخابية في عهد رستم باشا



فرنكو باشا





رستم باشا

بعد استقالة داود باشا تولى **فرنكو باشا** (١٨٦٨-١٨٧٣) متصرفية لبنان زهاء اربع سنين ونيف[١] وكان رجلا مستقيما عالي الاخلاق، فلم يسمح بان تمس حرية الناخبين في ايامه.[٢]

وبعد وفاته عين **رستم باشا** (١٨٧٣-١٨٨٣) مثال الحرية والصراحة والغيرة على الكرامة والعزة ولكن مزاجه العصبي دفعه

---

(١) وصل فرنكو باشا إلى بيروت في ٢٥ حزيران ١٨٦٨، واستمر في حكم متصرفية جبل لبنان حتى وفاته في ١١ شباط ١٨٧٣. تجدر الإشارة إلى أن فرنكو باشا استلم زمام الأمور في جبل لبنان قبل صدور فرمان تعيينه في «٢٨ تموز سنة ١٨٦٨». جرجي تامر: الهدية الوطنية، ص١٤-١٥؛ و

Adel Ismail: Documents Diplomatiques..., t. 13, pp. 100 et 301; et George Young: Corps de droit ottoman, V.I, Oxford 1905, p. 150.

(٢) كما كان فرنكو باشا أول من طبّق نص القانون الأساسي الذي قضى بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة انتخابا. وقد أصبح مجلس الإدارة في أواخر عهده مؤلفا كما يلي: =

الى التورط في عداوة بعض الزعماء ورؤساء الدين من اللبنانيين. ولم يلبث ان انغمس في الحزبية الى قمة رأسه[1] مما اضاع على لبنان الاستفادة من مواهبه وقد كانت جمة.

وفي ايام رستم كان الحزبان اليزبكي والجنبلاطي لا يزالان قائمين بكل حرارتهما فانحاز المتصرف الى اليزبكي منهما وعهد بمنصب القائمية مقام في الشوف الى الامير مصطفى ارسلان زعيم اليزبكيين في عهده. فلما ناهضه الحزب الجنبلاطي أخذ يعزل كل موظف ينتمي الى ذلك الحزب ثم جاهر بعداوة المطران

=

الإسم	الطائفة	القضاء
أسعد أبو صعب	ماروني	البترون
يوسف البيطار	ماروني	كسروان
سمعان غطاس (لبكي)	ماروني	المتن
عبدالله غسطين (أو غصن)	ماروني	جزين
حسن شقير	درزي	المتن
قويدر حماده	درزي	الشوف
وهبه أبو غانم	درزي	جزين
أسعد طالب	روم أرثوذكس	الكوره
نجم الياس الأسود	روم أرثوذكس	المتن
سليم مطران	روم كاثوليك	زحلة
عمر الخطيب	سنّة	الشوف
كاظم عمرو	شيعي	كسروان

أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٢٥.

(١) وفي هذا الصدد يقول شاكر الخوري في كتاب مجمع المسرات، قدّم له الياس القطار، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٥، ص٢٥٣، كان الجبل قبل رستم باشا «مقسوما إلى عدة طوائف وكل طائفة إلى قسمين. أما هو فجعل سياسته تقسيم كل عائلة على ذاتها».

بطرس البستاني والاكليروس[1] وكل من ينحاز اليهم وجعل يقاوم كل مرشح للمجلس ينتمي الى مخاصميه.

ونورد مثالا على ذلك انتخاب زحله في مطلع ايار من سنة ١٨٨١. وكان المرشحان له **نصيف غره** العضو السابق ومن محازبي المتصرف، **ونعمان المعلوف** الذي كان قد اتهمه بعضهم بالمعارضة لحكومته. ففاز المعلوف على خصمه، ولكن رستم باشا الغى الانتخاب محتجاً بان نعمان المعلوف كان بين من ابعدوا الى عكا في ايام حكومة **الأمير بشير** متخذاً من ذلك سبباً لتجريمه وسد الطريق أمام انتخابه، في حين كان بين رجال الحكومة من أبعدوا كنعمان المعلوف ولم يكن أحد ليسائلهم أو يعترضهم لانهم كانوا ممن يؤيدون المتصرف ويجارونه في أهوائه.

موقف مشرف للزحليين

وفي ١١ ايار ١٨٨١ وجه المتصرف ثلاثة من أعضاء المجلس للاشراف على انتخاب جديد وهم **حسن شقير ويوسف الزغزغي واسعد الخوري** واشترط عليهم منع نعمان المعلوف من دخول الانتخاب الجديد. ولفض الخلاف ومجانبة نقمة الزحليين اظهر رضا بترشيح **ابرهيم باشا المعلوف** ابن نعمان المعلوف ووالد الشاعر الزحلي الكبير **قيصر بك المعلوف** وجرى الانتخاب ووقف الزحليون فيه موقفاً مشرفاً اذ اقترعوا جميعاً للمعلوف ولم يقترع اي واحد منهم لمرشح المتصرف.

(١) راجع تفاصيل هذا الخلاف في مقال: عبدالله الملّاح، «المطران بطرس البستاني أول منفي في عهد المتصرفية»، مجلة المنارة، العدد الأول، ١٩٩٣، ص٥٥-٧٦؛ ولحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان، ص٦٧-١١٣.

وحمل الصندوق الى المجلس وفتح في جلسة ترأسها رستم باشا نفسه وحين عرفت النتيجة لم يسعه الا اقرارها مرغماً وجاء انتخاب ابراهيم باشا المعلوف فوزاً مبيناً للحرية والكرامة في لبنان[1].

(١) وقد تشكّل المجلس الإداري في أواخر عهده كما يلي:

الإسم	الطائفة	القضاء
الياس أبو صعب	ماروني	البترون
فارس الخوري كرم	ماروني	كسروان
يوسف الزغزغي	ماروني	المتن
فرحات ناصيف	ماروني	جزين
حسن شقير	درزي	المتن
حمد حماده	درزي	الشوف
أحمد أمين الدين	درزي	جزين
أسعد طالب	روم أرثوذكس	الكورة
أسعد الخوري الأسود	روم أرثوذكس	المتن
ابراهيم المعلوف	روم كاثوليك	زحلة
عمر الخطيب	سنّة	الشوف
كاظم عمرو	شيعي	كسروان

عبدالله الملّاح: وثائق جديدة من تاريخ المتصرفية، ص ١٢٧.

ثالثا: في عهد واصا باشا


واصا باشا

وكان **واصا باشا (١٨٨٣-١٨٩٢)** يكره الحزبية في دخيلة نفسه ويحرص على أن تجري العمليات الانتخابية للمجلس في عهده ضمن نطاقها الطبيعي دون مساومة ولا تدخل. ولكن صهره **كوبليان**[1] أفسد عليه كثيراً من أعماله بفتحه في لبنان باب الرشوة على مصراعيه، مما دعا الى احتجاج البطريرك الماروني **(يوحنا الحاج)**[2] على تلك الاعمال، وايده القنصل الفرنسي. ولكن قنصلية

(١) كوبليان أفندي هو زوج السيدة ماري ابنة واصا باشا من زوجته الأولى. جاء مع عمه واصا باشا بصحبة عائلته. يقول عنه لحد خاطَر في كتابه عهد المتصرفين في لبنان، ص١٤١، إنه «كان من دهاة الأرمن، ثاقب العقل، واسع المعرفة يجيد عدة لغات، بصيرا بشؤون السياسة. . . لكنه كان طماعا يحب المال، وله أساليب شيطانية في تحصيله، ولم يمضِ ردح من الحين حتى أخذت الشكاوى تتوارد إلى المتصرف من أن صهره بدأ يستغل علو مركزه وصلة نسابته إليه في جني المغانم. . .».

ووصفه شاكر الخوري في كتابه مجمع المسرات، ص ٣٨٧، بأنه «تنين قصير القامة أسمر اللون ذو لحية سوداء. . . لا يأكل لحما ولا نباتا بل معدنا وخصوصا معدني الفضة والذهب. . . هو الذي سوّد إدارة لبنان مدة واصا باشا وأبقى لها أثرا قبيحا ولولاه لكانت خير إدارة. . .».

(٢) رُقّي إلى أسقفية بعلبك في ١٥ آب ١٨٦١، وانتُخب بطريركا على الطائفة المارونية في ٢٨ نيسان ١٨٩٠. توفي في ٢٦ كانون الأول ١٨٩٨. المطران يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، دار لحد خاطر، طبعة ثانية، ص٣٦٧ و٣٦٨.

انكلتره ساندت المتصرف بعضدها الحزب الجنبلاطي وهكذا شطرت البلاد شطرين طوال مدة واصا باشا.

وأهم انتخاب جرى في هذا العهد ذلك الذي تم للعضو الماروني في البترون (في شهر نيسان ١٨٨٧). وكان هناك مرشحان الاول **الشيخ كنعان البيطار** تسانده البطريركية المارونية وقنصلية فرنسة والثاني **الشيخ كنعان الضاهر** يعاضده الموالون لكوبليان ووراءهم قنصلية انكلتره والهيئة الحاكمة. وقد حصلت يومئذ بسبب تلك العصبية اصطدامات سياسية قام لأجلها الجبل وقعد[١]، ولكن الفوز كان في جانب الحكومة، وجاء الشيخ كنعان الضاهر عضواً عن البترون الى المجلس الاداري، ومن ثم خلا الجو لحزب المتصرف وللنفوذ الانكليزي طوال مدة واصا باشا[٢].

(١) Adel Ismail: Documents Diplomatiques..., t. 15, pp. 203-208.

(٢) وفي ما يلي أسماء أعضاء المجلس الإداري في أواخر عهد واصا باشا:

الإسم	الطائفة	القضاء
كنعان الضاهر	ماروني	البترون
فارس الخوري كرم	ماروني	كسروان
شديد عقل	ماروني	المتن
فرحات ناصيف	ماروني	جزين
حسين بو عز الدين	درزي	المتن
حسن واكد	درزي	الشوف
سعيد أبي علوان	درزي	جزين
الياس الملكي	روم أرثوذكس	الكورة
ابراهيم الأسود	روم أرثوذكس	المتن
ابراهيم مسلّم	روم كاثوليك	زحلة
عمر الخطيب	سنّة	الشوف
كاظم عمرو	شيعي	كسروان

فارس سعادة: الموسوعة الإنتخابية من حياتنا البرلمانية، الجزء الأول، بيروت ١٩٩٤، ص٨٥-٩٥.

ان وكالة المتصرفية اسندت بعد وفاة واصا باشا الى المجلس التمثيلي ورئيسه الأمير **افندي شهاب**[١] ولكن نواب ذلك العهد انصرفوا في تلك الفرصة الى بعض الحرتقات الصغيرة لانهم لم يكونوا كلهم من منتخبي الأمة ليعملوا لما فيه مصلحتها بل كانوا نتيجة لدهاء كوبليان ومطامعه وسلامة قلب واصا وخبث حاشيته.

ولعل كوبليان كان أحق بذينك البيتين الخالدين من الشعر اللذين اوحتهما الى الشاعر اللبناني المشهور المرحوم **تامر الملاط** روحه الجريئة التي كانت تدفعه الى قول الحق ومحاربة الرشوة والمداهنة ايام لم يكن يجسر الا القليلون على مخاصمة الحكومات وقد قال فيهما:

قالوا قضى واصا وواروه الثرى — فاجبتهم وانا الخبير بذاته

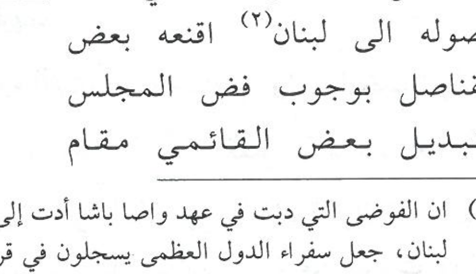
رنوا الفلوس على بلاط ضريحه — وأنا الكفيل لكم برد حياته[٢]

اشتهر هذان البيتان في لبنان بين الخاصة والعامة شهرة غريبة حتى اتفق ان مكاريين كانا عائدين مرة من بيروت ووقفا يتحاسبان في الحازمية على مقربة من قبر الباشا فسقطت قطعة من الدراهم ورنت فقال احدهما للآخر ممازحاً: احذر ان يسمع واصا فيقوم من قبره.

(١) حصلت الوفاة في ١٨٩٢/٦/٢٩، واستمرت الوكالة حتى ١٨٩٢/٩/٤. عبدالله الملاّح: «الوكيل في متصرفية جبل لبنان»، مجلة المسرة، عدد ٨١٠ (١٩٩٤)، ص٥٩٢؛ ومتصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا، ص١١.

(٢) أنشد هذين البيتين الشاعر تامر ملاط الذي كان واصا باشا قد عزله من منصبه، ونشرهما شقيقه الشاعر شبلي ملاط في الجزء الأول من ديوانه ص١٧. راجع التفاصيل في ديوان شبلي ملاط المشار إليه، وفي كتاب لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، ص١٥٠.

رابعا: في عهد نعّوم باشا


نعوم باشا

لما عيّن **نعوم باشا (١٨٩٢ – ١٩٠٢)** سنة ١٨٩٢ متصرفاً قدم سفراء الدول للباب العالي مطالب ذكرت في قرار التعيين وصدر الامر بتنفيذها[١]، منها ان تؤمن حرية الناخبين للمجلس التمثيلي وتحترم حقوقه وان لا يجري في القضاء عزل او تبديل الا بموافقته وفي حال وصوله الى لبنان[٢] اقنعه بعض القناصل بوجوب فض المجلس وتبديل بعض القائمي مقام

(١) ان الفوضى التي دبت في عهد واصا باشا أدت إلى تحرك سياسي بارز في جبل لبنان، جعل سفراء الدول العظمى يسجلون في قرار تعيين نعوم باشا، في ١٥ آب ١٨٩٢، ثلاثة شروط طالبين من سعيد باشا، وزير الخارجية العثمانية التعهد بتنفيذ نصوصها وهي:

- ان تُجرى انتخابات مجلس الإدارة بحرية كاملة واستقلال تام، وأن تُحترم حقوق هذا المجلس.
- أن يُعاد النظر في تنظيم القضاء الذي غيّره المتصرفون من دون موافقة الدول العظمى.
- أن تُحترم الضمانات المعطاة للقضاة في المادة ١١ من النظام الأساسي.

يوسف السودا: المسألة اللبنانية، ج١، مصر ١٩١٠، ص٣٦:

(٢) كان وصول نعوم باشا إلى لبنان صباح يوم الأحد الواقع فيه ٤ أيلول ١٨٩٢، على متن الباخرة Niger التابعة لشركة Messageries maritimes

Adel Ismail: Documents Diplomatiques, t. 16, p. 155.

والمديرين ففعل[١]، واجرى انتخابات جديدة[٢] كان لها في البلاد خضة طويلة عريضة، وقد جاءت كلها مطابقة لمآرب

(١) صدر أمر الحل في ٣ تشرين الأول ١٨٩٢ أي بعد شهر على تسلمه السلطة في متصرفية جبل لبنان. وفي ما يلي صورة حل مجلس الإدارة الموجه إلى القائمقامين:

«انه لما كان الإنتخاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة إنما هو من الشروط الموطدة عليها دقة المحافظة على نظام لبنان، كان أكثر النواب الموجودين اليوم قد صار انتخابهم بالصفة غير القانونية. وكان من أهم واجباتنا تمام المحافظة على إجراء النظام بغاية الدقة المقتضاة، رأينا من الضرورة عدم التمهل في تجديد المجلس قبل نهاية المدة المعينة لكل فرد من أعضائه.

وحيث أن هذا الإنتخاب غير قانوني لم نستثبته فقط مما وقفنا عليه من أصحاب المعلومات ولا من التشكيات التي رفعت إلينا، بل السيرة التي سارها والمسلك الذي سلكه أغلب أعضاء المجلس، أولئك الذين لولا الجور واستخدام الوسائط المغايرة لدى مشايخ القرى للحصول على أصواتهم لكان هؤلاء المشايخ انتخبوا نوابا جديرين بالانتخاب وقادرين على القيام بواجباتهم بدلا من أن يضحوا صوالح البلاد وأموال العموم، كانوا بالحري يجتهدون بالمحامات عنها والمحافظة عليها. فهكذا قد قضى هذا المجلس بمثل هذا الصنيع على نفسه. وعليه فقد توكلنا على الله في فضّه وفي المبادرة لإعادة الإنتخابات بكاملها، فتوجب عليكم تبليغ الكيفية للجميع مع اجتناب كل مراحل من شأنها أن تؤثر في استئناف هذه الإنتخابات، وعما قليل يصلكم الصناديق المعدة لوضع أوراق الأصوات الإنتخابية.

أما الأشغال فإنّا في الوقت الحاضر نداوم إنجازها إلى حين اجتماع المجلس الجديد موقعين منها كلما يحتاج لمصادقته وكلما من صلاحيته رؤيته. ومن المعلوم أن مدة أعضاء المجلس الجديد هي عبارة عن المدة الباقية للسلف نعني أنه لكل عضو جديد يصيبه الإنتخاب أن يكمل المدة الباقية لسلفه فقط ما عدا أعضاء البترون والشوف وزحلة وعضو جزين الدرزي فهؤلاء تكون مدتهم الجديدة كاملة لأن الأعضاء السابقين لهذه الأقضية هم على وشك انتهاء مدتهم ولم يبقَ منها سوى بضعة أشهر ولأجله تحررت هذه الشقة العمومية في ١٧ أيلول ١٣٠٨» / ١٨٩٢.

لسان الحال، العدد ١٤٤٨، تاريخ ٣ تشرين الأول ١٨٩٢.

(٢) وقد أسفرت عن فوز السادة:

المتصرف وصديقه **اسكندر بك التويني** الذي استسلم اليه المتصرف طوال مدة حكمه، واستهدف بسببه لانتقادات عنيفة.

أما في قضاء الشوف فقد تمت الانتخابات على ما شاءت المعارضة، وقد كانت من الحزب الجنبلاطي، على أن نعوم باشا كان رجلا حي الضمير خالص النية غيوراً على مصلحة لبنان باراً باهله محباً للاقدام فيه على كل مشروع تعميري انشائي، فلما تحقق المجلس طيب نيته التف حوله وظل طوال مدة حكمه الاولى واكثر الثانية يعمل على مساندته وتأييده وقد نجم عن تلك الحالة نفع عظيم للبنان. وها نحن نورد بايجاز اخص ما قام به ذلك المجلس على قلة عدد رجاله وضيق صلاحياتهم من مآت مشكورة:

=

الإسم	الطائفة	القضاء
كنعان الضاهر	ماروني	البترون
أسد الدحداح	ماروني	كسروان
يوسف الزغزغي	ماروني	المتن
خليل الخوري	ماروني	جزين
قاسم شقير	درزي	المتن
ناصر الدين عبد الملك		
ثم حمد حماده	درزي	الشوف
سعد أبو علوان	درزي	جزين
جرجس العازار	روم أرثوذكس	الكوره
طانيوس غصن	روم أرثوذكس	المتن
نعمان المعلوف	روم كاثوليك	زحله
عمر الخطيب	سنّة	الشوف
علي الحاج عمرو	شيعي	كسروان

فارس سعاده، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١٠٥.

١- انشأ المجلس السرايات للحكومة في جزين وبعقلين وبحنس والجديدة وجونيه والبترون واميون. ورمم الجناح الاوسط من سرايا بعبدا وفرش كل هذه المباني وجهزها بما يلزمها من آنية ومعدات.

٢- مد الجسور على أكثر الانهار الهامة ولا سيما نهري ابراهيم والكلب، وعبّد كثيراً من طرق العربات خاصة في المتن والشوف وأوصلها الى أكثر المقامات الدينية.

٣- أقيمت دعوى على المرحوم **اسكندر الحداد** قائمقام زحله حولت الى المجلس، وبينا كان ينظر فيها اتصلت بالصدارة العظمى فاحالتها الى مجلس ادارة بيروت، واذ ذاك ثار المجلس اللبناني ثورته، لما في ذاك العمل من خرق لنظام لبنان، ورفع الى الصدارة برقية احتجاج شديدة اللهجة معلناً اضرابه عن العمل ريثما تعاد الدعوى اليه صيانة لكرامته وحرمة لمقام حكومته. ولم تمر ٢٤ ساعة حتى أجابت الصدارة طلبه معتذرة بان ما صدر عنها كان الباعث اليه سهواً غير مقصود.

٤- في سنة ١٩٠٠ وقعت في بيروت بعض اصابات بالطاعون اوجبت على المجلس ضرب نطاق صحي حول حدود المدينة ومراقبة تنفيذه على الرفيع والوضيع. وكان والي بيروت وقناصل الدول يومئذ مصطافين في لبنان، فلما وقع الحجر، حال المجلس دون اتصالهم باسرهم، فاحتجوا عليه، ولكنه ابى الا التشدد في حفظ القانون، ولم يجدهم احتجاجهم نفعاً.

وفي ذات يوم كتب قنصل فرنسة **الكونت دي سرسي** الى نعوم باشا يدعي إن احوالا سياسية خطيرة توجب عليه الاجتماع بقنصل روسية المصطاف في لبنان، طالباً الترخيص له بذلك،

وأحال نعوم باشا ذلك الطلب الى المجلس الذي قرر الترخيص للقنصلين بالمقابلة شرط ان تجري مقابلتهما على الحدود، تحت اشراف قائد الجند اللبناني **ملحم بك أبي شقرا**، بحيث يقف هذا في نقطة متوسطة بينهما، تمكنه من مشاهدتهما والحيلولة دون تجاوزهما نقطة الحجر.

واذ جاء القنصلان وشاهدا ما كان اظهرا السخط الشديد وغادرا المكان دون سلام ولا كلام، وكتب دي سرسي الى المتصرف كتاباً قاسياً خرج فيه عن حدود العرف الدبلوماسي المرعي، فأرجع نعوم باشا اليه كتابه، وقد اودعه ملاحظات عنيفة مجاهراً بوجوب الاعتذار عما بدر منه، والا فاوض في الأمر المراجع العليا في عاصمة الدولة، وكان المجلس الممثل للشعب يؤيد الباشا في عمله بصورة جازمة، وازداد بها نعوم باشا منعة وقوة.

خامساً: في عهد مظفر باشا

المحاولات المبذولة لاصلاح طريقة الانتخاب

مظفر باشا

لقد رفعت الشكاوى مراراً من تلك الحال الى المراجع الخاصة في اسطمبول فاهتم السفراء عند اجتماعهم بالصدر الاعظم في ٢٧ ايلول من سنة ١٩٠٢ عند تعيين **مظفر باشا (١٩٠٢ - ١٩٠٧)** في ادخال

الاصلاح المنشود وذلك بتعديل المادة الثانية من نظام لبنان الاساسي على الوجه التالي:

«ينتخب مشايخ القرى اعضاء مجلس الادارة بلا تدخل الحكومة ويجري التصويت في مركز القضاء فيرئسه القائمقام ومعه محكمة القضاء وهيئة يعينها المشايخ مؤلفة من شيخ واحد من كل طائفة من طوائف القضاء ويضع المشايخ اصواتهم بايديهم في علبة مختومة بختم مجلس الادارة ويجب أن لا يكون على تلك الأصوات أقل علامة تميزها. وأما فض الاصوات فيجري بعناية مجلس الادارة نفسه بحضرة المتصرف الذي يعلن نتيجة الانتخاب».

على أن تلك الطريقة المفروضة في هذه المادة ما كانت لتأتي بالثمرة المبتغاة لان التدخل لم يكن يحصل وقت الانتخاب بل كان يسبقه. فضلا عن أن التدخلات غير الرسمية كانت ترجح احياناً على التدخلات الرسمية أو أكثر هذه الأخيرة ليست تأتي عن طريق القائمقامين الذين كانوا يوجبون على الاهالي في انتخاب المشايخ وعلى المشايخ في انتخاب النائب الاقتراع لشخص معين وذلك بايحاء سري ما كانت الذرائع المذكورة في المادة الثانية من النظام لتقوى على منعه.

وصل مظفر باشا الى لبنان في (١٤) تشرين الأول[١] من سنة ١٩٠٢ وكان رجلا عسكري الاخلاق طيب القلب، متقلبًا في آرائه، يذهب في تخيلاته واعماله الى حد التهور وعدم التحسب للعواقب، ولكنه احسن بايلائه رئاسة المجلس التمثيلي الى حبيب

(١) عبدالله الملاّح: متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا، ص ٧٨.

باشا السعد[١] المعروف بحكمته وترصنه واخلاصه للبنان. فوقف والمجلس الى جانب المتصرف يلطفان من نزواته ويعيدانه تارة بالحسنى وطورًا بالشدة والحزم الى الطريق السوي، مثبتين للملأ أنه لا يمكن ان تبرم في الحكومة اللبنانية مسألة، مهما كانت طفيفة، دون ارادة المجلس.

وكان مظفر باشا قد عين خلافاً لنظام لبنان عدة مفتشين للعدلية والادارة والصحة والزراعة والبلديات والمعارف، فانكر المجلس عمله، وانذر مدير صندوق المتصرفية، بعدم دفع بارة واحدة لأي كان أو أي مشروع بدون قرار يصدر عنه، عملا بالقاعدة المرعية في ذلك العهد. فلم يسع امين الصندوق الا التقيد بذلك القرار، وحاول مظفر باشا حل المجلس انتقامًا ولكنه اصطدم بصلابة النواب واتحادهم في الدفاع عن قانونية عملهم. ولم يلبث المتصرف ان تلقى أمرًا من اسطنبول بالنزول عند ارادة المجلس، والغاء الدوائر التفتيشية التي كان قد خلقها[٢].

وشاء مظفر باشا الاستئثار بأعمال أخرى بعضها يخالف مصلحة البلاد وأخرى مصالح الدول، ولكنه مني بالفشل، لأن الاكليروس كانوا في مقدمة من ينكرون عليه هوجه، لذلك أخذ يقاومهم بواسطة الماسونية، وجمع حوله من رجالها عصبة حاولت القبض على مقاليد الحكم ولكنها لم تفلح، لأن المجلس

(١) وقد شغل هذا المنصب من تشرين الثاني ١٩٠٢ حتى تموز ١٩٠٥. ثم خلفه حبيب البيطار بالوكالة (آب - كانون الأول ١٩٠٥)، فقبلان أبي اللمع (كانون الأول ١٩٠٥ - ٢٤/٧/١٩٠٧). عبدالله الملاّح: «الوكيل في متصرفية جبل لبنان»، مجلة المسرة، عدد ٨١٠ (١٩٩٤)، ص٥٩٣.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع كتاب عبدالله الملاّح: متصرفية جبل لبنان في عهد مظفر باشا، ص ٢٥٩-٢٦٤.

ظل يدير الدفة بتؤدة ومهارة، ويحول دون أي انزلاق كان ذلك المتصرف يقود اليه البلاد بتهوره.

وفي ايام مظفر جرت انتخابات زحلة سنة ١٩٠٥ ورشح لها **يوسف بك البريدي** من المعارضين للمتصرف، فكان النجاح حليفه، ونجح المعارضون أيضًا في البترون في انتخابهم **سعدالله بك الحويك** شقيق **البطريرك الياس الحويك**.

ورشح الحزب المتصرفي في كسروان **جورج بك زوين** فأفلح، ولكن جورج بك أثبت بعد انتخابه ان مصلحة لبنان عنده كانت فوق كل مصلحة لأنه في حال وصوله الى المجلس، انضم الى القوة المعارضة فيه للمتصرف، واخذ يعمل مع زملائه كل ما يعود على الأمة بالخير، رغم معاكسات مظفر والملتفين حوله.

وفي سنة ١٩٠٧ صرف الحزب المتصرفي جهده لاسقاط **جرجس العازار** عضو الكورة، وقد كان معدودًا القوة العاملة في المجلس، ولكن هذا الحزب لم يفلح لأن الشعب ناصر العازار فنجح وخذل المتصرف[١].

(١) أما أعضاء المجلس الإداري في أواخر عهد مظفر باشا فهم السادة:

الإسم	الطائفة	القضاء
سعدالله الحويك	ماروني	البترون
جرجي زوين	ماروني	كسروان
شديد عقل	ماروني	المتن
مسعود العازوري	ماروني	جزين
محمد صبرا	درزي	المتن
فؤاد عبد الملك	درزي	الشوف
شكيب جنبلاط	درزي	جزين
جرجس العازار	روم أرثوذكس	الكورة
نجم الأسود	روم أرثوذكس	المتن

=

ومما يذكر عن مظفر انه رفع الى اسطنبول برقية شكا فيها النواب الشيخ جرجس العازار ويوسف بك البريدي وسعد الله بك الحويك واتهمهم بأنهم يؤلفون شبه جمعية مفسدة تحت رئاسة بطريرك الموارنة لخدمة مصالح الاجانب، ولا سيما الفرنسيين. وان بقاء هؤلاء الثلاثة في المجلس يخشى منه تقوية النفوذ الفرنسي واضعاف النفوذ العثماني في لبنان، ولكن اسطنبول، بفضل ابناء الملحمة وتقربهم من السلطان لم تعر تلك البرقية بالا ومات مظفر حانقاً مقهوراً في (٢٨) حزيران سنة ١٩٠٧[1]

=

الإسم	الطائفة	القضاء
يوسف البريدي	روم كاثوليك	زحله
عمر الخطيب	سنّة	الشوف
محمد محسن	شيعي	كسروان

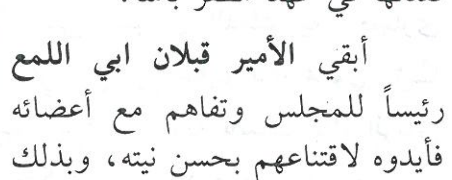
عبدالله الملاّح: متصرفية جبل لبنان...، ص ٣١٦.

(١) المرجع السابق، ص ٧٨.

سادسا: في عهد يوسف باشا (١٩٠٧ - ١٩١٢)



يوسف باشا



هو ابن فرنكو باشا كان من موظفي وزارة الخارجية في اسطنبول، عين في تموز سنة ١٩٠٧[1]، وفطر على كثير من الدهاء وأبدى في حكمه من الترصن والحكمة ما أعاد الى الحكومة هيبة فقدتها في عهد مظفر باشا.

أبقي **الأمير قبلان ابي اللمع** رئيساً للمجلس وتفاهم مع أعضائه فأيدوه لاقتناعهم بحسن نيته، وبذلك قوي نفوذه، وعين **الأمير توفيق ارسلان** قائمقاماً للشوف، فتألفت معارضة ضده من **الأمير مصطفى ارسلان، ونسيب بك جنبلاط،** وانضم اليهما **حبيب باشا السعد، والشيخ كنعان الضاهر،** فأثار هؤلاء عليه القناصل ورفعوا بحقه الشكاوى الى اسطنبول، ولكن المجلس وقف الى جانبه، فلم تأتهم شكاياتهم بفائدة.

وفي ربيع ١٩٠٨ أقام رجل من المتن يدعى **حبيب شيبان** دعوى رشوة على نائبي المنطقة **خليل بك عقل والياس الشويري،** فاستأثر المتصرف بكف يدهما وتحفز زملاؤهما في المجلس للاعتراض لدى القناصل على أمر هو من حقهم الخاص، ولكن

---

(١) جرى تعيينه في ٨ تموز ووصل إلى بيروت في ٢٤ تموز ١٩٠٧. جريدة ثمرات الفنون، عدد ١٦٢٢، تاريخ ٢٢ تموز ١٩٠٧؛ وعدد ١٦٢٣، تاريخ ٢٩ تموز ١٩٠٧؛ و

Adel Ismail: Documents Diplomatiques..., t. 17. p. 44.

القناصل سكتوا عن طريقة المتصرف غير القانونية، بحجة ان مرماه منها تطهير المجلس من الفساد والحفاظ على كرامته وهيبة أعضائه.

وأعلن الدستور في ٢٣ تموز ١٩٠٨ فهب الحزب المعارض للمتصرف الى تأليف وفد من كبار رجاله يتقدمه حبيب باشا السعد، وقصد الوفد الى بتدين في أول أيلول، واضطره بمساعدة **سعد الدين بك** ممثل جمعية الاتحاد والترقي في بيروت الى حلف يمين الامانة للدستور والى عزل كبار موظفيه بحجة ان في بقائهم خطرًا على المبادئ الدستورية. فجارى المتصرف الوفد موقتًا وعيّن في من عيّن **سليم بك عمون** رئيسًا للمجلس[1]، ولكنه لم يلبث، بدهاء معاونه **نصيف بك الريس** نديمه ومستشاره طوال مدة حكمه، ان أعاد موظفيه القدماء الى مناصبهم وجعل ينتقم من أعضاء الوفد واحدًا بعد آخر.

انتخاب الكورة المضرج بالدم

وفي ايام يوسف باشا جرى انتخاب عضو الكورة وكان هناك مرشحان **الشيخ فؤاد العازار** يؤيده قنصلا روسية وفرنسة **وجرجي تامر** يؤيده قنصل انكلتره والماسون. وكان المتصرف يلعب على الحبلين، وهمه استعادة نفوذه الذي افقده اياه وفد بتدين، على أنه باطنًا كان يميل الى تأييد جرجي تامر.

وبعد ان أجل الانتخاب مراراً بسبب ما قام حوله من مشادات صدر الأمر باجرائه في أنفه يوم (١٢ كانون الأول من

(١) جرى تعيين سليم عمون في ١٩٠٨/٩/١٣ وتوفي في ١٩٠٩/٤/١٦. عبد الله الملاّح: «الوكيل في متصرفية جبل لبنان»، المرجع السابق، ص٥٩٣.

سنة ١٩٠٩)[1]. ووجه المتصرف الى القصبة قوة عسكرية للحفاظ على الأمن ظاهراً ولعضد جرجي تامر سرا. وقد تم للحكومة قصدها وانتخب جرجي تامر، ولكن بعد أن حصلت معركة أمام باب السرايا سقط خلالها ضابطان لبنانيان قتيلين هما **اليوزباشي سليمان المعوشي والملازم الأول ملحم الحداد**. وقد نشر يوسف باشا بعد هذا الحادث الأحكام العرفية في الكورة، واعتقل جمهوراً من أعيانها، بينهم الشيخ فؤاد العازار نفسه، وقادهم الى سجن بعبدا، فلبثوا فيه زهاء أربعة أشهر، ثم أخلي سبيلهم جميعاً، لأن قنصلي فرنسة وروسية شدا ازرهم وابرقا مراراً الى اسطنبول بشأنهم، فبرأتهم دائرة الاتهام.

خذل الحزب المتصرفي في زحلة والبترون

وفي سنة ١٩١١ جرى انتخاب نائبي زحلة والبترون فرشح في زحلة **يوسف بك البريدي** العضو السابق **وجميل بك المعلوف**، نجل **ابراهيم باشا المعلوف**. وكان يوسف باشا وحكومته يؤيدان المعلوف وقد قطعا له عهداً بانجاحه، ولكن الزحليين وقفوا في وجههما وجعلوا تدخلهما غير ذي فائدة، وأيدوا بأجمعهم يوسف بك البريدي، ففاز وسقط مرشح الحكومة.

ورشح في البترون من الجهة الواحدة **سعدالله بك الحويك** يعاضده قنصلا فرنسة وروسية والبطريركية المارونة ومن الجهة الأخرى الشيخ **عقل ابو صعب** يؤيده المتصرف وحكومته. فكان الفائز سعدالله بك، وسقط مرشح الحكومة.

(١) جريدة البشير، عدد ١٨٩٤، تاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٠٩.

حادثة جورج بك زوين

ويظل كلامنا عن تاريخ الحياة النيابية في عهد يوسف باشا ناقصاً ان لم نشر الى الحادثة المشهورة التي وقعت **لجورج بك زوين** النائب الماروني عن كسروان. فقد كان لجورج بك صديق صحافي اسمه **داود مجاعص**، اشتهر بحملاته على المتصرف. وقد عرضت له ذات يوم اشغال في دار الحكومة ببعبدا، وكان يحاذر اتيانها خوفاً من الاعتقال، فكلم في الأمر جورج بك، فقال له: «اذهب ولا تخف فانا هناك» وجاء داود وحالما رآه الجند أبلغوا خبره الى المتصرف فأصدر أمراً باعتقاله. ونمي الخبر الى جورج بك، فهب كالنمر يدافع عن الرجل ويطلب الى الجنود اطلاقه، ولكنهم أجابوا: «لا يسعنا ذلك لأنه طلبة المتصرف، وهو الذي أمرنا باعتقاله». فسار جورج بك تواً الى ديوان المتصرف ليخاطبه في أمره، واذ عُرفت غايته، منع من الدخول. عندئذ احتدم غضباً وهاجم المتصرف في ديوانه وهو يشتم ويهدد، مما دعا الحجاب وفي مقدمتهم رئيسهم **سعيد بك حمادة** الى وقفه. وقد بقي قيد التوقيف زهاء ٧ أشهر. وأشار المجلس بموافقة المتصرف على عزله، واصدار الأمر بانتخاب غيره، فانتخب يومئذ النائب **نعوم باخوس**.

حوادث أخرى

ومن الحوادث ذات العلاقة بالمجلس تلك الدعوى التي اقيمت على رئيسه **الأمير قبلان أبي اللمع** بأنه أهان الحضرة الشاهانية اذ قال وهو في المجلس ان السلطان مصاب «بالحمري» تعقيباً على قول قائل: «انه مصاب بالحميري» وهي الحصبة،

ولكنه برئ غياباً مما نسب اليه.

ومنها تشبث يوسف باشا بربط شيوخ الصلح به بعد أن كانوا مرتبطين بالمجلس، وذلك ليسهل عليه أمر التدخل في انتخاب النواب، ولأجل هذا وغيره تألفت جمعية الأرزة لتقاوم فكرة تمثيل لبنان في مجلس النواب العثماني، واذ بلغت من النفوذ حداً كبيراً رفعت الى اسطنبول عريضة كان في مقدمة ما طلبت فيها:

١- تغيير الطريقة المتبعة قبلا في انتخاب أعضاء مجلس الادارة وجعل الانتخاب شعبياً كما هو في زحلة (أي بواسطة الشعب رأساً دون تدخل المشايخ).

٢- جعل أعضاء المجلس بمأمن من كل ضغط وتأثير.

٣- توسيع سلطة المجلس واختصاصه واعطاؤه حق الفصل في كل الأمور العائدة اليه واجبار المتصرف على تنفيذ قراراته.
وطالبت الجمعية أيضاً بأن تتم تلك الاصلاحات بيد غير يد يوسف باشا، ووجهت الى اسطنبول وفداً يسعى بعدم التجديد له، وشد أزرها في ذلك سفيرا روسية وفرنسة فاجيبت الى طلبها، وختمت أيام يوسف باشا وسافر من لبنان في اواسط تموز ١٩١٢[١].

(١) أما المجلس الإداري في عهد يوسف باشا فقد تشكّل من:

الإسم	الطائفة	القضاء
سعدالله الحويك	ماروني	البترون
نعوم باخوس	ماروني	كسروان
خليل عقل	ماروني	المتن
سليمان كنعان	ماروني	جزين
محمد صبرا	درزي	المتن
محمود جنبلاط	درزي	الشوف

=

سابعا: في ايام اوهانس باشا



أوهانس باشا

وجاء اوهانس باشا (١٩١٣ – ١٩١٥) الى لبنان في (عشية الحادي والعشرين من) كانون الثاني سنة ١٩١٣[١]، وعين لرئاسة المجلس **حبيب باشا السعد** وفي أول عهده جرى انتخاب أربعة من النواب: المسلم والدرزي عن الشوف والمارونيين عن دير القمر وكسروان. فكان المسلم **عمر الخطيب**، والدرزي **محمود بك جنبلاط** والمارونيان **نعوم باخوس** عن كسروان **وداود بك عمون** عن دير القمر. وبانتخاب هذا الأخير رفع عدد النواب من ١٢ الى ١٣[٢]. وقد كان هذا العدد

=

فؤاد عبد الملك	درزي	جزين
جرجي تامر	روم أرثوذكس	الكورة
الياس الشويري	روم أرثوذكس	المتن
يوسف البريدي	روم كاثوليك	زحله
عمر الخطيب	سنّة	الشوف
محمد محسن	شيعي	كسروان

فارس سعاده: المرجع السابق، ص ١٧٣.

(١) عبدالله الملّاح: متصرفية جبل لبنان بين ١٩٠٢ و١٩١٥، الواقع السياسي الإجتماعي العام، الفنار ١٩٩٠، ص٦٨.

(٢) لقد جاء هذا التعديل نتيجة المطالبة اللبنانية العارمة. فأدرج في صلب بروتوكول تعيين أوهانس باشا الصادر في ٢٣ كانون الأول ١٩١٢. راجع نص =

شؤماً على نظام لبنان المتصرفي لأن الحرب العالمية لم تلبث ان نشبت سنة ١٩١٤ وأدت الى القضاء عليه.

وجرى انتخاب الكورة (في ٢٣ أيار ١٩١٣) ورشح له اثنان **نقولا غصن** يؤيده مشايخ بيت العازار، **وجرجي تامر** تؤيده الكتلة الحكومية وقنصل روسية والمتصرف، ولكن الفوز كان في جانب غصن[١].

ووقف المجلس في تلك الأيام برئاسة حبيب باشا السعد موقفاً وطنياً رائعاً وكان من أهم أعماله:

=هذا التعديل في كتاب لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، ص١٩١؛ وفي:

Adel Ismail: Documents Diplomatiques..., t. 19, pp. 236-239.

(١) وكان المجلس التالي آخر مجلس إداري منتخب في عهد أوهانس باشا:

الإسم	الطائفة	القضاء
سعدالله الحويك	ماروني	البترون
نعوم باخوس	ماروني	كسروان
خليل عقل	ماروني	المتن
سليمان كنعان	ماروني	جزين
داود عمون	ماروني	دير القمر
محمد صبرا	درزي	المتن
محمود جنبلاط	درزي	الشوف
فؤاد عبد الملك	درزي	جزين
نقولا غصن	روم أرثوذكس	الكوره
الياس الشويري	روم أرثوذكس	المتن
يوسف البريدي	روم كاثوليك	زحلة
حسين الحجار	سنّة	الشوف
محمد محسن	شيعي	كسروان

فارس سعاده: المرجع السابق، ص ١٨١.

١- اصداره مذكرة بتسديد عجز الموازنة من خزانة الدولة العثمانية عملا بالمادة ١٥ من نظام لبنان، مما لم تتجرأ على مثله المجالس السابقة.

٢- تقرير فتح ثلاثة مرافئ لبنانية في النبي يونس للدروز، وجونية للموارنة وشكا للارثوذكس. وجرى تدشين أول باخرة وصلت الى جونية في ١٢ آذار من سنة ١٩١٣.

٣- اصداره مضبطة بفصل ادارة الملح في لبنان عن ولاية بيروت، وقد احتجت ادارة الديون العمومية في الدولة على تلك المضبطة، ولكن المجلس ثبت في وجهها ثباتا سطر له بمداد الشكر.

٤- ايجاد ادارة خاصة في لبنان لاحياء زراعة التبغ ووضعه ضريبة كبيرة على كل تبغ يرد اليه من الخارج.

وفي ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩١٤ قطعت تركية علاقاتها السياسية مع فرنسة وروسية وانلكترة، ثم أعلنت الحرب عليها، وأصدر الاوردي الرابع أوامره الى متصرفية لبنان بأن الأمراء العسكريين والملكيين والمتصرف اوهانس باشا نفسه أصبحوا تحت أمرته.

وفي حزيران من سنة ١٩١٥ اعتزل اوهانس باشا الأعمال، وفي ٨ تموز[١] سافر الى الاستانة دون أن يودعه أحد، تاركا بين اللبنانيين ذكراً طيباً لما كان عليه من اللطف والدعة ومكارم الأخلاق. وبسفره كانت خاتمة متصرفي لبنان المعينين بموجب نظامه الممتاز، وعين **محمد حليم بك**

(١) عبدالله الملاّح: متصرفية جبل لبنان بين ١٩٠٢ و١٩١٥، ص٧٦.



علي منيف





إسمعيل حقي

(محاسبجي المركز) وكيلا للمتصرفية[١].

وتوالى على لبنان بعد حليم بك متصرفون ثلاثة من الاتراك:

- **علي منيف** لغاية ٢٧ شباط ١٩١٧.

- **اسماعيل حقي** من ٢٦ اذار سنة ١٩١٧ حتى ٢٥ حزيران من سنة ١٩١٨.

- **ممتاز بك** من ٤ آب سنة ١٩١٨ الى أن هرب في ليل ٣٠ أيلول في السنة نفسها من وجه الحلفاء حاملا معه ٥٢ ألف ليرة عثمانية كانت في صندوق المتصرفية.

وكان كل من علي منيف واسماعيل حقي يطلب عند نقله تعيين رئيس المالية (المحاسبجي) محمد حليم بك وكيلا

(١) وقد بقي في هذه الوكالة حتى ٢٠ أيلول ١٩١٥، تاريخ وصول علي منيف إلى الجبل اللبناني. جريدة لبنان الرسمية، عدد ٨٨١، تاريخ ٢١ أيلول ١٩١٥؛ والأب ابراهيم حرفوش، ماجريات، دفتر رقم٤، ص٢٨.

للمتصرفية ريثما يعين خلفه فتوافق الصدارة على طلبه.

لم يبقِ **جمال باشا** على المجلس الاداري، فأقدم على حله وابعاد أكثر أعضائه[١]، مع من أبعدوا من سراة اللبنانيين، وفي مقدمتهم رئيسه حبيب باشا السعد[٢]. وأعلنت الدولة في مذكرة

---

(١) أصدر جمال باشا في ربيع ١٩١٥ أمرا بحل مجلس الإدارة، واتخذ الإجراءات الآيلة إلى انتخاب مجلس جديد الذي تشكّل على الوجه التالي:

الإسم	الطائفة	القضاء
عقل أبي صعب	ماروني	البترون
أسعد لحود	ماروني	كسروان
اسكندر خوري	ماروني	المتن
فؤاد عازوري	ماروني	جزين
سليم تابت	ماروني	دير القمر
رشيد مزهر	درزي	المتن
سامي أرسلان	درزي	الشوف
مقعد شاغر	درزي	جزين
زخور العازار	روم أرثوذكس	الكوره
ابراهيم الأسود	روم أرثوذكس	المتن
يوسف البردويل	روم كاثوليك	زحله
حسين الحجار ثم ابنه عبد الحليم	سنّة	الشوف
أحمد الحسيني	شيعي	كسروان

يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص١٨٣.

(٢) بالاضافة الى:
- المطران بطرس شبلي.
- الأميرالاي سعيد البستاني، قائد الجند اللبناني وشقيق سليمان البستاني.
- سعدالله الحويك نائب البترون. =

وجهتها الى حليفتيها المانية والنمسة، بتاريخ تشرين الثاني من سنة ١٩١٦، انها الغت نظام لبنان الذي يخرج هذا الجبل من الحظيرة العثمانية، وأصبحت تعتبره ولاية مثل سائر ولاياتها الأخرى، على أنها عملا بنصح تينك الحليفتين، ولاعتبارات أخرى رأتها في جانب مصلحتها الموقوتة، تغاضت عن تكليف اللبنانيين القيام بالخدمة العسكرية في تلك الأثناء.

= - فؤاد عبد الملك نائب الشوف.
- سليمان كنعان نائب جزين.
- ابراهيم أبو خاطر قائمقام زحله.
- توفيق أرسلان قائمقام الشوف.
- فايق شهاب قائمقام المتن.
- الشاعر رشيد نخله، وغيرهم...

يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص ١٦٧-١٦٨ و١٧٨.

بين «الاحتلال» و«لبنان الكبير»

اولا: الانتخابات النيابية في ظل الاحتلال الفرنسي

لما احتل الحلفاء دمشق أوعزت الحكومة العربية فيها الى **الأمير مالك شهاب** بأن يؤمن ضبط الأمور موقتاً في لبنان[(١)]، ثم عادت فعهدت في ذلك الى **حبيب باشا السعد** باعتبار أنه كان رئيساً للمجلس الاداري الممثل الأمة قبل وقوع الحرب على أن يجمع حوله أعضاء المجلس ليعاونوه في مهمته. فما كان من حبيب باشا الا المبادرة الى دعوة اولئك الأعضاء فاجتمعوا اليه في بعبدا يوم ٧ تشرين الأول واستأنفوا عملهم، وهذه أسماؤهم:

الرئيس: **حبيب باشا السعد** الأعضاء: **عبد الحليم**

---

(١) وجاء في رواية ثانية ان المتصرف العثماني ممتاز بك، قبل مغادرته البلاد، سلّم السلطة في جبل لبنان إلى رئيس بلدية بعبدا، حبيب فياض. ثم انتخب موظفو الجبل «مالك شهاب وعادل ارسلان لتسلم رئاسة الحكومة المؤقتة في لبنان». وعندما وصل موفد الأمير فيصل، شكري الأيوبي إلى بعبدا، عيّن في ٧ تشرين الأول ١٩١٨، حبيب باشا السعد، رئيسا لحكومة لبنان المؤلفة من الأعضاء السابقين لمجلس الإدارة.

لم تعمّر حكومة السعد طويلا إذ أقيل، في ١٩ تشرين الأول ١٩١٨، من منصبه الحكومي واستبقي في رئاسة المجلس الإداري.

زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧١، ص٨٤؛ والأب ابراهيم حرفوش: دلائل العناية الصمدانية، ص٥٨٤ و٥٨٥.

الحجار[١]، سعد الله الحويك، خليل عقل، سليمان كنعان، داود عمون، محمود جنبلاط، فؤاد عبد الملك، محمد صبرا، الياس الشويري، نقولا غصن، يوسف البريدي، محمد الحاج محسن.

ولما جاءَ الجيش الانكليزي مع الحملة الفرنسية الى بيروت ألفت حكومات موقتة عسكرية من الفرنسيين ترأسها الكولونيل **دي بياباب** باسم الحاكم الاداري العام لأراضي العدو المحتلة. فاستنكر المجلس الاداري اطلاق تلك التسمية على أراضي لبنان، وحمل الفرنسيين على الغائها، وهذه أسماء الحكام الذين ضبطوا زمام السلطة حتى اعلان لبنان الكبير: **الكابيتن بوشر** Beuscher في ٢٤ ت١ ١٩١٨، **الكومندان سوشه** Sucher في ١١ ك١ ١٩١٨، **الكومندان لابرو** Labru في ٢٩ ت١ ١٩١٩.

وكان أعضاء ذلك المجلس من خيرة اللبنانيين محتداً وخلقاً وغيرة على مصلحة لبنان واستقلاله. طلب اليهم الفرنسيون في أول أمرهم الحاق لبنان بحكومة دمشق فأبوا[٢]، خصوصاً بعد أن راحت العصابات تفتك بالابرياء في البقاع وراشيا[٣].

---

(١) توفي حسين الحجار، عضو مجلس الإدارة السابق، في أيار ١٩١٧ فانتخب ابنه مكانه في ٢ حزيران ١٩١٧. فارس سعاده: الموسوعة النيابية، الجزء الأول، ص٢٠٤ ووثيقة رقم١٧.

(٢) أدرك الأمير فيصل «سعي الأفرنسيين لحمل اللبنانيين على الانضمام إلى دمشق، فلم يذعن اللبنانيون... فعزموا على فصل بلادهم عن سوريه ونادوا باستقلالهم، وأجروا مظاهرات سلمية أمام سراي بعبدا وجونيه وغير أماكن...». كما حاول «المسيو بيكو (عبثا) حمل (البطريرك الياس الحويك) على التسليم بإلحاق لبنان بحكومة دمشق العربية». الأب ابراهيم حرفوش: دلائل العناية الصمدانية، ص٥٩٠ و٥٩١.

(٣) ومن هذه الأعمال إقدام بعض الجهال على التعدّي على كنيسة راشيا. يوسف الحكيم: سورية والعهد الفيصلي، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦، ص٥٧.

ولما جاءت لجنة الاستفتاء في صيف ١٩١٩[١] طلب المجلس استقلال لبنان تحت مشارفة فرنسة[٢]. ثم أيده البطريرك الماروني حين سفره الى باريس[٣] لهذه الغاية، والوفد الذي

---

(١) عرفت هذه اللجنة بلجنة كينغ - كراين Henry King et Charles Crane. وقد بلغت بيروت في ٤ تموز ١٩١٩ حيث راحت تقابل الفعاليات اللبنانية تباعا.

(٢) قدّم المجلس الإداري، في ١٠ تموز ١٩١٩، إلى لجنة الإستفتاء، المطالب التي تمثل رغبة اللبنانيين في تأييد استقلال لبنان بحدوده التاريخية وتتلخّص بالآتي:

* «الاعتراف باستقلال لبنان التام سياسة وادارة بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار القطع المغصوبة من بلاد لبنانية أنها من مشتملات حدوده...
* جعل حكومة لبنان جمهورية وطنية مؤسسة على الحرية والمساواة والإخاء.
* مساعدة دولة فرنسا مساعدة لا تؤثر على جوهر استقلال البلاد يعيّن نوعها وتحدد بالإتفاق بين الدولة المشار إليها وجمهورية لبنان الكبير المستقلة...». يوسف السودا، في سبيل الإستقلال، الجزء الأول (١٩٠٦-١٩٢٢)، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ص١٨٢.

(٣) سافر البطريرك الماروني الياس الحويك على متن الدارعة الفرنسية «كسّار Cassard» من مرفأ جونيه، عند ظهيرة الثلاثاء الواقع فيه ١٥ تموز ١٩١٩. الأب ابراهيم حرفوش: المرجع السابق، ص٥٩٥.

وتجدر الإشارة إلى أن اللبنانيين قد أرسلوا إلى مؤتمر الصلح في باريس ٣ وفود:

* الوفد الأول شكّله مجلس الإدارة، في ٩ كانون الأول ١٩١٨، برئاسة داود عمون وعضوية نجيب عبدالملك وعبدالله الخوري (ترجمان الحكومة) واميل اده وعبد الحليم حجّار. واعتذر عن السفر إبراهيم أبو خاطر وتامر حمادة ومحمود جنبلاط.
* وسافر البطريرك الحويك على رأس الوفد الثاني الذي تألّف من المطران اغناطيوس مبارك والمطران بطرس فغالي والخوري اسطفان الدويهي ولاون الحويك والمطران كيرلس مغبغب... على أن يلتحق بالوفد في باريس المطران شكرالله خوري.
* وكان الوفد الثالث برئاسة المطران عبدالله الخوري وعضوية توفيق أرسلان ويوسف الجميّل واميل اده والمطران كيرلس مغبغب. وقد اعتذر عن =

سافر لمثلها[١] تحت رئاسة **المطران عبدالله الخوري**، وبعضوية **المطران كيرلس مغبغب** (البطريرك بعد حين) **والامير توفيق ارسلان والشيخ يوسف الجميّل والاستاذ اميل اده**، وأصحبه بصفته ممثلا للشعب اللبناني بصك توكيل رسمي[٢].

ولكن المجلس بعد أن احتك برجال السلطة العسكريين، واكثرهم متغطرسون شامخو الانف ينظرون الى أبناء البلاد نظرة ازدراء وتحقير، تبرم بتلك الحالة وطلب من **الجنرال غورو** أن يستخدم العنصر الوطني في الأعمال الادارية. واذ رأى أن طلبه لا يحقق أخذ أعضاؤه يجهرون باستيائهم. وكان أسبقهم الى ذلك عضو جزين المرحوم **سليمان كنعان**، مما حمل السلطة في ١٢ أيار سنة ١٩٢٠ على كف يده «لكونه طعن بالسلطة المحتلة وبضباط المصالح الادارية وحض الأهلين على عدم دفع الأموال الأميرية».

وكان المرحوم **رضا الصلح** عهدئذ وزيراً للداخلية في سورية[٣]، فلما عرف بذلك الاستياء أوفد ابنه رياض الى بيروت،

=الإنضمام إليه أحمد الأسعد وألفرد سرسق. يوسف السودا: في سبيل الإستقلال، والأب ابراهيم حرفوش: المرجع السابق، ص٥٩٥ و٦١٢.

(١) أبحر الوفد الثالث من بيروت في ٢ شباط ١٩٢٠ وقابل «المسيو ميلران Millerand» رئيس الوزارة الفرنسية في ٢٠ آذار ١٩٢٠. الأب ابراهيم حرفوش، المرجع السابق، ص٦١٣ و٦٢٤.

(٢) راجع نص هذا الصك في كتاب الأب ابراهيم حرفوش، المرجع السابق، ص ٦١٤-٦١٥.

(٣) روى، الوجيه البيروتي، عارف النعماني في مذكراته ان رياض الصلح نقل إلى سليمان كنعان، الذي كفت يده السلطات الفرنسية، رسالة شفوية من والده رضا الصلح - وزير الداخلية في حكومة الأمير فيصل - جاء فيها: «ليس من الكرامة الوطنية في شيء أن يكون في لبنان انتداب واستعمار =

فاجتمع ببعض النواب اللبنانيين في بيت **الأمير امين ارسلان** على البسطة[١]، واقنعهم بوجوب الاتفاق مع الجيران بموجب مضبطة يرقعها الفريقان تتضمن ما يلي:

١- استقلال لبنان التام.

٢- حياده السياسي أي لا يحارب ولا يحارب.

٣- ارجاع الأراضي المسلوخة عنه اليه.

٤- الاتفاق مع الجيران على المصالح الاقتصادية بواسطة

=وجيوش محتلة، وفي سوريا ملك وعرش واستقلال تام. ولذلك وجب أن يتحرر لبنان وأن تنبعث شرارة التحرر من أعضاء مجلس الإدارة». جورج كرم: قضية لبنان (١٩١٨-١٩٢٠)، المجلد الأول، دار المنهل، بيروت ١٩٨٥، ص٣٥٥.

اقتنع سليمان كنعان بالفكرة واستطاع رياض الصلح أن يضع معظم أعضاء مجلس الإدارة «بجيبه». الأمر الذي أدهش اسكندر رياشي وجعله يقول: «وبالفعل، بعد أشهر قليلة كان... يضع عشرة من أعضاء مجلس ادارة لبنان... بجيبه... وهكذا كانت أول عملية قام بها هذا الفتى الجميل أعظم وأدهش ثورة. وهل أعظم وأدهش من أن يشتري مجلسا كاملا يمثل لبنان لحساب الشريف فيصل». اسكندر رياشي، قبل وبعد، مطابع دار الحياة ١٩٥٣، ص٢٦.

وقال هلال الصلح في كتابه: تاريخ رجل وقضية رياض الصلح (١٨٩٤-١٩٥١)، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ص٤٢، استطاع رياض الصلح «وهو في الخامسة والعشرين أن يضرب ضربته السياسية الاولى. فقد أقنع بالطرق المعهودة المادية وغيرها، أكثر أعضاء مجلس الادارة، بالذهاب سرا إلى دمشق، ليستنكروا هناك باسم الشعب اللبناني الوصاية الفرنسية...».

(١) وجاء في رواية ثانية: ان الإدارة الفرنسية بسيطرتها المباشرة على الإدارة اللبنانية قد تسببت بقلق واستنكار شديدين. «لذا اجتمع بعض أعضاء مجلس الإدارة اللبناني سرا في منزل نجيب الأصفر في بيروت في ١٠ تموز ١٩٢٠، ووضعوا مضبطة يطالبون فيها باستقلال لبنان التام الناجز». حكمت الحداد: لبنان الكبير، دار مارون عبود، ١٩٨٧، ص١٩٧.

لجنة تؤلف من فريقين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلسي لبنان وسورية.

٥- ينتقل موقعو المضبطة بالذات الى الامكنة اللازمة في أوروبة لأجل ابلاغ هذا القرار برفعه الى المقامات الرسمية[1].

ولم يكن في المضبطة أي شيء عن الانتداب الفرنسي.

والغريب ان المضبطة وقعت في ١٠ تموز (السبت) وفي النهار نفسه بينما كان موقعوها وعددهم سبعة متجهين الى دمشق أوقف الفرنسيون منهم خمسة في صوفر وهم: **خليل عقل وفؤاد عبد الملك وسعدالله الحويك وسليمان كنعان والياس الشويري**، واثنين في زحلة وهما **محمود جنبلاط ومحمد الحاج محسن**[2]، وقد أوقف معهم اثنان كانا يرافقانهم بصفة مستشارين وهما: **رشيد عقل، والياس الحويك** وثلاثة آخرون بصفة متدخلين بالجرم وهم: **سعيد البستاني، وأمين ارسلان وعارف النعماني**.

وقد حوكموا جميعا يوم السبت ١٧ تموز ١٩٢٠ وحكم عليهم بالابعاد مدات تتناسب مع جرم كل منهم[3]، واسقطوا من

(١) راجع نص المضبطة الكامل في كتاب يوسف السودا: في سبيل الإستقلال، ص٢٦٤-٢٦٥؛ وفي كتاب جورج كرم: قضية لبنان، ص٣٤٤-٣٤٥.

(٢) كتب الجنرال غورو في ١٢ تموز ١٩٢٠ إلى البطريرك الحويك يقول انه قد تمّ توقيف ٨ أعضاء من مجلس الإدارة؛ في حين أن عدد الموقوفين كان ٧ أعضاء، كما جاء في نص الرسالة وفي المصادر والمراجع التي اطلعنا عليها. وعلى سبيل المثال راجع الأب ابراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانية، ص٦٣٦ و٦٣٧؛ ويوسف السودا، في سبيل الإستقلال، ص٢٦٥.

(٣) اتهم الموقوفون «بجريمة الرشوة» وأصدر الديوان العرفي بعد غروب التاسع عشر من تموز ١٩٢٠ حكمه عليهم بالشكل التالي:
- تجريد المحكومين من الحقوق المدنية.
- رد المال الذي قبضوه.
- دفع جزاء نقدي يعادل ضعف ما قبض كل متهم (باستثناء أمين أرسلان =

حقوقهم المدنية وبعد يومين اركبوا البحر وابعدوا الى جزيرة كورسيكا ثم نقلوا الى باريس.

وكان الجنرال غورو في ١٢ تموز ١٩٢٠ قد أعلن قراراً بالغاء المجلس لعدم استطاعته القيام بمهمته[1]، على أن تقوم

=وسعيد البستاني).
- نفي سليمان كنعان وخليل عقل وفؤاد عبد الملك والياس الشويري وسعيد البستاني، عشر سنوات.
- نفي سعد الله الحويك ومحمد محسن ورشيد خليل عقل، ثماني سنوات.
- نفي محمود جنبلاط ٧ سنوات.
- نفي أمين أرسلان والياس الحويك ست سنوات.
- إعلان براءة يوسف البريدي.

أما عارف النعماني فقد حكمت عليه المحكمة «بالحبس سنتين وبغرامة مالية قدرهة ١٢٥٠٠ ليرة سورية». إلا أن الجنرال غورو استبدل بالإقامة الجبرية حكم السجن. ثم جرى نفي الجميع إلى جزيرة كورسيكا.

جريدة البشير، عدد ٢٥٩٥، تاريخ ٢٠ تموز ١٩٢٠؛ وجورج كرم: قضية لبنان، ص٤٣٦ و٤٣٧ و٤٤٠.

(١) وفي ما يلي نص القرار الذي حمل الرقم ٢٧٣:
«إن الجنرال غورو المفوض السامي بناء على الشكاوى الموجهة ضد بعض أعضاء مجلس الإدارة مما يجعلهم عاجزين عن القيام بمهامهم وبالتالي فإن النصاب لن يكتمل فيما بعد.
بناء على اقتراح المدير العسكري للشرق وبعد موافقة الليوتنان كولونيل نياجار، المندوب الإداري للمنطقة الغربية، يعلن ما يأتي:
- حل مجلس إدارة لبنان لتعذر القيام بمهامه.
- بانتظار إعداد قانون سياسي جديد للبنان يمكن من إجراء الإنتخابات، ستُعيّن لجنة موقتة تتمتع بالصلاحيات عينها.
- سيُعيّن اعضاء هذه اللجنة لاحقا.
- السكرتير العام للمفوضية العليا والمندوب الإداري للمنطقة الغربية والمدير العسكري مكلّفون تنفيذ هذا القرار كل بما خصّه».

بيروت في ١٢ تموز سنة ١٩٢٠
المفوض السامي غورو =

مقامه لجنة ادارية موقتة، تمهد لوضع نظام سياسي يمكن من الشروع بانتخابات عامة لمجلس نيابي يمثل الشعب اللبناني بصورة اكثر انطباقاً على المبدأ التمثيلي.

ثانيا: الانتخابات في «لبنان الكبير»

اللجنة الادارية

في ٣١ آب من سنة ١٩٢٠ أعلن **الجنرال غورو** المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بقرار رقمه ٣١٨ لبنان الكبير بحدوده التاريخية، بعد أن الغى ما كان هناك من تنظيمات سابقة. وفي أول أيلول عين له حاكماً فرنسياً **الكومندان ترابو**. ولم ينسَ حين وضعه النظم الجديدة للبنان الجديد أن يضع نظاماً موافقاً للجنة ادارية تحل فيه محل مجلسه الاداري، وفاقاً لما كان قد وعد به الشعب اللبناني، حين أقدم على الغاء هذا المجلس والحكام الذين توالوا على لبنان الكبير ثلاثة: **الكومندان ترابو** من اول ايلول ١٩٢٠ الى ١٢ أيار ١٩٢٣، **الجنرال فندنبرغ** من ٢٧ حزيران ١٩٢٤ الى ١٣ ك٢ ١٩٢٥، **السيد كايلا** من ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥ الى اعلان الجمهورية في ٢٦ أيار ١٩٢٦.

نظام اللجنة الادارية

وقد جعلت صلاحيات هذه اللجنة في النظام الموضوع لها ذات صلاحيات المجلس الاداري المحلول حسبما جاء في نظام لبنان الأساسي الموضوع سنة ١٨٦٤، أي ان يكون لها رأي

= فارس سعاده: الموسوعة النيابية، الجزء الأول، ص ٢٢٣.

استشاري في المسائل المتعلقة بالأمور التشريعية والنظامات ووضع موازنة الدولة وتقرير الضرائب الجديدة والمكوس والامتيازات الخ.

ومما نص عليه النظام الجديد أن يكون أعضاء اللجنة ١٥ (ثم زيدوا اثنين فأصبحوا ١٧)[1] يقسمون بحسب طوائفهم على النحو التالي:

٦ موارنة و٤ مسلمون سنّة و٣ ارثوذكس و٢ شيعة و١ روم كاثوليك و١ درزي.

ويعين المفوض السامي أعضاء هذه اللجنة، بناء على طلب الحاكم ريثما ينتهي الإحصاء، وتجري الانتخابات لمجلس نيابي مشروع. وهذه هي اسماء المعينين أعضاء اللجنة في ٢ ت١ ١٩٢٠ بحسب ورود أسمائهم في القرار وفقاً للحروف الهجائية الفرنسية:

ابرهيم أبو خاطر - عثمان علم الدين - داود عمون - نصري عازوري - حسن بيهم - عمر الداعوق - يوسف الجميل

---

(١) بموجب القرار رقم ٣٦٩ تاريخ ٢٢ أيلول ١٩٢٠، وقد توزعوا مناطقيا حسب الشكل التالي:

عن مدينة بيروت (٤ نواب): ١ أرثوذكسي، ١ ماروني يمثل الأقليات المسيحية، ٢ سنيّان.

عن مدينة طرابلس (نائب ١): ١ سنّي.

عن لبنان الشمالي (٣ نواب): ٢ أرثوذكس، ١ ماروني.

عن لبنان الجنوبي (٣ نواب): ١ شيعي، ١ سني، ١ ماروني.

عن جبل لبنان (٤ نواب): ١ درزي، ٣ موارنة.

عن البقاع (٢ نائبان): ١ شيعي، ١ كاثوليكي.

فارس سعاده، الموسوعة النيابية، الجزء الثاني، ص ٣٦.

(استقال وحل محله **انطون عرب**)[1] - **يوسف الجوهري - نقولا غصن - ابراهيم حيدر - مصطفى العماد** (توفي وخلفه **توفيق أرسلان**)[2] - **بطرس بشارة كرم - يوسف الخازن - حبيب السعد** (استقال وعين بدلا منه **نعوم لبكي**)[3] - **ابراهيم الصراف - باترو طراد - الحاج حسين الزين.**

واجتمعت اللجنة لأول مرة يوم الاثنين ٤ تشرين الأول ١٩٢٠ وانتخبت داود عمون رئيساً[4] باجماع الأصوات ما عدا صوتا واحداً ناله الشيخ يوسف الخازن. وشعر حبيب باشا السعد بأن ذلك الانتخاب كان موحى به من عل فاستقال ببرقية الى **الجنرال غورو** فاجاب عليها الجنرال بكتاب وجهه الى **الكومندان ترابو**، وقد انتقد فيه **حبيب باشا** «لأنه لم يشأ خدمة وطنه في اللجنة بصفة عضو بسيط ظنها دون قدره» قائلا: «إنه لا يوجد

(١) استعفى يوسف الجميل في يوم صدور قرار التعيين مما حمل الجنرال غورو على تعيين انطون عرب مكان المستعفى في قرار آخر يحمل الرقم ٣٨١ وتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٢٠. فارس سعاده، الموسوعة النيابية، الجزء الثاني، ص٣٦.

(٢) توفي مصطفى العماد في ٩ تشرين الأول ١٩٢٠، فحلّ محلّه توفيق أرسلان في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠. وفي ٣٠ تشرين الأول استقال الأمير توفيق من النيابة ليعين في ٢ شباط ١٩٢١ متصرفا للبنان الجنوبي. وقد جرى، في ١٥ آذار ١٩٢١، تعيين رشيد جنبلاط مكانه في عداد اللجنة الإدارية. فارس سعاده، المرجع السابق، ص٣٩ و٥٨ و٧١؛ ودائرة معارف الشرق، الجزء الأول (أواخر ١٩٨٣ - أوائل ١٩٨٥)، المجلد الأول، ص٢٥٩.

(٣) استقال حبيب السعد في ٤ تشرين الأول ١٩٢٠، وحلّ محله نعوم لبكي في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠. لحد خاطر: آل السعد، في تاريخ لبنان، ١٩٧٠، ص ٢٨٩-٢٩٠؛ وفارس سعاده، المرجع السابق نفسه، ص٣٧ و٣٩.

(٤) كما انتُخب حسين الزين نائبا للرئيس، وحسن بيهم وبترو طراد أمينين للسر. دائرة معارف الشرق، المرجع السابق، ص٢٥٩.

رجل في العالم لا يمكن الاستغناء عنه»[1]. وقد لبث هذا الكتاب زمناً طويلا يردده اللبنانيون بين مستنكر ومتشفٍ.

وقامت تلك اللجنة الادارية بمهامها خير قيام. وكانت لها في الحوادث الطارئة والمعروضة على بساط البحث مواقف رائعة دلت على نضج وتعقل ووطنية صافية.

ومما يذكر لها بالثناء انها اشتركت بصورة مجدية مع اللجنة المنتخبة لوضع قانون انتخاب البلديات والانتخابات النيابية المقبلة. وحدث أخيراً انها اختلفت مع الحاكم ترابو على بعض أرقام الموازنة فكان ذلك من الأسباب التي أدت الى حلها في ٨ آذار من سنة ١٩٢٢[2] بعد أن مر على وجودها في مضمار العمل سنة وخمسة أشهر وبضعة أيام.

أما أعضاء المجلس الاداري المنفيون فقد صدر العفو عنهم على دفعتين بسعي **الجنرال غورو**. فعاد منهم في الدفعة الأولى في أواخر ١٩٢١: **خليل عقل، فؤاد عبد الملك، الياس الشويري، محمود جنبلاط، محمد الحاج محسن، رشيد عقل**، وفي الدفعة الثانية في كانون الأول ١٩٢٢: **سعيد البستاني، الأمير أمين أرسلان، محمد الحسيني، عارف النعماني، سعدالله الحويك، الياس الحويك**. أما **سليمان كنعان** فقد افلت من المنفى بحيلة جازت على الخفراء الفرنسيين وسار من باريس الى

(١) راجع كتاب الإستقالة عند لحد خاطر: آل السعد في تاريخ لبنان، ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) توفي ابراهيم أبو خاطر، ممثل الطائفة الكاثوليكية في اللجنة الإدارية في ٣ آذار ١٩٢٢. وفي ٨ آذار ١٩٢٢ أصدر وكيل المفوض السامي قرارا يحمل الرقم ١٣٠٤ ويقضي «بحل اللجنة الإدارية للبنان الكبير اعتبارا من ٩ آذار ١٩٢٢». فارس سعاده، المرجع السابق، ١٠٣-١٠٤.

بلجكة[1]، ولم يعد الى لبنان الا في كانون الثاني من سنة ١٩٢٤ بعد أن أذنت له الحكومة الفرنسية. وعند وصوله دعي الى مجلس الاستخبارات ثم اخليت سبيله فسار الى منزله في جزين.

المجلس التمثيلي الأول

وبعد أن حلت اللجنة الادارية وفرغت اللجنة المعهود اليها في وضع قانون الانتخابات النيابية من عملها، أعلن السيد **روبر دي كه**، وكيل المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان، نيابة من مفوضها السامي الأصيل المتغيب **الجنرال غورو**، هذا القانون المؤلف من ١٠٤ مواد، بموجب قرارين رقم الأول منهما ١٣٠١ متكرر، تاريخه ٨ آذار ١٩٢٢، عين فيه شكل اختصاصات الحاكم العام، وانشاء المجلس النيابي، محدداً اختصاصاته، وفصول جلساته، وتأليف لجانه، ورقم الآخر ١٣٠٧، تاريخه ١٠ من الشهر والسنة نفسهما. وقد جيء فيه على تخصيص المراكز الانتخابية وتقسيمها، وكيفية التصويت، ووضع القوائم، والأعمال الانتخابية، والاعلانات المختصة بها.

خلاصة ما في القانون

وزبدة ما اشتمل عليه هذا القانون ان الحاكم العام المعين بقرار من المفوض السامي يكلف تحقيق الشؤون الواجب عرضها على المجلس، باعتباره قابضاً على زمام السلطة التنفيذية، ويحق له وحده أن يقدم للنواب كل مشروع متعلق بالتشريع.

(١) لمزيد من التفصيل راجع يوسف السودا: في سبيل الإستقلال، ص ٣٥٥-٣٥٦.

ويقوم المجلس بوظيفته أربع سنوات، ويعين أعضاؤه بالاقتراع العام على درجتين بحيث ينتخب كل ٢٥٠ من الشعب مندوباً ثانوياً، والمندوبون الثانويون ينتخبون النواب وعددهم ٣٠ نائباً، موزعين على الطوائف والمناطق[1]، وفاقاً للتمثيل النسبي الذي يقرره حاكم اللواء بموافقة مستشاره وتأييد الحاكم العام، ويعقد المجلس جلساته في فصلين عاديين، الأول من ٥ آذار حتى ١٥ ايار، والآخر من يوم الثلاثاء الذي يلي ١٥ تشرين الأول وتكون مدته ٣٥ يوماً، ويخصص بالبحث في الموازنة، وفي فصله هذا ينعقد برئاسة أكبر أعضائه سناً، وينتخب رئيسه وموظفيه فوراً، وبعد ذلك ينتخب لجانه.

ويصير الانتخاب باللواء[2] لا بالقضاء على أساس القائمة، ويجب أن يكون المندوب الثانوي لبنانياً حاصلا على حق

(١) أصدر حاكم لبنان الكبير في ٢١ آذار ١٩٢٢ قرارا رقمه ١٢٤٠ يحدد فيه توزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق بالشكل التالي:
مدينة بيروت (٥ نواب): ١ ماروني، ١ روم أرثوذكس، ٢ سنيّان، ١ عن الأقليات.
مدينة طرابلس (نائب ١): ١ سنّي.
لواء جبل لبنان (٨ نواب): ٥ موارنة، ١ روم أرثوذكس، ٢ دروز.
لواء لبنان الشمالي (٤ نواب): ٢ مارونيان، ١ روم أرثوذكس، ١ سنّي.
لواء لبنان الجنوبي (٦ نواب): ١ ماروني، ١ روم كاثوليك، ١ سنّي، ٣ شيعة.
لواء البقاع (٦ نواب): ١ ماروني، ١ روم كاثوليك، ١ روم أرثوذكس، ١ سنّي، ٢ شيعة.
فارس سعاده: الموسوعة النيابية، الجزء الثاني، ص١٥٠-١٥١.

(٢) قسّم لبنان آنئذ إلى منطقتين و٤ ألوية (أي محافظات) هي:
منطقة طرابلس البلدية ومنطقة بيروت البلدية، ولواء لبنان الشمالي، ولواء جبل لبنان، ولواء لبنان الجنوبي، ولواء البقاع..

الانتخاب، بالغاً من العمر ٣٥ سنة، عارفاً القراءة والكتابة، وينتخب المندوبون الثانويون في يوم احد يتقدم الأحد الذي ينتخب فيه النواب بـ١٥ يوما، وتفتح العلب في الانتخابين ويدقق في فرز الأوراق، وترفع النتائج الى الحكومة المركزية كيما تعلنها وتبلغها الى أصحاب العلاقة.

الانتخاب ونتيجته بالنسبة الى الطوائف

وفي يوم الأحد ٧ أيار واليومين اللذين ولياه من سنة ١٩٢٢ جرى انتخاب المندوبين الثانويين، بنظام لا بأس به، وبدون أي تدخل. وفي ٢١ منه اجتمع هؤلاء في مراكز الألوية وقاموا بانتخاب النواب وفاقاً للقاعدة الطائفية التي نص عليها القانون فكان المنتخبون كما يلي بالنسبة الى الطوائف:

عشرة موارنة، ستة من السنيين، خمسة من الشيعة، أربعة ارثوذكس، اثنان من الروم الكاثوليك، درزيان، واحد عن الأقليات.

أسماء النواب بالنسبة الى المناطق

وهذه أسماء النواب بالنسبة الى المناطق التي انتخبوا عنها:

عن بيروت خمسة: **حليم قدورة، محمد المفتي، اميل ادة، نخلة التويني[1]، أيوب تابت.**

عن جبل لبنان ثمانية: **حبيب السعد، يوسف الخازن، نعوم**

(١) ترأس نخله التويني، أكبر الأعضاء سنا الجلسة الأولى التي انعقدت في ٢٥ أيار ١٩٢٢، وقام النائبان الأصغر سناً ابراهيم حيدر وخالد شهاب «بوظيفة سكرتيرين».

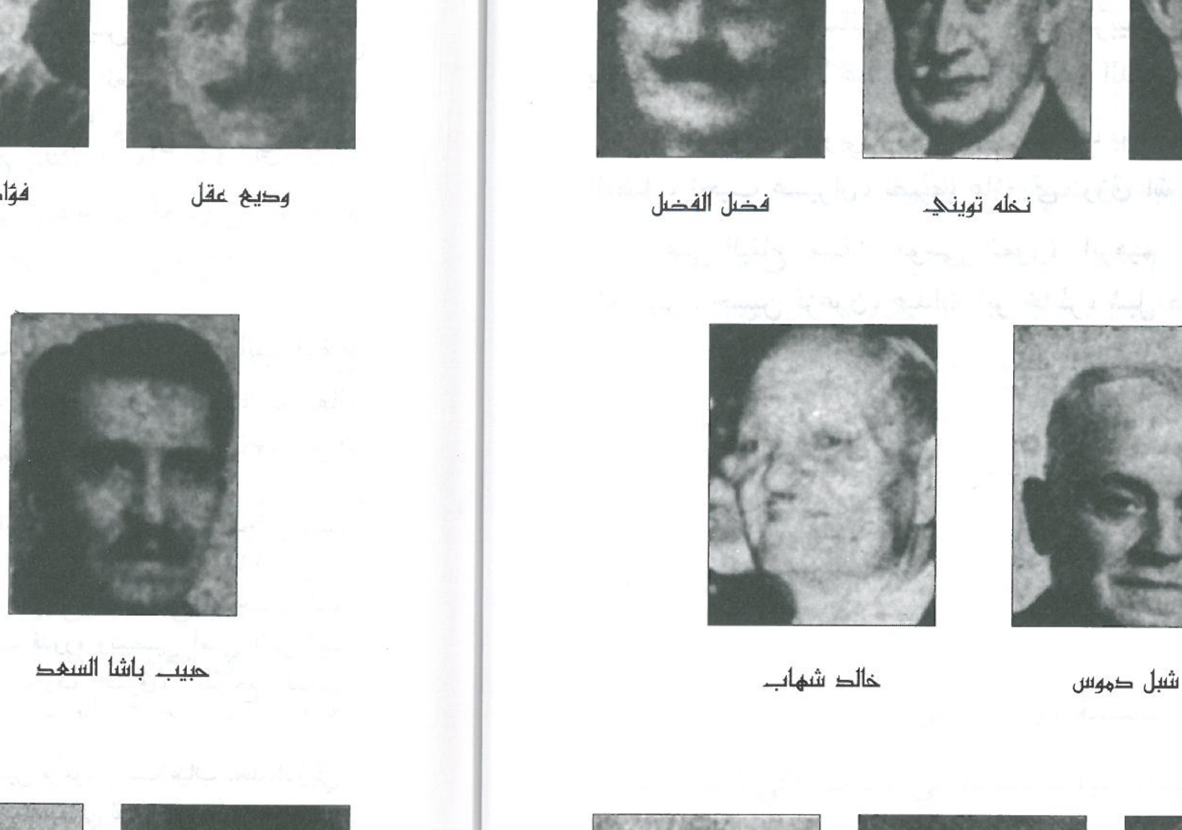
فارس سعاده: المرجع السابق، ص ١٧٤.

باخوس، نعوم لبكي، نخلة الأشقر، رشيد جنبلاط، فؤاد أرسلان، ابراهيم المنذر.

عن لبنان الشمالي خمسة: **وديع طربيه، مسعود يونس، يعقوب نحاس، عبود عبد الرزاق، نور علم الدين.**

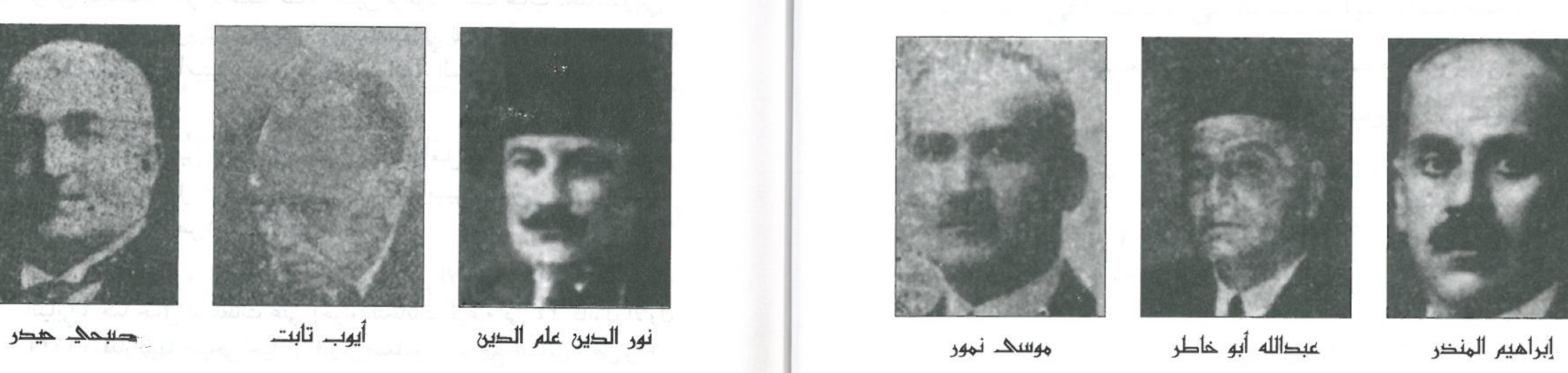
عن لبنان الجنوبي ستة: **خالد شهاب، يوسف الزين، فضل الفضل، نجيب عسيران، نصري عازوري، رزق الله نور.**

عن البقاع ستة: **موسى نمور، ابرهيم حيدر، احمد الحسيني، حسين قزعون، عبدالله أبو خاطر، شبل دموس.**



إميل إده | نخله تويني | فضل الفضل

شبل دموس | خالد شهاب



إبراهيم المنذر | عبدالله أبو خاطر | موسى نمور



وديع عقل | فؤاد أرسلان | نجيب عسيران

حبيب باشا السعد | مسعود يونس

نور الدين علم الدين | أيوب ثابت | صبحي حيدر

رؤساء المجلس

وكان اول رئيس للمجلس النيابي حبيب باشا السعد انتخب في جلسة الافتتاح المنعقدة بعد ظهر الخميس ٢٥ ايار بأكثرية ٢٧ صوتا ضد صوتين[١]، ووليه في الرئاسة نعوم لبكي وذلك في مفتتح دورة ١٦ تشرين الأول ١٩٢٣[٢] فاميل اده في جلسة الثلاثاء ٢١ تشرين الأول ١٩٢٤[٣].

انتخابات فرعية

وحدث في ١٩٢٢ ان عين النائب ابراهيم حيدر نائب البقاع مديراً للزراعة وكان المدير يومئذ بمثابة الوزير اليوم، فاستقال من النيابة وانتخب خلفاً له نسيبه **صبحي حيدر**[٤]، وفي ١٣ ايلول

---

(١) وانتخب حليم قدورة نائباً للرئيس وابراهيم حيدر ويعقوب النحاس أمينين للسر. وقد دامت ولاية هيأة المجلس الأولى من ٢٥ أيار ١٩٢٢ حتى ١٨ تشرين الأول ١٩٢٢، تاريخ انتخاب الهيأة الجديدة. ففاز حبيب السعد مجددا بالرئاسة وبالنيابة الدكتور حليم قدوره وبمنصبي أميني السر أحمد الحسيني ويعقوب النحاس. دائرة معارف الشرق، المرجع السابق، ص٢٦٠.

(٢) ترأس الجلسة، أكبر الأعضاء سنّا، حسين قزعون بسبب غياب نخله التويني. وجرى انتخاب نعوم لبكي للرئاسة ومحمد المفتي لنيابة الرئاسة وشبل دموس وأحمد الحسيني أمينين للسر. فارس سعاده، المرجع السابق، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٣) ترأس الجلسة حسين قزعون وتمّ فيها انتخاب أميل إدّه رئيسا وصبحي حيدر نائبا للرئيس وشبل دموس ومحمد المفتي أمينين للسر. فارس سعاده، المرجع السابق، ص٢٣١-٢٣٢.

(٤) عيّن ابراهيم حيدر وزيرا للزراعة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢، فشغر مقعده النيابي، مما حمل السلطات على إجراء انتخابات فرعية في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٢، ففاز فيها صبحي حيدر. فارس سعاده، المرجع السابق، ص١٩٤.

من سنة ١٩٢٤ انشئ في لبنان مجلس الشورى وعين حبيب باشا السعد (نائب جبل لبنان) رئيساً له بعد ان استقال من النيابة. فلم يكن بد من أن ينتخب من يخلفه وقد جرى هذا لانتخاب في ١٢ تشرين الأول بعد شهر من الاستقالة في بعبدا ففاز فيه **وديع عقل** وكان الباشا وانصاره في المنطقة في مقدمة مؤيديه فاحرز ٧١ صوتا ضد ٥٤ نالها **اسكندر فضول البستاني** و١٧ نالها **رشيد نخلة**. ولكن وديعاً لم يحضر في المجلس الا بضع جلسات لأنه حل على الأثر فلم تستفد البلاد من مواهبه.

وفي ١١ ت٢ ١٩٢٤ توفي فجأة بنوبة قلبية **نعوم لبكي** نائب المتن، فعين يوم الأحد ٤ كانون الثاني ١٩٢٥ لانتخاب من يخلفه. وقد كان المرشحون ثلاثة: **يوسف السودا واميل تابت واسعد طوبيا**، وجرى الانتخاب في دورتين لم ينل أحدهم في الأولى الأكثرية القانونية وفي الثانية تنازل الأخيران للسودا ففاز وثبت انتخابه في المجلس في جلسة ١٢ ك٢ ١٩٢٥ وهي الجلسة الوحيدة الّتي حضرها وقد كانت جلسة صاخبة مرفقة بتظاهرات شعبية تطالب بالحاكم الوطني، مما حدا **الجنرال ساراي** الى حل المجلس في اليوم التالي ١٣ منه، بعد ان عين **السيد كايلا** حاكما للبنان، واتخذ هذا الحاكم **حبيب باشا السعد** لمنصب امين سر عام في حكومته، محاولا بذلك أن يلطف ما امكنه من حدة الخضة التي أوجدها حل المجلس في الصفوف الشعبية.

قضية الحاكم الوطني

ولقضية الحاكم الوطني قصة يحسن تبيانها، وهي انه لما وصل **الجنرال ساراي** الى بيروت في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٥،

زاره على الأثر رئيس[١] وأعضاء المجلس النيابي مهنئين، فكان مما خاطبهم به انه قرر السير بالبلاد الى الأمام في طريق الاستقلال التدريجي، وان أول خطوة قررها هي تعيين حاكم وطني على لبنان وقد حادث في ذلك **الجنرال فندنبرغ** الذي كان حاكماً للبنان لدى مقابلته وطلب منه التضحية بمنصبه في سبيل تنويل لبنان امنيته فسر زائروه بهذا النبأ وعادوا ممتنين.

وبعد ٣ أيام أي في ٥ ك٢ ١٩٢٥ أصدر الجنرال قراراً اذن فيه للمجلس بأن ينتخب في أول جلسة يعقدها[٢]، وقبل التناقش في أي موضوع آخر، ثلاثة مرشحين من اللبنانيين او الفرنسيين على السواء، ويرفع اسماءهم اليه، فمن قبله منهم انتخب حاكماً لمدة ٣ سنين تبتدئ في ٢٠ الشهر المذكور.

وقد استغرب الجميع هذا القرار وكان استغرابهم سبباً لما جرى من صخب في الجلسة التي عقدت في ١٣ ك٢ ١٩٢٥، ولكن النواب ابدوا تخاذلا أدى الى انفضاضهم دون نتيجة، ولعل ذلك ما جرأ **الجنرال ساراي** على حل المجلس متذرعاً بحجة انه رفع الجلسة قبل أن يلفظ قراره في قضية طرحت عليه وكانت مدونة في مقدمة الوقائع المطلوب منه درسها، فأثبت بذلك عدم وجوده. وفي قرار آخر بالتاريخ نفسه عيّن **السيد كايلا** مندوب المفوض السامي لدى دولة العلويين لوظيفة حاكم لبنان الكبير بدلا من الجنرال فندنبرغ على ان يأمر بمباشرة الانتخابات الجديدة طبقاً لأحكام قانون الانتخاب الصادر تحت الرقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢.

(١) وهو الرئيس إميل إدّه.

(٢) وقد حدد المفوض السامي هذه الجلسة بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٢٥.

المجلس التمثيلي الثاني

واقيم الى جانب السيد كايلا مجلس نظار، قسم البلاد الى ١١ محافظة والغى الفوارق التي كانت بين لبنان القديم والجديد. وأنشأ مجالس ادارية للمحافظات ينتخب مشايخ الصلح نصف أعضائها والنصف الآخر تعينه الحكومة[١]. واستبدل الشيوخ بالمختارين ووسع صلاحياتهم، واقر انتخاب مجلس نيابي جديد يحل محل المجلس المنحل وفاقاً لقانون ١٠ آذار الآنف الذكر[٢].

وفي اول حزيران من سنة ١٩٢٥ وردت على حاكم لبنان من وزارة الخارجية الفرنسية برقية مفادها أن تجري الانتخابات في لبنان على الطريقة السابقة أي بواسطة المندوبين الثانويين مع مراعاة الحقوق الطائفية وان لا يتجاوز عدد النواب الثلاثين كما كانوا من قبل.

وفي ٥ منه صدر قرار بدعوة الناخبين من الدرجة الأولى في كل المناطق الانتخابية الخمس الى الاقتراع يوم الاحد الواقع فيه ٢٨ حزيران، والناخبين من الدرجة الثانية الى الاقتراع يوم الأحد الواقع فيه ١٢ تموز ١٩٢٥[٣]، على أن لا يجري أي تبدل في طريقة الانتخاب التي اتبعت في السابق.

وفي ١٠ حزيران ١٩٢٥ صدر قرار آخر عينت فيه مراكز

(١) على أن يكون عضوان لهما حق الوظيفة وآخران يعيّنهما حاكم الدولة.

(٢) وذلك بعد أن أصدر السيد كايلا قرارا آخر قسم فيه الأراضي اللبنانية إلى خمس مناطق انتخابية. الجريدة الرسمية، تاريخ ٥ حزيران ١٩٢٥، قرار رقم ٣١٥٥.

(٣) الجريدة الرسمية، تاريخ ٥ حزيران ١٩٢٥، قرار رقم ٣١٥٨.

الاقتراع لانتخاب المندوبين الثانويين وعدد هؤلاء ونوع طائفتهم في كل دائرة. وعقب هذا القرار بلاغ من الحكومة اعلنت فيه التزامها الحياد التام ومقابلتها جميع المرشحين على السواء دون أي تحيّز.

الشكوى من الرشوة والضغط

وجرت الانتخابات الجديدة في الدورتين على غير ما كان يتمناه العقلاء من النزاهة والحرية. فان الصحف الباقية من تلك الأيام طافحة بالشكوى مما رافقها من تلاعب وخداع وضغط وتشويق ومساومة وبذل أموال لاستهواء ضمائر الناخبين حتى لقد بيع الصوت العادي الواحد بليرة وليرتين وخمس ليرات. ومما روته احداها ان كثيرين من العقلاء حين رأوا السماسرة يساومون ويبتاعون الناخبين بالمال تلكأوا عن الانتخاب وقاطعوه احتجاجاً وعلماً منهم ان النواب الذين يصلون الى كرسي النيابة بمثل هذه الوسائط لا خير منهم يرتجى لأنهم لن يتأخروا يوما عن بيع مصلحة البلاد ليعتاضوا عن هذه النفقات الباهظة التي بذلوها.

أسماء النواب الفائزين

وها نحن نذكر أسماء الفائزين في الانتخاب المذكور:

عن بيروت: **عمر الداعوق، عمر بيهم، ميشال شيحا، جورج تابت، بترو طراد.**

عن جبل لبنان: **جورج زوين، نجيب السعد، الدكتور جميل تلحوق، فؤاد ارسلان، يوسف الخازن، ابرهيم منذر، اميل تابت، روكز أبو ناضر.**

عن لبنان الشمالي: **عبود عبد الرازق، وديع طربيه، نقولا غصن، مسعود يونس، خير الدين عذره.**

عن لبنان الجنوبي: **عبد اللطيف الأسعد، يوسف الزين، نجيب عسيران، الأمير خالد شهاب، يوسف سالم، الدكتور حبيب ناصيف.**

عن البقاع: **شبل دموس، موسى نمور، الياس السكاف، حسين قزعون، صبحي حيدر، صبري حمادة.**

رئيس المجلس

يوم الخميس ١٦ تموز الساعة ١٠ قبل الظهر عقد هذا المجلس الجلسة الأولى لانتخاب رئيسه. وكان رئيس السن يومئذ النائب حسين قزعون. فدار الصندوق وفرزت الأصوات واذا ٢٩ منها ينالها **موسى نمور**[1] ما عدا ورقة واحدة بيضاء هي ورقة موسى نمور نفسه. فاعلنت رئاسته واقبل عليه الاعضاء يهنئونه.

وفي ٢ كانون الأول ١٩٢٥، وصل **السيد دي جوفنل** المعين مفوضاً سامياً خلفاً **للجنرال ساراي**. ففاوضه المجلس في وضع قانون اساسي للبنان على أساس الحكم الجمهوري. وبموافقته الفت لجنة في المجلس لإعداد هذا القانون برئاسة رئيس مجلس النواب موسى نمور وعضوية كل من السادة: **عمر الداعوق، باترو طراد، شبل دموس، الأمير فؤاد أرسلان، عبود عبد الرزاق، جورج تابت، ميشال شيحا، روكز ابو ناضر، جورج زوين،**

---

(١) وانتخب عمر الداعوق نائبا للرئيس ويوسف الزين وشبل دموس أمينين للسر. دائرة معارف الشرق، الجزء الأول، ص٢٦٠.

يوسف سالم، يوسف الزين، صبحي حيدر[1].

وبعد ان انجزت هذه اللجنة عملها، طرحت القانون على المجلس، فتناقش فيه واقره بنداً بنداً في جلسات استثنائية متتابعة في ايار من سنة ١٩٢٦. ثم رفعه الى السلطات الفرنسية العليا فوافقت عليه واعلنت تنظيم الدولة من جديد على أساسه، وذلك بعد الاتفاق على تحفظات انتدابية جعلت في صلب الدستور تحت المواد ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤. ومن أخص ما رمت اليه جعل علاقات الدولة الخارجية من اختصاص حكومة الجمهورية الفرنسية، وان للمفوض السامي حق التصرف بجميع قوات الشرطة والدرك والحق في وقف كل قرار من السلطات اللبنانية اذا وجده مخالفاً لمصالح الانتداب أو لحفظ النظام والتعهدات الدولية.

وفي ١٨ ايار من السنة المذكورة استقال **السيد كايلا** من حاكمية لبنان وطلب اجازة بالسفر، وذلك ليفسح المجال امام لبنان للعمل بنص دستوره الجديد، واختيار احد أبنائه لتولي ادارة مقدراته في منصب الحاكمية الأولى.

(١) وقد انتخبت اللجنة بعد حين شبل دموس مقررا لها. وتولّى بترو طراد وميشال شيحا أمانة سر اللجنة ونسقا العمل والمعلومات بإشراف مدير العدلية آنئذ شارل دباس، وصاغاها فيماية ومادتين. دائرة معارف الشرق، المرجع السابق، ص٢٦٠.

الانتخابات في العهد الجمهوري

اعلان الدستور

في يوم الاحد الواقع فيه ٢٣ أيار من سنة ١٩٢٦ عقد اجتماع في قاعة المجلس النيابي في السراية القديمة (التي هدمت). حضره أعضاء المجلس والنظار والهيآت الرسمية من لبنانية وفرنسية، وجاء أخيراً المفوض السامي **هنري دي جوفنل**. فبعد ان رحب به رئيس المجلس **موسى نمور** وقف وألقى خطابا اعلن فيه الدستور اللبناني الجديد، ووجوب العمل بمقرراته ابتداء من يوم اعلانه.

ومن مندرجات هذا الدستور ان لبنان دولة مستقلة ذات سيادة بحدود معلومة، وعلم خاص، واهلها متساوون امام القانون، وحرياتهم مصونة، ومعتقداتهم محترمة، ونوع حكمهم جمهوري، رئيسه الأول لبناني ينتخبه المجمع النيابي المؤلف من مجلسي النواب والشيوخ الى مدة ثلاث سنين لا يجوز تجديدها الا بعد مرور ثلاث سنين عليها.

ويؤلف مجلس الشيوخ من ١٦ عضواً تعين الحكومة سبعة منهم، وينتخب الباقون. وتراعى في تعيينهم وانتخابهم الطوائف والمناطق، وتكون مدة ولاية الواحد منهم ست سنين يجوز

تجديدها[1].

ويراعى في عدد النواب الحالة الراهنة ويجري انتخابهم بعد انتهاء مدتهم وفاقاً للقانون القديم الصادر في ١٠ آذار ١٩٢٢ تحت الرقم ١٣٠٧، ويبقى هذا القانون نافذاً الى أن ترى السلطة المشترعة مهر الانتخابات بقانون آخر من نوع جديد.

وأجاز القانون أيضاً الجمع بين المشيخة أو النيابة ووظيفة الوزارة على أن لا يتجاوز عدد الوزراء الثلاثة وجعل للشيخ أو النائب حصانة ما لم يقبض عليه متلبساً بالجرم المشهود.

مجلس الشيوخ

وفي اليوم التالي لاعلان الدستور، وقّع المفوض السامي قراراً آخر عين فيه الشيوخ الـ١٦ لأول مرة[2]، وهذه أسماؤهم حسب ورودها في القرار الرسمي:

البر قشوع، يوسف نمور[3]**، حبيب السعد، يوسف اسطفان، اميل اده، الشيخ محمد الجسر، الشيخ محمد الكستي، عبدالله بيهم، الحاج حسين الزين، فضل الفضل، ابراهيم حيدر**[4]**، نخلة**

(١) راجع نص دستور ١٩٢٦ في كتاب روبير أبيلا: أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الآن، منشورات الأنباء، بيروت ١٩٤٣، ص١٥-٢٨؛ وفي الجريدة الرسمية، العدد ١٩٨٤، ١٩٢٦.

(٢) وقد استمرت ولاية مجلس الشيوخ من ٢٤ أيار حتى ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧، تاريخ دمجه بالمجلس النيابي.

(٣) توفي يوسف نمور قبل انتهاء ولايته فعيّن بشارة الخوري مكانه في ١٤ تشرين الأول ١٩٢٧. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص٣٢٤.

(٤) عزل ابراهيم حيدر بقرار من المفوض السامي وعيّن مكانه أحمد الحسيني. دائرة معارف الشرق، المرجع السابق، ص٢٨٩.

التويني[1]**، جبران نحاس، سليم النجار، سامي أرسلان، ايوب تابت.**

واجتمع هذا المجلس يوم الثلاثاء، الواقع فيه ٢٥ أيار ١٩٢٦، قبل الظهر لانتخاب موظفيه، ففاز برئاسته الأولى الشيخ محمد الجسر وبرئاسته الثانية حبيب باشا السعد[2].

انتخاب رئيس الجمهورية

ويوم الأربعاء ٢٦ أيار ١٩٢٦ التأم المجلسان في مجمع نيابي لانتخاب رئيس الجمهورية، برئاسة الشيخ محمد الجسر رئيس مجلس الشيوخ. ودعي المجتمعون للانتخاب دون بحث ولا مناقشة، فكانت النتيجة أن أصاب الاقتراع **شارل دباس** ناظر العدلية، اذ ظفر بجميع الأصوات، الا صوتاً واحداً ناله نخلة التويني. ومن ثم اعلن الفائز شارل دباس أول رئيس لجمهورية لبنان، وقد فرح اللبنانيون بهذا الانتخاب وأقاموا صنوف الزين والتنويرات. وعلى الأثر تقدم الرئيس الجديد فحلف اليمين القانونية أمام المجلسين بين قصف المدافع وعزف الموسيقى.

تأليف الوزارة

والفت أول وزارة لبنانية في ٣١ ايار ١٩٢٦ برئاسة **اوغست باشا اديب**[3] وعضوية كل من **بشارة الخوري** للداخلية، **نجيب**

(١) توفي نخله التويني في ٢١ نيسان ١٩٢٩ ولم يجر ملء المقعد الشاغر بهذه الوفاة لعدم تبقي مهلة ٦ أشهر المنصوص عنها في المادة ٤١ من الدستور.

(٢) وفاز بأمانة السر فضل الفضل وسامي أرسلان. دائرة معارف الشرق، المرجع السابق، ص٢٨٩.

(٣) الذي حمل أيضا حقيبة المالية.

اميوني للمعارف، **يوسف افتيموس** للنافعة، **سليم تلحوق** للصحة، **علي نصرت الاسعد** للزراعة، **نجيب قباني** للعدلية. وقد نالت هذه الوزارة الثقة أمام مجلسي النواب والشيوخ.

المجلس النيابي الأول

ويوم الثلاثاء ١٢ ت١ ١٩٢٦ وصل الى لبنان **السيد بونسو** مفوضاً سامياً جديداً، وفي أيامه نشر رئيس الجمهورية تعديل الدستور في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧. ومما قضى به هذا التعديل ادغام المجلسين في مجلس موحد مؤلف من ٤٥ عضواً ثلثاهم منتخبون وثلثهم معين[١] على أن يكون للمنتخبين وحدهم حق الفصل في صحة نيابتهم. وفي ١٨ منه انتخب لرئاسة هذا المجلس الشيخ **محمد الجسر** ولنيابة الرئاسة **حبيب باشا السعد**[٢].

وفي ١٦ تشرين الأول من سنة ١٩٢٨ جددت رئاسة المجلس **للشيخ محمد الجسر** وانتخب لنيابة الرئاسة **يوسف الزين**[٣].

التجديد لرئيس الجمهورية

وفي ٢٧ آذار سنة ١٩٢٩ التأم المجلس النيابي لانتخاب

(١) على الرغم من هذا التعديل بقي عدد النواب المنتخبين ٣٠ نائبا وعدد المعيّنين ١٦. ولم يصبح العدد ٤٥ إلا بعد انتخابات ١٩٢٩. وعندما صار المجموع ٤٥ نائبا بدلا من ٤٦، خسرت الأقليات مقعد النائب المعين. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص١٦٥.

(٢) كما انتخب ابراهيم المنذر وصبري حماده أمينين للسر.

(٣) وانتخب ايضا مسعود يونس وجميل تلحوق أمينين للسر.

رئيس الجمهورية فكان ٤٢ من أصواته في جانب الرئيس شارل دباس، ونال الشيخ محمد الجسر ورقة واحدة[١].

تعديل جديد للدستور

وفي ٢٧ نيسان ١٩٢٩ اقر مجلس النواب تعديلًا ثانياً للدستور. وأصدره رئيس الجمهورية في ٨ ايار ١٩٢٩. وهذا ملخص التعديلات الجديدة:

أولا: ان تدوم رئاسة الجمهورية ست سنوات، بدلا من ثلاث، وان لا تجدد هذه الرئاسة للرئيس القائم الا بعد مرور ست سنوات على انقضائها.

ثانياً: يجوز لرئيس الجمهورية اتخاذ الوزراء سواء من خارج المجلس أم من داخله.

ثالثاً: يحق لرئيس الجمهورية اتخاذ قرار بحل مجلس النواب اذا وافقه على ذلك مجلس الوزراء، على أن يبين في قراره الأسباب الموجبة[٢].

وفي أواخر أيار من تلك السنة أقرت الحكومة التأهب لانتخاب مجلس جديد، وفي آخر جلسة عقدت في ٢٧ ايار اعلن الشيخ محمد الجسر انفضاض المجلس لانتهاء مدته[٣]. ومن ثم

(١) وقد غاب عن جلسة الإنتخاب حورج تابت وبترو طراد. فارس سعاده، الموسوعة الإنتخابية، الجزء الثالث، ص١٦٦.

(٢) ادمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠، ص٣٦٣-٣٧٤؛ وروبير أبيلا: أطوار الحكم في لبنان، ص٣٦.

(٣) ان المجلس الذي انتهت مدته في ١٢ تموز ١٩٢٩، جرى انتخابه في ١٢ تموز ١٩٢٥، وبالتالي عاش عمره كاملا (٤ سنوات). عرف هذا المجلس =

ودع زملاءه متمنياً أن يؤلف المجلس القابل من نواب يخدمون المصلحة العامة ويعملون على صيانة دستور البلاد وحرمة استقلالها. وعلى الأثر تفرق النواب الى بيوتهم بانتظار انتخابات جديدة.

المجلس النيابي الثاني

في الثاني من شهر حزيران ١٩٢٩ جرى انتخاب المندوبين الثانويين للمجلس النيابي الثالث بمظهر غلب عليه الهدوء والنظام في اكثر المناطق، ولكن الحالة تبدلت عند انتخاب النواب في ١٦ منه. فقد كثرت المشادات والقلاقل هنا وهناك بالرغم مما اتخذته الحكومة من حيطة للمحافظة على الأمن. ومن أهم الحوادث التي وقعت في ذلك اليوم اشتباك في محلة القبة بطرابلس، بين الجند والزغرتاويين، قتل فيه جندي هو شكيب عساف ابو عرم من الشوف، وجرح دركيان آخران هما جرجي صباغ وصالح حسن، وقتل من الأهلين بطرس معوض وجرجي يمين وأصيب ثمانية بجراح[1].

نتائج هذا الانتخاب

وانتهى الانتخاب عند ظهر النهار وعرفت النتائج بعد الظهر فكان الفائزون: في بيروت: **جورج تابت، محمد الفاخوري،**

=أول الأمر بالمجلس التمثيلي الثاني، ثم تحوّل الى مجلس تأسيسي (قبل وضع الدستور في سنة ١٩٢٦). وبعد ذلك أُدغم بمجلس الشيوخ ليشكلا معا مجلساً موحّداً ومؤلفاً من ٣٠ منتخباً و١٦ معيناً.

(١) لمزيد من التفصيل راجع: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص ١٦٦.

الدكتور **حليم قدورة، بترو طراد، عبدالله اسحاق.**

في جبل لبنان: **ميشال زكور، جبرائيل نصار، يوسف الخازن، روكز أبو ناضر، انيس الخوري، رشيد جنبلاط، اسكندر فضول البستاني، توفيق ارسلان.**

في منطقة الشمال: **نقولا غصن، مسعود يونس، قبلان فرنجية، عبود عبد الرزاق، رشاد أديب.**

في منطقة الجنوب: **يوسف الزين، خالد شهاب، نجيب عسيران، جورج يعقوب، عبد اللطيف الأسعد، سامي كنعان.**

في البقاع: **موسى نمور، الياس السكاف، شبل دموس، ابراهيم حيدر، صبري حمادة، حسين قزعون.**

النواب المعينون

وفي ١٧ حزيران ١٩٢٩ أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً عين بموجبه النواب الخمسة عشر الذين ينص عليهم القانون لدورة نيابية حدد ابتداؤها في ١٢ تموز ١٩٢٩ وانتهاؤها في ١٢ تموز ١٩٣٣ وهذه أسماؤهم:

- موارنة: **حبيب باشا السعد، الشيخ بشارة الخوري، اميل اده، يوسف اسطفان، يوسف السودا.**
- سنيون: **محمد الجسر، حسين الأحدب، عبدالله بيهم.**
- شيعة: **احمد الحسيني، علي نصرة الأسعد، فضل الفضل.**
- أرثوذكس: **حبيب طراد، عبدالله نوفل.**
- كاثوليك: **هنري فرعون.**
- دروز: الدكتور **سليم تلحوق.**

تبديلات بين النواب

وفي خلال هذه الولاية جرت بين النواب تبديلات داخلية استقال فيها من المعينين حبيب طراد[1]، فعين بدلا منه **الياس فياض**، وقد توفي هذا الأخير في ٢١ ت١ ١٩٣٠ فعين بدلا منه أخوه الدكتور نقولا في ٥ ك١ من السنة نفسها.

وفي ٥ ايلول من سنة ١٩٣١ توفي من النواب المنتخبين الأمير توفيق ارسلان، فعينت دورتا اقتراع لانتخاب خلف له في ١٨ ت١ وأول ت٢. وكان الفائز ولده **الأمير مجيد** باكثرية ١٤٢ صوتاً من مجموع ١٤٧. والحري بالذكر ان اول عمل قام به النائب الجديد توجهه الى خلدة لزيارة قبر ابيه وعمه الأمير فؤاد، ثم ذهابه مع فريق من نواب جبل لبنان الى بكركي لاستمداد بركة البطريرك الماروني مما دل على طيب عنصر وحسن شعور.

رئيس هذا المجلس ونائبه

وفي يوم السبت ١٣ تموز ١٩٢٩ عقد المجلس اجتماعاً لانتخاب موظفيه، ففاز بالرئاسة الشيخ محمد الجسر ب٣٦ صوتاً من ٤٠، وبنيابة الرئاسة يوسف الزين[2]. وتجدد هذا الانتخاب في ٢٢ ت١ من السنة نفسها، وفقاً للقانون، فلم تتبدل الحالة، وكان الفوز أيضاً في جانب الجسر ويوسف الزين. ومثل ذلك حدث تكراراً في ٢١ ت١ من سنة ١٩٣٠، ثم في دورتي تشرين من سنتي ١٩٣١ و١٩٣٢ أي أن الشيخ الجسر احتكر الرئاسة مدة

(١) استقال حبيب طراد في ١١ تموز ١٩٢٩ وفي ١٢ تموز تمّ تعيين الياس فياض نائبا بديلا.

(٢) وبأمانة السر هنري فرعون ومسعود يونس.

هذا المجلس، لما كان بيديه من مرونة ومقدرة في ادارة الجلسات وتصريف الأمور، وارضاء الأهواء المتنازعة، مما حمل الجميع على تقديره والارتياح الى أعمال معاونه يوسف الزين.

احتكاك المجلس بالسلطات

وكان ان احتك هذا المجلس مراراً بالسلطات القائمة، وفي الغالب كان يخرج والفوز حليفه. من ذلك ما وقع له بعيد انتخابه، فإن نواباً قدموا طعوناً بانتخاب فريق منهم لمجلس الشورى فنظر فيها هذا المجلس وحكم بنقض بعضها، واذ عرف بذلك مجلس النواب بسط القضية في أول جلسة عقدها، وجاهر بانكار تدخل مجلس الشورى في أمر هو من اختصاصه، واعتبر حكمه عملا لا قيمة له. ولم يخرج من تلك الجلسة الا بعد ان وافق على الانتخابات كلها دفعة واحدة وثبت نيابة جميع النواب.

وتألفت الوزارة الادية في ١٢ ت١ ١٩٢٩، وحين تقدمت من المجلس تطلب الثقة، حمل عليها النواب، وتبودلت بينهم وبين بعض رجالها عبارات قاسية، ولكنهم عقدوا أخيراً معها جلسة سرية خرجوا منها جميعاً متفاهمين، واولوها الثقة باكثرية ٣٣ صوتا من ٤٠.

وصمم **اميل اده** على أن يدخل بعض الاصلاحات في الدولة، فكاشف في امرها المجلس، وطلب منه ايلاءه حق اصدار المراسيم الاشتراعية ليتمكن من تنفيذها دون لف ودوران. فنزل المجلس عند طلبه مشترطاً عليه ان تتم اصلاحاته تحت مراقبة المجلس، ولكنهم لم يلبثوا ان ناهضوه ووضعوا اقتراحاً وقعه ٢٤ منهم نزعوا فيه ثقتهم من وزارته، وقد عقدوا جلسة على الأثر ايد فيها ذلك الاقتراح ٢٧

من حاضريها[1]. واذ ظهرت النتيجة انسحب الوزراء الى ديوان رئيس الجمهورية حيث قدموا استقالتهم.

وكلف **اميل اده** ثانية تأليف الوزارة ولكن النواب ابلغوه انهم غير مستعدين للتعاون معه[2]. فاضطر الى الانسحاب، والف الوزارة بعده **اوغست باشا اديب**، وكان اول عمل طلبه النواب منه التنازل عما خولته اياه الوزارة السابقة من حق اصدار المراسيم الاشتراعية، وكان ذلك في ٥ نيسان سنة ١٩٣٠.

وفي ايام الوزارة الاديبية وقعت مقاطعة الترام والكهرباء، وجرى الاحصاء العام فوقف منهما وزير الداخلية **موسى نمور** موقفاً يدل على اخلاص وتجرد اوجبا له الشكر وطيب الأحدوثة.

مشكلة الرئاسة

وفي ايار من سنة ١٩٣٢ أنهى **شارل دباس** مدة رئاسته الثانية. وعند البحث في انتخاب من يخلفه تضاربت فيه آراء النواب، وأراد الشيخ **يوسف الخازن** ان تكون الرئاسة للشيخ **محمد الجسر** نكاية بخصمه السياسي **حبيب باشا السعد**. وطلب اخرون غير ذلك مما كانت حالة البلاد وتقاليدها المرعية تحول دون قبوله. عندئذ لم يرَ المفوض السامي مخرجاً من ذلك المأزق الا بان يبقى شارل دباس ولو الى زمن ريثما تزول من الطريق تلك الحوائل المعقدة.

(١) وفي رواية بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص١٦٩، ان الذين وقعوا قرار نزع الثقة كان عددهم ٢٥ نائبا، وان الذين صوتوا على نزع الثقة بلغ عددهم ٢٨ نائبا.

(٢) وقد حمل النائبان ميشال زكور وهنري فرعون قرار عدم التعاون قائلين للرئيس اده: «لا تعاون، ولا ثقة». بشارة الخوري، المرجع السابق، ص١٧٠.

وقف الدستور وحل المجلس

واذ كان بقاء الدستور يقف سداً في سبيل مختلف الحلول الموافقة، أصدر المفوض السامي السيد **بونسو** في ٩ ايار من سنة ١٩٣٢ قراراً رقمه ٥٥/ل.ر. علق بموجبه الدستور اللبناني عن العمل تعليقاً موقتاً جزئياً ولا سيما بالنسبة الى ما يختص بتشكيل السلطتين التنفيذية والتشريعية، على أن يقوم بهما في تلك المدة رئيس حكومة معين بقرار من المفوض السامي يؤازره مجلس مديرين. وان يكون لهذا الرئيس الحق في اثناء الوقف بان يتخذ مراسيم لها مفعول القوانين ذات الصفة الاشتراعية وذلك بعد ان يوافق المفوض السامي عليها.

وعلى ذلك كلف شارل دباس القيام بوظيفة رئيس حكومة[1] طبقاً للشروط التي نص عليها في القرار السابق، وعهد الى المديرين الذين كانوا يومئذ بانجاز الشؤون تحت سلطة الرئيس[2] وبذلك انتهت مهام المجلس النيابي ومجلس الوزراء. فتفرق النواب والوزراء الى بيوتهم ووقفت الحياة النيابية في لبنان.

(١) بموجب قرار رقمه ٦٥ ل.ر.، تاريخ ٩ أيار ١٩٣٢.

(٢) المديرون العامون الذين كانوا في الوظيفة في ٩ أيار ١٩٣٢ هم:
مدير الداخلية صبحي أبو النصر، مدير المعارف صبحي حيدر، مدير العدلية سامي الخوري، مدير الزراعة رفيق ارسلان، مدير المالية جميل شهاب، مدير الأشغال العامة يوسف شمعون، مدير الصحة الدكتور كامل غرغور. وقد ظلّ هؤلاء المديرون في وظائفهم إلى ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦. فارس سعاده: الموسوعة النيابية، الجزء الثالث، ص٤٠٤.

مجلس الـ٢٥ نائبا وهو الثالث

ورأى الفرنسيون في أواخر العام الـ١٩٣٣ ان يعيدوا للبنانيين مجلسهم النيابي الموقوف، فأوعزوا الى **شارل دباس** بان يستقيل من رئاسة الحكومة وعينوا بدلا منه في ٢ ك٢ من سنة ١٩٣٤ **حبيب باشا السعد** باسم رئيس جمهورية، لمدة سنة ثم لسنة أخرى، ولكن بصلاحيات رئيس دولة، وفقاً للقرار ٥٥ل.ر. الذي علق به الدستور، وحل المجلس، ونصب الرئيس السابق.

وفي القرار نفسه جعل التاريخ الذي يتم فيه انتخاب هيأة مجلس النواب[1] موعداً لتسليم الرئيس السعد منصبه. وفيه أيضاً أقيم **بريفا اوبوار** حاكماً وقتياً للبنان، لمدة الفراغ الممتدة بين حكومتي الرئيسين. وعهدوا اليه في التمهيد لانتخابات نيابية لمجلس جديد، يؤلف من ٢٥ نائباً، ١٨ منهم منتخبون و٧ معينون[2]. وجعلوا الانتخاب من درجة واحدة على أساس القائمة واللواء أو المحافظة[3]، على أن يظل مبدأ توزيع النواب على المناطق والطوائف مرعياً، كما كان في السابق. وعينوا للانتخاب موعدا يومي الأحد والاثنين ٢١ و٢٢ ك٢، واذا حصل تعادل في الأصوات أعيد الانتخاب في ٢٧ و٢٨ منه.

---

(١) وقد دُعي المجلس الجديد لانتخاب هيأة مكتبه في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤. فارس سعاده: الموسوعة النيابية، الجزء الرابع، ص٩٩.

(٢) على أن تظل ولاية المجلس ٤ سنوات.

(٣) ألغى هذا التعديل نظام الإنتخاب بواسطة المندوبين الثانويين الذي ظلّ قائما من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٣٣.

نتائج الانتخابات

وجرت الانتخابات في موعدها المحدد دون حوادث تذكر، فكان المنتخبون بالنسبة الى الطوائف:

- ٥ موارنة: **حميد فرنجية، شبل عيسى الخوري، فريد الخازن، كميل شمعون، ميشال زكور.**
- ٤ سنّة: **خير الدين الأحدب، أمين المقدّم، محمد عبد الرزاق، أمين قزعون.**
- ٣ شيعة: **نجيب عسيران، فضل الفضل، صبري حماده.**
- ٢ ارثوذكس: **ابراهيم المنذر، نقولا غصن.**
- واحد كاثوليك: **الياس السكاف.**
- واحد دروز: **حكمة جنبلاط.**
- واحد أرمن: **وهرام ليليكيان.**
- واحد أقليات: **ايوب ثابت.**

أما بالنسبة الى المناطق فكانوا: ٣ عن بيروت، ٥ عن جبل لبنان، ٥ عن لبنان الشمالي، ٢ عن لبنان الجنوبي و٣ عن البقاع.

وكان النواب المعينون الذين كمل بهم العدد ٢٥: **شارل دباس، الامير خالد شهاب، الشيخ بشارة الخوري، اميل اده، ابراهيم حيدر، الأمير مجيد ارسلان، جبرايل خباز.**

رؤساء المجلس

توالى على هذا المجلس رؤساء ثلاثة: الأول **شارل دباس**، انتخب قبل ظهر الاثنين ٣٠ ك٢ سنة ١٩٣٤. الثاني **بترو طراد** انتخب في ٢٠ تشرين الثاني من السنة نفسها. الثالث **الأمير خالد**

شهاب انتخب في ٢٢ ت١ من سنة ١٩٣٥، وجدد انتخابه في ٢٠ ت٢ من سنة ١٩٣٦. أما نائب الرئيس فقد كان واحداً للرؤساء الثلاثة وهو **نجيب عسيران**.

بين الوفاة والاستقالة

وحدث في سياق هذا المجلس أن توفي من أعضائه في ١٧ ك٢ سنة ١٩٣٥ النائب **فضل الفضل**، ففاز بالنيابة بعده في ٣ آذار من السنة نفسها **بهيج الفضل** بأكثرية ١٢٢٨٤ صوتا ضد ٢٠٣١ صوتاً لعبد اللطيف الأسعد.

وكان **شارل دباس** اعتفى من النيابة في ٣ ت٢ سنة ١٩٣٤ فعين بدلا منه **بترو طراد** بموجب مرسوم أصدره رئيس الجمهورية (حبيب باشا السعد) في ١٥ ت٢ من السنة نفسها.

وفي ١٧ شباط ١٩٣٤ توفي نائب الشمال **شبل عيسى الخوري** فانتخب بدلا منه في ٢٥ آذار من السنة نفسها **نجيب حنا الضاهر** بـ١١٩٥٧ صوتاً من مجموع ١١٩٧٥.

ونصّب حبيب باشا السعد في دست الرئاسة بحفلة جميلة، واتخذ **عبدالله بيهم** معاوناً له في منصب أمين سر الدولة، الذي جعله قرار وقف الدستور مع مجلس المديرين، بمثابة رئيس مجلس وزراء.

استقال حبيب باشا بعد مرور السنتين من رئاسة الجمهورية فانتخب مجلس الـ٢٥ خلفاً له وبصلاحياته نفسها **اميل اده** في ٢٠ ك٢ ١٩٣٦. بأكثرية ١٥ صوتا ضد ١٠ أصوات نالها **بشارة الخوري**[1] وذلك بتاريخ ٢٠ ك٢ ١٩٣٦ واتخذ الرئيس الجديد

(١) تروي مذكرات بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص١٩٨، ان =

معاونا له **أيوب ثابت** لمنصب أمين سر دولة، بدلا من عبدالله بيهم المستقيل. وبصيرورة اميل اده رئيساً للجمهورية خلا منصبه النيابي في المجلس فدعي، لاشغاله في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٦ **الأمير خليل أبي اللمع**.

المجلس في عهد اده

وحفلت حياة المجلس النيابي في عهد رئاسة اميل اده للجمهورية بعدة حوادث وطنية نذكر منها:

١: رفعه المذكرات تباعاً الى السلطات الفرنسية يطالب فيها باعادة الدستور وتحقيق المطالب القومية والحفاظ على سلامة الأراضي اللبنانية.

٢: حين عرف المجلس بأن الفرنسيين يفاوضون السوريين لأجل عقد معاهدة معهم تحفظ أمانيهم الوطنية قدم، بالتعاون مع الرئيس اده، الى الكاي دورساي عريضة يسأل فيها اعطاء لبنان مثل ما تعطى سورية، فوعد خيراً. ومن ثم الف لجنة منه يرئسها الشيخ بشارة الخوري بحثت مع رئاسة الجمهورية والمفوضية العليا امر المعاهدة وضمنتها بنوداً تضمن استقلال لبنان وسيادته القومية وسلامة حدوده التاريخية وتساعده على الانخراط في عصبة الأمم. وقد وقع المجلس اللبناني هذه المعاهدة في ١٧

=الإقتراع جاء على الشكل التالي:

الدورة الأولى: اميل اده ١٣ صوتا وبشارة الخوري ١٢ صوتا.

الدورة الثانية: اميل اده ١٤ صوتا وبشارة الخوري ١١ صوتا.

بينما محاضر مجلس النواب تؤكد النتيجة التي ذكرها لحد خاطر. فارس سعاده: الموسوعة النيابية، الجزء الرابع، ص١٩٠.

ت٢ من سنة ١٩٣٦[1] بين مظاهرات الفرح، ولكن المجلس الفرنسي لم يوقعها فبقيت غير نافذة المفعول.

٣: وأحدث اقرار هذه المعاهدة في حينه اضطراباً في الأفكار في بيروت وطرابلس كاد يؤدي الى فتنة طائفية ذرت قرنها في يومي الأحد والاثنين ١٥ و١٦ ت٢ من سنة ١٩٣٦. فسارع على الاثر الشيخ بشارة الخوري وصحبه من أعضاء المجلس من مختلف الطوائف الى تلافي الامور وتبادل الزيارات بين البسطة والجميزة، منادين بوجوب التضامن لما فيه مصلحة الوطن الذي هو لجميع أبنائه على السواء. ومن ثم ركد الهياج وعاد الاطمئنان الى النفوس، وكان بعد ذلك لبعض كرام المسلمين فضل في رتق الفتق واستتباب الراحة واجماع الأمة على ما فيه مصلحة الوطن وسلامة أوضاعه.

احداث أخرى

وفي ٤ ك٢ من سنة ١٩٣٧ أصدر المفوض السامي الكونت **دي مارتل** قراراً أعاد فيه للبلاد حياتها الدستورية، وبموجبه حق لرئيس الجمهورية أن يبقى في منصبه ٣ سنوات وللمجلس ٤.

وفي ٥ ك٢ ١٩٣٧ كلف **السيد خير الدين الأحدب** تأليف وزارة دستورية. وتقدم الرئيس الجديد من المجلس ببيانه الوزاري في ٢ شباط. لكنه لم ينل الموافقة الا بأكثرية ١٣ صوتاً ضد ١٢. وعلى الأثر تألفت معارضة في المجلس رئيسها **الشيخ**

(١) تجدر الاشارة الى ان الرئيس اميل أده قد وقع هذه المعاهدة مع المفوض السامي الكونت دي مارتيل في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦. روبير أبيلا: أطوار الحكم في لبنان، ص١٣.

بشارة الخوري، ثم تحولت هذه المعارضة الى كتلة حزبية باسم الكتلة الدستورية، ومما نذكره: أن رئيس هذه الكتلة سافر يومئذ الى فرنسة ورافق المفوض السامي في عودته. فأقامت له الكتلة مهرجان استقبال في عاليه، وحين شاء الموكب دخول المدينة عند خان الشيخ، تصدى له رجال الدرك يريدون توجيهه الى منزل رئيسه عن طريق المشرح. وقد حدث بسبب ذلك مشادات عنيفة ووضع رجال الأمن في ما بعدها محاضر يتهمون فيها بعض المرافقين، ومنهم الان من يشغلون المناصب المرموقة في الدولة بالشتم والتهديد والعصيان والتحريض على الفتنة. ولكن تلك المحاضر بقي اكثرها حبراً على ورق كما هي عادة حكوماتنا غالباً مع المتنفذين وأصحاب المقامات.

وفي ٦ تشرين الأول من سنة ١٩٣٧ أصدر المفوض السامي قراراً بمادة وحيدة جعل فيه مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات لا يجوز تجديدها، وقراراً آخر رفع فيه عدد النواب الى ٤٢ منتخبين و٢١ معينين بحيث يتألفون جميعاً من ٦٣ نائباً.

حل المجلس لاصطدامه بالوزارة

ووضع المجلس النيابي اقتراحاً بسحب الثقة من الوزارة الاحدبية وقعه ١٣ من أعضائه[1]. وكان المفوض السامي يومئذ السيد **دي مارتل** غير راغب في وقوع أزمة وزارية عملا بتعليمات واردة اليه من باريس، فسعى مع رئاسة الجمهورية بابقاء الحال على ما كانت عليه، ولكن المجلس لم يرضخ، ولمداواة الحالة، استقالت الوزارة، وكلف الأحدب اعادة

(١) من أصل ٢٥ نائبا.

تأليفها ولكن النواب لم يبدلوا موقفهم منها، عندئذ لم تر السلطات العليا من علاج الأزمة سوى حل المجلس، فصدر بذلك مرسوم جمهوري مؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٣٧، ومشتمل على الدعوة لانتخابات جديدة، يوم الأحد الواقع في ٢٤ تشرين الأول من السنة الآنفة الذكر.

مجلس الـ٦٣ وهو الرابع

في ٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٧ وزعت الحكومة المقاعد النيابية على المناطق والطوائف[1]، ومن ثم اخذت ترسل البلاغات تباعاً، تذكر فيها الناخبين بما يوجبه عليهم القانون في يوم الانتخاب من الامتناع عن حمل السلاح واتيان أي شيء يؤذن باغراء او غش، أو رشوة أو اثارة أفكار، كالتجمعات والخطب المثيرة، والقاء المفرقعات، واطلاق العيارات النارية، والصراخ والمناداة في الأزقة، وكل ما يسبب هياجاً، أو يحول دون حرية الناخب، متهددة المخالفين بالعقاب.

وكان المرشحون لتلك المقاعد جيشاً كبيراً، بلغ عدده ٥٩١. وقد عمدت الحكومة فيما بعد الى فرض الضمانة المالية لتحول دون ازدياد هذا الجيش تضخما لدن كل ترشيح.

الحوادث في يوم الانتخاب

وفي ٢٤ الشهر المذكور جرت الانتخابات في المراكز المحددة لها، فكانت على الإجمال دالة على نضج اكيد في الشعب، وعلى يقظة الحكومة وسهرها على تسهيل حرية

(١) فبلغ عددهم ٤٢ نائبا منتخبا و٢١ معينا.

الناخبين، ولم تقع الا حوادث عادية بين الموالين للحكومة والمعارضين لها، نذكر منها:

حادث في زقاط البلاط اصيب فيه أحدهم بجراح سليمة، وحادث في محلة النهر بين حزب الطاشناق الموالي للحكومة وحزب الهاشناق المعارض لها، تبودل فيه رجم الحجارة، فأصيب بعضهم، وبينهم عدد من رجال الدرك، بجراح ليست بذات بال.

وحدث بعض الضغط من الموالين في البسطتين، فانسحب المعارضون احتجاجاً ولكن احتجاجهم لم يجدهم نفعاً.

ورجحت كفة المعارضين في جبل لبنان، وتم الانتخاب فيه بهدوء. ومثل ذلك جرى في البقاع والجنوب والشمال حيث تضاءل عدد المعارضين. وحاول بعضهم تحطيم صندوق الاقتراع في برج البراجنة، فوقع بسبب ذلك اشتباك انجلى عن بعض الجرحى، وبقي الصندوق سليما، ونشب عراك في حوش حالا أصيب فيه احد المنتخبين برصاصة، وكانت جميع الاصابات بسيطة لا يؤبه لها.

أسماء النواب المنتخبين

وفي ٢٥ الشهر المذكور عرفت النتائج الرسمية للانتخابات فكانت على الوجه التالي:

بيروت ٦: **جورج تابت، حبيب أبو شهلا، عبدالله اليافي، سليم اللبابيدي، شفيق ناصيف، خسروف توتونجيان.**

عن جبل لبنان ١٢: **احمد الحسيني، احمد الخطيب، حكمة جنبلاط، سليم تقلا، كميل شمعون، زخيا طوبيا، الأمير مجيد**

ارسلان، خليل ابو جودة، فريد الخازن، ابراهيم منذر، اسكندر البستاني، روكز أبو ناضر.

عن لبنان الشمالي ٩: **راشد المقدم، شفيق كرامه، محمد عبد الرزاق، خالد عبد القادر، نجيب حنا الضاهر، يوسف اسطفان، حميد فرنجية، واكيم البيطار، نقولا غصن.**

عن لبنان الجنوبي ٨: **الامير خالد شهاب، أحمد الأسعد، نجيب عسيران، يوسف الزين، كاظم الخليل، رشيد بيضون، يوسف سالم، مارون كنعان.**

عن البقاع ٧: **الياس السكاف، موسى نمور، نجيب نكد، نسيب الداود، ابراهيم حيدر، محمد أمين قزعون، صبري حمادة.**

النواب المعينون:

وعلى اثر الانتخاب صدر المرسوم ١٣٦٨ تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٧ القاضي بتعيين ثلث النواب لمدة هذه الدورة الاشتراعية المحددة من ٢٦ ت١ ١٩٣٧ حتى ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩٤١، وهذه أسماؤهم حسب ورود ذكرهم في المرسوم:

عن الموارنة: **الشيخ بشارة الخوري، الامير خليل ابي اللمع، جواد بولس، الدكتور الياس عاد، توفيق عواد، شارل عمون، ابراهيم عازار.**

عن السنّة: **خير الدين الاحدب، نصوح الفاضل، كمال جبر، محيي الدين النصولي.**

عن الشيعة: **بهيج الفضل، الامير رشيد الحرفوش، علي العبدالله.**

عن الارثوذكس: **بترو طراد، جبران التويني، خليل كسيب.**

عن الكاثوليك: **جبرايل خباز.**

عن الأقليات: **الدكتور أيوب تابت.**

عن الأرمن: **واهرام ليليكيان.**

عن الدروز: **رشيد جنبلاط.**

رئيس المجلس ونائبه

وفي جلسة الافتتاح اقترح بعضهم ان تكون رئاسة المجلس لأحد نواب الشيعة، فلم يصادف هذا الاقتراح اعتراضاً، لكن التصويت أسفر عن فوز **بترو طراد** بالرئاسة باكثرية ٣٦ صوتا ضد ٢٤، نالها **صبري حمادة**، وانتخب لنيابة الرئاسة **نجيب عسيران** كالعادة وتكرر انتخاب الرئيس ونائبه نفسهما في دورة تشرين الأول سنة ١٩٣٨.

واستقالت وزارة الأحدب بعد انعقاد المجلس[١]، فكلف الأحدب تأليفها للمرة الرابعة. وكانت وزارته في هذه المرة ائتلافية من حزبي الموالين والمعارضين[٢].

وفي عهد هذه الوزارة حلت منظمات القمصان البيض (الوحدة اللبنانية) والنجادة والكتائب[٣]. وبسبب ذلك قامت تظاهرات صاخبة استعمل فيها **كولومباني** مدير الأمن العام العنف

(١) انعقد المجلس النيابي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٨.

(٢) صدر مرسوم التأليف في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٨، ومثّل الموالون: الرئيس خير الدين الأحدب والوزراء: حبيب أبو شهلا وجورج تابت وابراهيم حيدر. ومثّل المعارضون الوزراء: موسى نمور وسليم تقلا ومجيد ارسلان. بشارة الخوري، المرجع السابق، ص٢٢٧.

(٣) صدر قرار الحل بمرسوم يحمل الرقم ١٤٧٤، تاريخ ١٧ تشرين الثاني ٩٣٧. فارس سعاده: الموسوعة النيابية، الجزء الرابع، ص٣١٧-٣١٨.

مع شبان الكتائب بصورة خاصة وساق بعضهم الى السجن. وقد انكر المجلس عمل الحكومة هذا، وعده مخالفاً للحريات لا سيما والمنظمات المحلولة وفي مقدمتها الكتائب كانت معروفة باخلاصها للبنان، بينما كانت هناك أحزاب وجمعيات سرية تتآمر على الوطن، وليس من يسألها أو يمسها بسوء، وقد تجاهلت الكتائب مرسوم الحل، وتابعت نشاطها السياسي.

وفي ١٩ آذار سنة ١٩٣٨ استقالت وزارة الأحدب الخامسة[١] وقامت بأعباء الحكم بعدها وزارة **الأمير خالد شهاب**[٢]. وفي عهدها سافر رئيس الجمهورية (**اميل اده**) الى فرنسا يوم الخميس ٢٣ حزيران. وقد عهد اليه المجلس النيابي ببحث شؤون المعاهدة والعمل على اقرارها في المجلس النيابي الفرنسي، فيما اذا رأى الفرصة مؤاتية. ولكن النواب الفرنسيين غضوا عنها ولم يبرموها، فبقيت كما قلنا سابقاً غير نافذة المفعول.

وتلت الوزارة الشهابية وزارة **عبدالله اليافي** في اول تشرين الثاني ١٩٣٨. فكانت وزارة خماسية مؤلفة من أحزاب ثلاثة: **الدستوريون** (حزب الشيخ بشارة الخوري) **والاتحاديون** (حزب

(١) شكّل خير الدين الاحدب ٥ وزارات متتالية:
* الاولى من ٤ ك٢ ١٩٣٧ حتى ١٤ اذار ١٩٣٧.
* الثانية من ٤ اذار ١٩٣٧ حتى ١٠ تموز ١٩٣٧.
* الثالثة من ١٠ تموز ١٩٣٧ حتى ٣٠ ت١ ١٩٣٧.
* الرابعة من ٣٠ ت١ ١٩٣٧ حتى ١٣ ك٢ ١٩٣٨.
* الخامسة من ١٤ ك٢ ١٩٣٨ حتى ١٩ اذار ١٩٣٨.

روبير أبيلا: أطوار الحكم في لبنان، ص٧١-٧٢.

(٢) صدر مرسوم التأليف في ٢١ آذار واستمرت في الحكم حى ٢٤ ت١ ١٩٣٨.

ابي شهلا- اده) **والمستقلون** (حزب موسى نمور)[١]. وفي عهدها جاء المفوض السامي السيد **غبريال بيو** الذي وصل الى بيروت في ١٢ كانون الثاني من سنة ١٩٣٨ وكان من برنامجه تصغير جهاز الحكومة والحد من السلطات التشريعية في سورية ولبنان.

واذ شعر الدستوريون بنياته هذه، استقال وزيراهم من الوزارة اليافية وهما **حميد فرنجية وصبري حمادة** احتجاجاً واضطرا الوزارة برمتها الى الاستقالة. ولكن رئيس الجمهورية عاد فعهد برئاستها الى عبدالله اليافي نفسه، فألفها في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٩ متعاوناً مع الاتحاديين والمستقلين فحسب، وامتد حكم هذه الوزارة الى أن اعلنت الحرب العالمية الأخيرة. واستطرد الفرنسيون شل الحياة الدستورية في لبنان دفعة جديدة.

ومن اخص ما قام به النواب في عهد هذه الوزارة اقتراح أحدهم النائب **توفيق عواد** انشاء جيش لبناني، وذلك في جلسة ١٥ نيسان من سنة ١٩٣٩، واعتراض آخر على فكرة المفوض السامي بتقليل عدد النواب محتجاً بأن الحكومات في عهد مجلس الـ٢٥ نائباً كثيراً ما كانت تحكم باكثرية صوت واحد أو

(١) تشكلت حكومة عبدالله اليافي، في ٣١ ت١ ١٩٣٨ وبقيت في سدة الحكم حتى ٢١ كانون الثاني ١٩٣٩، من ٦ أعضاء هم:

عبدالله اليافي رئيسا للحكومة ووزيرا للعدل.

خليل كسيب وزيرا للداخلية والدفاع الوطني.

حميد فرنجيه وزيرا للمالية والخارجية والإقتصاد.

روكز ابو ناضر وزيرا للتربية والصحة والبرق والبريد.

صبري حماده وزيرا للأشغال العامة والزراعة.

روبير أبيلا: أطوار الحكم في لبنان، ص٧٣.

نصف صوت، فضلا عن أن التمثيل الطائفي لم يكن بالامكان جعله كاملا مرضياً في مجلس صغير لبلد كلبنان متعدد الطوائف متفرق الآراء والمنازع.

وفي تموز ١٩٣٩ اتهم احد الوزراء بزراعة الحشيش، والجئ الى الاستقالة. واتخذ المفوض السامي تلك التهمة ذريعة للتدخل في شؤون الحكم. وفي أول ايلول من السنة نفسها اعلنت الحرب فوضعت قوى الأمن في البلاد في يد السلطة العسكرية. وفي ٢١ ايلول ١٩٣٩ أي بعد وقوع الحرب بنحو عشرين يوماً أصدر المفوض السامي قراراً عطل فيه مواد الدستور المتعلقة بممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية. وبذلك فض مجلس الوزراء ومجلس النواب واستعيض عنهما بمجلس مديرين يرئسه امين سر دولة والى جانبه مستشار فرنسي كاد يستأثر بالسلطات جميعاً.

وعهد بامانة سر الدولة الى **عبدالله بيهم** وبالمستشارية الى **شوفلر**. وقد تمركز كلاهما في السرايا في ديوان الرئاسة دون استئذان الرئيس اميل اده، الذي نقله بعض الفرنسيين الى بناية السيد يوسف افتيموس في رأس بيروت. فلبث هناك الى ان استقال في ٤ نيسان ١٩٤١.

وتولى بعده رئاسة الدولة **الفرد نقاش** في ٩ نيسان ١٩٤١ على عهد **الجنرال دانتز**[١]. فعيّن الرئيس نقاش وكلاء لأمانة سر الدولة في ١٠ نيسان اعتبرت مهماتهم مماثلة لمهمات الوزراء[٢].

---

(١) وصل الجنرال دانتز إلى بيروت في ١٩ كانون الأول ١٩٤٠ وبقي في هذه البلاد حتى ١٤ تموز ١٩٤١.

(٢) أصدر الرئيس النقاش مرسومه الأول في ١٠ نيسان ١٩٤١ وقضى بتعيين =

ثم عاد واتخذ له وزارة برئاسة **احمد الداعوق** في ١ كانون الأول من السنة نفسها. فوزارة أخرى يرئسها **سامي الصلح** في ٢٧ تموز ١٩٤٢. وقام بعد الفرد نقاش في ١٨ اذار من سنة ١٩٤٣ الدكتور **ايوب ثابت** الذي كان عهده، على قصره، حافلا بتطورات خطيرة في حياتنا الاستقلالية اهمها نداء **الجنرال كاترو** الذي وجهه الى اللبنانيين من محطة الاذاعة ومن أخص ما قال فيه:

«ان فرنسا اتفقت وانكلترة على ضمانة الاستقلال اللبناني وعلى **ذلك** فسيعاد الى لبنان دستوره وحكومته ومجلسه، وان السلطة الفرنسية ستتنحى حالا بعد انتخاب رئيس جمهورية لبنان الدستوري».

=وكلاء الوزارات كالتالي:

* «عيّن السيد أحمد الداعوق، وكيل وزارة الأشغال العامة والبرق والبريد مع لقب نائب رئيس المجلس.

* عيّن السيد جوزف نجار وكيل وزارة المالية والإعاشة.

* عيّن السيد فيليب بولس وكيل وزارة التربية والشباب.

* عيّن الدكتور فؤاد عسيران وكيل وزارة الإقتصاد الوطني والصحة العامة.

* تبقى إدارة الداخلية في عهدة رئيس الوزراء». فارس سعاده، المرجع السابق، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

العهد الاستقلالي

في سنة ١٩٤٣ كانت فرنسة قد نهكتها الحرب، فاخذت الاصابع المخفية تلعب ما حولها لتثير عليها الافكار وتخرجها من هذه الديار بحجة استئثارها بالسلطة وحرمان ابناء البلاد حكمهم الذاتي. ولم تُخْفَ تلك المساعي على **الجنرال كاترو**، فبادر للحال الى اعلان حدث جديد في لبنان، بعد احتلال الديغوليين والانكليز البلاد اثر استسلام قوات فيشي، قرر فيه عودة الدستور المنشور في ايار ١٩٢٦، والمعدل في ١٩٢٧ و١٩٢٩، وتعيين حكومة موقتة عهد برئاستها الى الدكتور **ايوب ثابت**، بصفته رئيس دولة يشرف على الانتخابات لمجلس نيابي مؤلف من ٥٥ نائباً كلهم منتخبون، بعد أن ألغى مبدأ التعيين، وايد مبدأ المحافظة على حقوق الطوائف والمناطق. حتى اذا اجتمع المجلس قام هو بدوره بانتخاب رئيس الجمهورية، ومن ثم يعود الجهاز الحكومي الى عمله المعتاد الموافق للدستور والقوانين المرعية الإجراء.

مجلس الـ٥٥ وهو الخامس

واستقالت على الاثر وزارة **سامي الصلح**، فتقاسم الدكتور **ايوب ثابت** مع **الامير خالد شهاب وجواد بولس** جميع الوزارات قصد تأمين أعمالها ريثما تقوم وزارة اصيلة. وبقي **عبدالله بيهم**

اميناً للسر العام. لكن الخلاف على توزيع المقاعد النيابية حمل **الجنرال كاترو** على اقالة الرئيس ثابت وتولية **بترو طراد** مكانه في ٢١ تموز ١٩٤٣[1]. وفي هذا العهد وزعت المقاعد النيابية على المناطق والطوائف، وضرب للانتخاب موعد هو يوم الأحد الواقع فيه ٢٩ آب، على ان يفتح الاقتراع في الساعة الثامنة ويختتم في الساعة الرابعة بعد الظهر.

طريقة الاقتراع

اعلنت الحكومة الطريقة المتبعة في الاقتراع وفقاً لقانون الانتخاب المعدل. منها: أن يكون لكل قلم رئيس، وامين سر، وعدد من المعاونين، وتوضع على المنضدة نسخة رسمية من لائحة الناخبين التي لا يجوز لاحد ان يشترك في الاقتراع ان لم يكن اسمه مقيداً فيها، وعلى كل ناخب عند وضع ورقته ان يبرز تذكرة احصائه ويقدمها للرئيس، الذي يقرأ اسمه عالياً، فيبادر المعاون المسلمة اليه لائحة الناخبين او الشطب بالبحث عن اسمه فيها، ومتى وجده يعلن ذلك جهراً وحينئذ يتقدم الناخب وقد ثبتت هويته ويدفع ورقة اقتراعه وهي مطوية للرئيس فيدخلها هذا في صندوق الاقتراع وهي مطوية أيضاً، وبهذه الاثناء يوقع المعاون اسمه الى جانب اسم الناخب، في قائمة الناخبين، ويبصم كاتب آخر ظهر تذكرته بالختم الخاص، الحامل اسم المركز وموعد الدورة وتاريخ اليوم ويرجعها اليه فيغادر الغرفة في حال سبيله. وعلى هذا النحو يجري اقتراع كل الناخبين.

واذا وجد عند نهاية الاقتراع امام غرفة الأعمال ناخبون لم

---

(١) بشاره الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص ٢٥٢.

يتمكنوا من الدخول للتصويت، كان للرئيس ان يجمعهم في محل خاص في داخل غرفة الاقتراع أو خارجها تحت نظارة الدرك ويداوم على قبول تصويتهم مهما بلغ عددهم. اما الذين يحضرون بعد الساعة الأخيرة فلا يقبل لهم اقتراع.

وتجمع الأوراق التي لا يعمل بها في غلاف خاص يختم ويوقع عليه اسم رئيس المركز ومعاونيه ويضم الى المحضر وهي هذه: الأوراق البيضاء، الأوراق التي لا تدل دلالة كافية على الأسماء المقيدة فيها، الأسماء المشتملة على توقيع صاحبها أو ما يدل على هويته، الأوراق المكتوب عليها علامات مهينة للمرشحين او لغيرهم، الأوراق الحاملة اسم اشخاص غير مرشحين بصورة قانونية.

واذا وجدت على ورقة اسماء زائدة من العدد المعين للنواب الذين يراد انتخابهم في المنطقة الانتخابية، يبدأ باعتبار الاسماء الأولى اللازمة لاتمام العدد حسب الطوائف، وتهمل الأسماء الزائدة.

أما إذا كان العد ناقصاً فيكتفي بقيد هذا العدد شرط أن يراعى فيه التوزيع الطائفي.

نتائج الانتخابات

وجرت الانتخابات هذه سنة ١٩٤٣ في دورتين نجح في الأولى منهما، وتاريخها ٢٩ آب، ٤٥ نائباً، وبقي عشرة تعادلت أصواتهم: ٩ في جبل لبنان وواحد في الجنوب. فجرى الاقتراع عليهم في الأحد التالي الواقع فيه ٥ ايلول. وهذه أسماء الفائزين في الدورتين:

في بيروت ٩ : **الفرد نقاش، ايوب تابت، صائب سلام، سامي الصلح، عبدالله اليافي، حبيب أبو شهلا، محمد بيضون، موسيس دركلوسيان، هراتشيا شامليان.**

في جبل لبنان ١٧ : **اميل اده، وديع الأشقر، اسعد البستاني، الشيخ بشارة الخوري، جورج زوين، امين السعد، كميل شمعون، جورج عقل، اميل لحود، وديع نعيم، مجيد ارسلان، جميل تلحوق، كمال جنبلاط، كبريال المر، سليم تقلا، أحمد الحسيني، عبد الغني الخطيب.**

في لبنان الشمالي ١٢ : **يوسف اسطفان، وهيب جعجع، بطرس الخوري، يوسف ضو، حميد فرنجية، محمد العبود، كمال العلي، عبد الحميد كرامي، محمد المصطفى، سعدي المنلا، يعقوب الصراف، نقولا غصن.**

في لبنان الجنوبي ١٠ : **احمد الأسعد، رشيد بيضون، كاظم الخليل، محمد الفضل، علي العبدالله، عادل عسيران، مارون كنعان، نسيب غبريل، يوسف سالم، رياض الصلح.**

عن البقاع ٧ : **صبري حمادة، ابراهيم حيدر، يوسف الهراوي، نسيب الداود، أديب الفرزلي، هنري فرعون، رفعت قزعون.**

انتخاب رئيس الجمهورية

ومن أخص أعمال هذا المجلس في جلسة ٢١ ايلول اختياره **صبري حمادة** لرئاسته في دورته الأولى، **ونقولا غصن** لنيابة الرئاسة، وانتخابه **الشيخ بشارة الخوري** رئيساً

للجمهورية[١].

وفي جلسة ٢٣ ايلول حضر امامه رئيس الجمهورية الجديد وأدّى يمين الاخلاص للدستور، وتقدمت منه في ٧ تشرين الأول وزارة **رياض الصلح** ببيانها الوزاري واولاها ثقته.

ومن الأحداث الجسام في عهده اعتقال الفرنسيين رئيس الجمهورية وأعضاء الوزارة[٢]، وتعيينهم **اميل اده** رئيساً لحكومة لبنان بلقب رئيس دولة[٣]، مما أدى الى غضبة البلاد وتوالي

---

(١) ترأس الجلسة النائب جورج زوين، رئيس السن. وجاءت نتيجة الإقتراع كالتالي: المقترعون ٤٧، انتخب ٤٤ منهم بشاره الخوري لرئاسة الجمهورية، وظهرت ثلاث ورقات بيضاء. وغاب عن الجلسة النواب: اميل اده وكمال جنبلاط واسعد البستاني وجورج عقل واحمد الحسيني وعبد الغني الخطيب وجميل تلحوق (كتلة وطنية) وايوب تابت (مستقل). اما جورج زوين وامين السعد (كتلة وطنية) فقد حضرا الجلسة وانتخبا بشاره الخوري.

وكان في مقاعد الحكومة عبد الله بيهم أمين سر الدولة، وتوفيق لطف الله عواد معاونه ورئيس الدولة بترو طراد.

بشاره الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثاني، ص١٥؛ ومنير تقي الدين: لبنان!... ماذا دهاك، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٩، ص٤٢.

(٢) والنائب عبد الحميد كرامه. منير تقي الدين: لبنان!... ماذا دهاك، ص٥٩.

(٣) وذلك بموجب قرارين صادرين عن المفوض السامي جان هللو بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣، جاء فيهما: اعتبار تعديل الدستور في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ غير شرعي وبالتالي لا مفعول له؛ حل مجلس النواب؛ تعليق الدستور؛ تعيين اميل اده رئيسا للدولة ورئيسا للحكومة.

وأصدر اميل اده المرسوم رقم ٢ تاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣، جاء فيه:

«مادة أولى: يعاون رئيس الدولة مجلس حكومي مؤلف من:

١- نصري حداد مدير المالية

جورج مراد مدير الداخلية

أشرف الأحدب مدير النافعة

يوسف شمعون مدير التربية الوطنية =

الاضرابات والاحتجاجات وتدخل بعض الدول في معالجة تلك المشاكل. وعمدت لجنة التحرر الفرنسية في الجزائر الى تقرير الافراج عن المعتقلين، واعادة الحياة الدستورية الى لبنان، وعزل السيد **هللو** من منصبه وتعيين خلف له **الجنرال بينه** الذي كان آخر مندوب لفرنسة في هذه البلاد.

ابدال العلم وتعديل الدستور وتسلم المصالح

وعلى اثر تلك الحوادث كان للمجلس النيابي اثر بالغ في ما قامت به الحكومات اللبنانية المتتابعة المؤلفة في عهده من **رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسامي الصلح وسعدي المنلا** من انقلابات وطنية خطيرة هذا أهمها:

١: تغيير العلم اللبناني[1] ووضعه في شكل لا يمت بصلة

= حليم النجار مدير الزراعة
اندره التويني مدير التموين
راشد طباره مدير التجارة والصناعة.
٢- ومن محافظي الألوية:
شفيق الحلبي محافظ بيروت
فؤاد البريدي محافظ جبل لبنان
كميل شدياق محافظ لبنان الشمالي
ناظم عكاري محافظ البقاع
فريد حبيب محافظ لبنان الجنوبي.
٣- مندوب عن المراقبة العامة للدوائر الإدارية: صبحي حيدر مدير مراقب».
إلا أن البعض من هؤلاء رفض قبول التعيين وكتب بذلك إلى حكومة بشامون. راجع: منير تقي الدين: لبنان!.. ماذا دهاك، ص٦٥-٦٦ و٧٤ و٣١٢.

(١) جاء في كتاب منير تقي الدين: لبنان!... ماذا دهاك، ص٧٨، ان فكرة تغيير العلم اللبناني وتحريره من الألوان الفرنسية كانت مختمرة في النفوس، فضلا =

الى انتداب أو حماية.

٢: تعديل بعض مواد الدستور تعديلا يتلاءم ومعنى الاستقلال الصحيح

٣: تسلم الصلاحيات من المنتدبين وتحرير لبنان من كل قيد اجنبي واحتلال استعماري.

٤- جلاء الجيوش الاجنبية وتأليف جيش لبناني في مكانها كامل العدة والعدد وانشاء وزارة للدفاع الوطني ونصب لوحة تذكارية للجلاء على صخور نهر الكلب.

=عن أن الحكومة في بيانها الوزاري أشارت إلى عزمها على تحقيق هذه الفكرة. وفي جلسة مجلس النواب التاريخية المنعقدة في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ قرّ رأي النواب السبعة (الرئيس صبري حماده وهنري فرعون وصائب سلام ورشيد بيضون ومارون كنعان ومحمد الفضل وسعدي المنلا) على جعل العلم اللبناني أرزة خضراء في بياض محفوف بالأحمر.

وذكر منير تقي الدين في كتابه الآخر: الجلاء، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٦، ص١١، ان هنري فرعون اقترح ألوان العلم الجديد. ويؤكد السفير النمساوي آرثر برايشا - فوتييه Arthur Breycha-Vautier هذا الزعم. ويعزو ايضا اختيار الوان العلم اللبناني الى هنري فرعون، الذي كان لأحد أجداده فضل رفع علم النمسا (احمر - ابيض - احمر) في مصر من قبل. آرثر برايشا - فوتييه: النمسا والشرق العربي، ترجمة يونس ابراهيم التميمي، المطبعة الاقتصادية، عمان، الاردن ١٩٨١، ص٥٥، حاشية ١٢.

هذا في حين ان الشيخ ابراهيم المنذر يذكر في كتابه: حديث نائب، بيروت ١٩٧٥، ص٣٦١-٣٦٢، انه اعترض بشدة سنة ١٩٢٦ في المجلس النيابي على الوان العلم (ازرق فأبيض فأحمر أقساما عمودية متساوية تمثل الارزة في القسم الابيض منه) وطلب ان تجعل الارزة على قماش أبيض وعلى جانبيه اللون الأحمر.

الا ان المجلس وافق على الوان الدولة المنتدبة ما عدا «المنذر والداعوق وبيهم وخالد».

٥ : التعاون الى ابعد مدى مع الاقطار المجاورة واشتراك لبنان في مؤتمر نشاص وموافقته على ميثاق جامعة الدول العربية وتوليه ارسال الممثلين الدبلوماسيين منه الى الخارج.

حوادث خطيرة أخرى في عهد هذا المجلس

وقد وقعت عدة حوادث خطيرة في عهد هذا المجلس نذكر منها:

١ : اعلان لبنان الحرب على المحور في ٢٧ شباط ١٩٤٥[١].

٢ : الثورة السورية ضد فرنسة واثرها في لبنان ونهوض المجلس الى المطالبة بالاستقلال والسيادة القومية واحتجاجه على فرنسة لارسالها بعض فرق عسكرية الى لبنان قبل أن تفاوض في ذلك الحكومة اللبنانية وتنال منها الموافقة الصريحة على ما اعتزمته.

٣ : رفع المجلس النيابي الحصانة النيابية عن النائب **رفعت قزعون** لاتهامه بتهريب الأسلحة الى اليهود، مما أدى الى الحكم عليه بالسجن ١٥ يوماً في المحكمة العسكرية.

٤ : انتقال الحكومة اللبنانية الى السرايا الكبيرة، بعد ان غادرها **الجنرال بينه**، آخر مندوب لفرنسة في لبنان، عائداً الى وطنه، وتحرر لبنان تماماً من أي حكم اجنبي.

٥ : تصديق قانون العمل والموافقة على انشاء المطار الدولي والغاء المحاكم المختلطة...

---

(١) منير تقي الدين: الجلاء، ص ١٠٢.

حوادث طارئة على داخلية المجلس

بعد مقتل نائب الشمال **وهيب جعجع** برصاصة عارضة[١] انتخب بدلا منه في ٢٣ نيسان ١٩٤٤ **يوسف كرم** واقيم له عند مقدمه الى بيروت في ٢٧ منه مهرجان شعبي تحول الى تظاهرة سقط فيها بعض القتلى والجرحى. وقد وقف المجلس من تلك الحوادث موقفاً وطنياً عادلا لطف كثيراً من تكهرب الجو وحال دون وقوع ما كاد يؤدي اليه ذلك الحادث من تفرقة وشقاق في صفوف المواطنين[٢].

وفي التاريخ نفسه انتخب نائبان جديدان للمجلس هما **خليل ابو جوده وفريد الخازن** بدلا من الرئيسين الخوري واده وكان هذا الثاني قد نحي عن النيابة لسبب تغني معرفته عن ذكره[٣].

---

(١) جاء في كتاب بشاره الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثاني، ص٧٨، ان النائب وهيب جعجع «قضى ضحية حادث مؤلم اذ كان يقلب مسدسا فأطلق وأصابته الرصاصة برأسه».

(٢) لمزيد من التفصيل راجع: بشاره الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثاني، ص٨٦-٨٩. ومنير تقي الدين: الجلاء، ص٥٨-٦٤.

(٣) أثيرت قضية الرئيس اميل إده بعد الإفراج عن المعتقلين وتحقيق الإستقلال. فاعتبر البعض أنه خرق الدستور اللبناني بقبوله رئاسة الدولة تعيينا من قبل السلطة الفرنسية، وأراد معاقبته. لهذا تقدم النائب اميل لحود في جلسة ٣١ آذار ١٩٤٤ من المجلس النيابي بحل وسط «يحفظ كرامة لبنان دون أن يصاب الرئيس اده بانتقام». فجاء الاقتراح - الحل، بالشكل التالي:
«لما كانت المادة ٢٨ من القرار رقم ٢ الصادر في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ تنص على أن كل عضو من أعضاء المجلس النيابي يعين أو يرقى إلى وظيفة عامة ذات راتب يعد منفصلا من المجلس بمجرد قبوله لها، ولما كان السيد اميل اده قبل أن يعين بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ في وظيفة عامة وأن يمارسها، لهذه الأسباب يقرر مجلس النواب اعتبار السيد اميل اده منفصلا عن =

وفي ١١ كانون الثاني من سنة ١٩٤٥ توفي **سليم تقلا** وفي ٤ اذار من السنة نفسها انتخب خلفاً له شقيقه **فيليب تقلا**. كما جددت الرئاسة **لصبري حمادة** في جلسة ١٨ ت١ سنة ١٩٤٥ ونيابة الرئاسة **لنقولا غصن**.

أما في جلسة الافتتاح بتشرين الأول من سنة ١٩٤٦ فقد انتخب للرئاسة **حبيب ابو شهلا** ولنيابة الرئاسة **كاظم الخليل**، واستمر هذان في منصبهما حتى حل المجلس.

ولما كلف **رياض الصلح** تأليف الوزارة الاستقلالية السابعة[1] اتخذ صبري حمادة فيها وزيراً للداخلية. فكانت النتيجة ان اقدم ثلاثة من نواب الشيعة على تقديم استقالتهم احتجاجاً على ما رأوه في ذلك من قصد ترجيح كفته عليهم في الانتخابات القابلة. لكن استقالتهم لم تقبل واستعملت الوسائط الناجعة لاسترضائهم.

حل المجلس وتعيين موعد الانتخابات القابلة

وبينما كان المجلس النيابي يوم ٨ نيسان من سنة ١٩٤٧ يعقد احدى جلساته اذا برئيسه **(ابو شهلا)** يفاجئه بقراءة رسالة من رئيس الجمهورية يعلنه فيها اتخاذ مرسوم بحله بالاتفاق مع

=المجلس وإبلاغ الحكومة قراره هذا للعمل بمقتضاه». فأقرّ المجلس النيابي هذا الاقتراح بأكثرية ٣٥ صوتا. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثاني، ص٨١-٨٢.

(١) تولت الحكم بين ١٤ كانون الأول ١٩٤٦ و٧ حزيران ١٩٤٧. وقد أطلق عليها اسم وزارة الجبابرة الإئتلافية. راجع بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الجزء الثاني، ص٢٧٨-٢٨٠ و٣٢٧.

مجلس الوزراء وفاقاً للدستور[1]، وان الغاية من هذا الحل تقديم موعد الانتخابات. وبعد الرسالة قرأ المرسوم القاضي بذلك وقد عين فيه ٢٥ ايار من تلك السنة ١٩٤٧ موعداً للانتخابات، على أن يصار عند تعادل الأصوات الى فتح دورة تالية موعدها اول حزيران يجري فيها ما قد تمس اليه الحاجة من انتخابات فرعية.

وعلى هذا النحو توارى عن مسرح السياسة اللبنانية مجلس الـ٥٥ السادس الممكن عده بكثير من الصواب من مجالسنا النيابية في لبنان التي حفل تاريخها بالمفاخر والامجاد والأحداث الجسام.

مجلس ٢٥ ايار وهو السادس

هو اسم اشتهر به هذا المجلس الذي توافرت حوله تهمات التلاعب والتزوير وظلت الصحف توالي احتجاجاتها عليه طوال المدة التي قضاها في عالم الوجود. ومن التلاعب الذي قيل انه جرى الامتناع عن نشر اللوائح الانتخابية المعروفة بجداول الشطب وتضمينها طائفة من أسماء الموتى والمغتربين والانصار واقصاء المعارضين عنها، وايكال اقلام الاقتراع الى رجال عرفوا بحزبيتهم العمياء كانوا يدعون لقائمة الحكومة بالوعد والوعيد والترغيب والتهديد. وقد أطلقت ايدي رجال

(١) يعزو الرئيس بشارة الخوري سبب الحل الرئيسي الى وفاة النائب أيوب تابت في ١٤ شباط ١٩٤٧. الأمر الذي حمل المسؤولين على إقرار مبدأ تقديم موعد الإنتخابات العامة وإجرائها قبل موعدها. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثالث، ص١٣.

الدرك والامن العام في مساعدة رجال الادارة في اعمالهم الحزبية والضغط على الناخبين وتهديد أصحاب المصالح في مصالحهم ومنع المرشحين المعارضين من دخول اقلام الاقتراع بمختلف الوسائل واستئثار رؤسائها بتدوين النتائج كما شاءت اهواؤهم خلواً من أي رقابة وتحويلها لمصلحة مرشحي الحكومة.

وقد نشر كتاب بهذا المعنى عنوانه «جريمة ٢٥ ايار» تناول الأعمال التي سبقت هذه الانتخابات ورافقتها وتبعتها عن قريب. ودعي يوم الانتخاب «يوم التمثيل بكرامة الأمة، ويوم العدوان على حريتها والانقضاض على سلطتها، بل يوم الاجرام والتزوير».

نواب ٢٥ أيار ١٩٤٧

جرت الانتخابات في موعدها واسفرت عن قتيل ارمني في محلة نهر بيروت وعدة جرحى في انحاء مختلفة، وهذه اسماء الفائزين وعددهم ٥٥ نائباً على أساس المجلس السابق:

في بيروت ٩: **الدكتور رئيف أبي اللمع، عبد الله اليافي، سامي الصلح، حسين العويني، موسى فريج، رشيد بيضون، موفزيس دركلوسيان، ملكون هيراباديان، حبيب أبو شهلا.**

في جبل لبنان ١٧: **كميل شمعون، الدكتور الياس الخوري، سليم الخوري، فريد الخازن، أمين نخله، جورج زوين، الدكتور يوسف الحتي، الدكتور شهيد الخوري، خليل أبو جوده، وديع نعيم، كمال جنبلاط، بهيج تقي الدين، المير مجيد**

ارسلان، جبرايل المر، أحمد الحسيني، فيليب تقلا، أحمد البرجاوي.

في محافظة الشمال ١٢: **مايز المقدم، حميد فرنجيه، سليمان العلي، يوسف كرم، يوسف فضول، الشيخ ندره عيسى الخوري، محمد العبود، نصوح الفاضل، يوسف ضو، ميشال مفرج، عدنان الجسر، جبران النحاس.**

في الجنوب ١٠: **أحمد الاسعد، يوسف الزين، محمد الفضل، محمد صفي الدين، محمد الغطيمي، عادل عسيران، رياض الصلح، جوزف السكاف، ابراهيم عازار، نصار غلميه.**

في البقاع ٧: **هنري فرعون، صبري حماده، ابراهيم حيدر، رفعت قزعون، شبلي العريان، يوسف شمعون، أديب الفرزلي.**



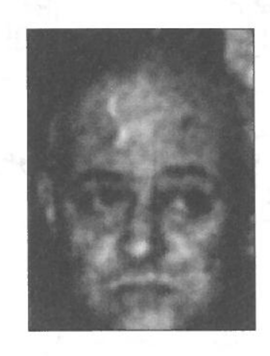
شفيق ناصيف



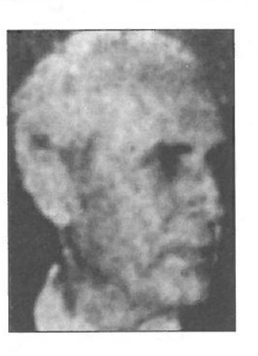
عبدالله اليافي



حبيب أبو شهلا



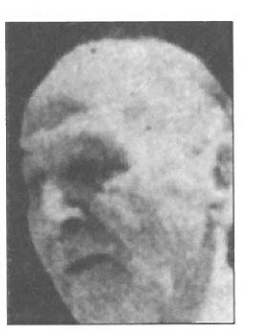
موسى دي فريج



موسيس دير كالوستيان



حسين العويني



سامي الصلح



أمين نخله

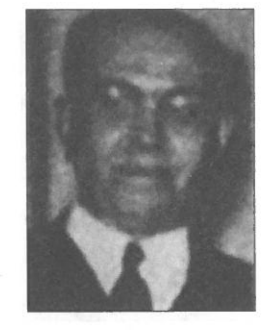


يوسف حتي

خليل أبو جوده



فيليب تقلا



وديع نعيم

الياس الخوري



جبرائيل المر

شهيد الخوري



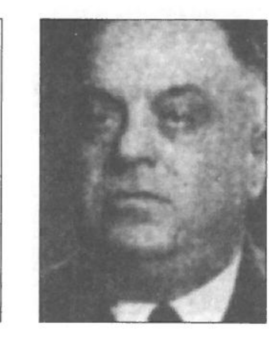


أحمد البرجاوي





يوسف كرم



يوسف ضو



أديب فرزلي



رفعت قزعون



شبلي العريان



يوسف شمعون



محمد صفي الدين



محمد الغطيمي

محمد الفضل

رياض الصلح

أحمد الأسعد

الصحافة اللبنانية تقاطع المجلس

اجتمع أصحاب الصحف اللبنانية في ٦ حزيران وأقروا ان الانتخابات مزورة وأن مجلس النواب مزيف لا يمثل الشعب. ورفعوا عريضة الى رئاسة الجمهورية يحتجون فيها على التزوير ويبلغونها انهم سيقاطعون المجلس فلا يحضرون جلساته ولا يذكرون شيئاً من محاضره، وهكذا يكون اضرابهم احسن معبر عن رغبات الرأي العام.



استقالة النائب الشيخ سليم الخوري

وقدم النائب عن جبل لبنان الشيخ **سليم الخوري** وهو شقيق رئيس الجمهورية احتجاجاً الى وزارة الداخلية، على التلاعب والتزوير شاكياً اشخاصاً عينهم باسمائهم ممن رافقوا عملية الانتخاب، واستعملوا فيها ضروب الضغط والاغراء، طالباً عقاب المذنبين، واعادة الانتخاب في جو من الحرية بعد تغيير اقلام الاقتراع. واذ لم يجب الى مطلبه استقال من النيابة بعريضتين رفع احداهما الى رئاسة المجلس النيابي، والاخرى الى مقام رئاسة الجمهورية، وذلك حتى لا ينسب اليه الاشتراك ولو من بعيد في

ما جرى، او اقرار شيء منه، آملا ان يتسنى للسلطات العامة في الدولة معالجة الحالة بما يحقق للامة مطالبها المشروعة في اعلان نتائج التزوير والتحريف.

مقررات لجنة الطعون

اجتمعت لجنة الطعون النيابية واصدرت بشأن ما نسب الى المجلس من تزوير تقريراً ضافياً هذه خلاصته:

أولاً: ان المرشحين الذين اعلن انتخابهم توفرت فيهم الشروط القانونية لان يكونوا نواباً.

ثانياً: لقد نال كل مرشح منهم الأكثرية المطلوبة بمقتضى القانون.

ثالثاً: ان الاعمال الانتخابية جرت وفقاً لاحكام قانون الانتخاب.

رابعاً: لم يحصل في الاعمال المذكورة ضغط او اكراه من شأنه ان يفسدها ويؤثر في نتائجها. وقد اعلنت فسخ نيابتي **الشيخ فريد الخازن وخليل أبو جوده**[1] ولكن المجلس لم يقر ذلك ووافق على صحة انتخاب جميع اعضائه.

الحكومة تطلب الحفاظ على هيبة المجلس

وفي ٧ تموز من سنة ١٩٤٧ عقد وزير الداخلية، **كميل شمعون**، اجتماعاً صحفياً في ديوانه وكان مما صرح به بشأن

(١) جاء في مذكرات بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الثالث، ص ٤٧، أن لجنة الطعون النيابية أعلنت فسخ ٣ نواب هم: أمين نخله وفريد الخازن ومحمد الغطيمي. إلا أن المجلس وافق على نيابتهم.

المجلس النيابي قوله:

«لقد لفظ المجلس النيابي أخيراً كلمته بصحة انتخاب اعضائه، فلم يبق والحالة هذه مجال لان يسيطر توتر الاعصاب على الافكار والاقلام، بل لم يبق مبرر لاستعمال اية عبارة من شأنها المساس بهيبة المجلس وكرامته لانه مظهر من هيبة الامة وكرامتها». ودعا اخيرا الوزير رجال الصحافة الى «الحرص على العمل بوحي الوعي الصحفي الصحيح الذي يعلم الى أي مدى تمتد حدود الحريات، طالباً منهم الامتناع عن المضي في تهشيم كرامة المجلس او العبث بسلطاته التي يصونها القانون».

ولكن الصحافة مضت في مهاجمة المجلس ونعته بمجلس ٢٥ أيار المزور وكانت تصدر اعداداً خاصة في كل سنة لهذه المناسبة.

المجلس يمدد الرئاسة

استمر المجلس النيابي المنتخب في ٢٥ أيار يوالي دوراته رغم الاعتراضات والاحتجاجات الى أن اتم سنواته الاربع. وكان من أخص اعماله تجديد مدة الرئاسة **للشيخ بشاره الخوري** في جلسة خاصة عقدها في ٢٧ أيار من سنة ١٩٤٨، واقرار الاتفاق المالي المعقود مع فرنسة ووضع التصفية النهائية لجميع ما كان بيننا وبينها من مشاكل على ما تقتضيه مبادئ الاستقلال والسيادة.

تبديلات في داخلية المجلس

ومن التبديلات التي طرأت على المجلس انتخاب **الشيخ سليم الخازن** في كسروان بعد وفاة **الشيخ فريد الخازن**. وانتخب خلفاً **للشيخ سليم الخوري** المستقيل الاستاذ **اميل لحود**،

ولابراهيم عازار المتوفى في ٥ أيلول ١٩٥٠ أخوه **رشاد عازار** وذلك في انتخاب فرعي تاريخه ٢٢ ت١ ١٩٥٠.

مجلس الـ ٧٧ وهو السابع

وفي شهر آذار من سنة ١٩٥٠ وضع المجلس النيابي اللبناني تصميماً لقانون جديد للانتخابات، رفع فيه عدد النواب من ٥٥ الى ٧٧ مفسحاً المجال لتمثيل طائفتي الارمن الكاثوليك والانجيليين. وقد وزعت فيه المقاعد النيابية على الطوائف بالنسب التالية: ٢٣ للموارنة، و١٦ للسنيّين، و١٤ للشيعيّين، و٨ للروم الارثوذكس، و٥ للروم الكاثوليك، و٥ للدروز، و٣ للارمن الارثوذكس، وواحد للارمن الكاثوليك، وواحد للانجيليين، وواحد للاقليات.

ووزعت هذه المقاعد على المناطق على النحو التالي: ١٣ لبيروت، ٩ للشوف، ٩ للمتن، ٥ لكسروان، ٦ لطرابلس، ٦ لزغرتا والبترون والكورة المعروفة بمثلث الزاوية، ٤ لعكار، ١٤ للبنان الجنوبي، ١١ للبقاع.

وأقر هذا القانون قسمة كل من محافظتي جبل لبنان ولبنان الشمالي الى ٣ دوائر انتخابية، بعد أن كانت كل منهما تؤلف دائرة واحدة، ورفع الضمانة المالية على المرشح من ١٥٠٠ ليرة الى خمسة ألاف ليرة.

وأذاعت الحكومة مآل هذا التجديد في القانون الانتخابي في الصحف قبل اقراره بغية جس النبض ومعرفة ما يكون له من وقع على الرأي العام. فوجه اليها على الأثر كثير من الاعتراضات، اخصها من طرابلس والبطريركية المارونية

واللجنة الملية الارثوذكسية في بيروت، بدعوى ان حقوق كل منها مهضومة من ناحية التمثيل الطائفي. ومما نذكره ان البطريرك الماروني عقد يومئذ مؤتمراً اسقفياً في الديمان، بحث فيه اعضاؤه قانون الانتخاب، ووضعوا مذكرة رفعوها الى رئاسة الجمهورية وخلاصة ما تضمنته من مطالب:

أولا: تقسيم كل المحفظات اللبنانية الى دوائر صغرى اسوة بمحافظتي جبل لبنان والشمال.

ثانياً: اعطاء الطوائف اللبنانية جميعاً حقها في التمثيل النيابي كاملا غير منقوص.

ثالثاً: قيد المغتربين في سجلات النفوس وتمثيلهم في المجلس النيابي.

رابعاً: تأمين استقلال القضاة والسهر على قيامهم بواجباتهم.

خامساً: اعطاء كل طائفة حقها في المنافع والوظائف.

ولكن الحكومة لم تبدل شيئاً من الشكل الذي عدلت فيه القانون وعرضته على المجلس، فاقره كما هو في جلسة ٨ آب ١٩٥٠. وفي ١٤ شباط من سنة ١٩٥١ الفت وزارة ثلاثية عهد اليها القيام بالانتخابات قوامها **الحاج حسين العويني** للرئاسة والداخلية والخارجية والمغتربين **وادوار نون** للاشغال العامة والتربية الوطنية والانباء والبرق والبريد **وبولس فياض** للعدلية والاقتصاد الوطني والصحة والزراعة.

ووقعت هذه الوزارة على نفسها عهوداً بانها ستقوم بمهمة الانتخابات النيابية في لبنان بحياد تام. وكان كثيرون قد شكّوا

بصحة تلك العهود، او بالاحرى بمقدرة الوزارة هذه على تنفيذها. ولكن واقع الانتخابات جاء شهادة بينة على انها قرنت القول بالعمل، بما بذلته من جهد في وقوفها موقف التجرد الكامل، وترك الحرية المطلقة للناخبين كي ينتخبوا ممثليهم في الندوة طبق مشتهاهم.

الانتخابات وأسماء النواب

وتمت الانتخابات في موعدها المعين (١٥ نيسان ١٩٥١) في جو من النزاهة والامانة المثاليين، وذلك بفضل سهر الوزراء ونشاط وتجرد الموظفين كباراً وصغاراً، سواء الذين هيأوا عمليات الانتخاب أم الذين اداروها واشرفوا عليها، وبفضل الموقف المشرف الذي وقفته قوات الامن من جيش ودرك وشرطة، ويقظة قادتها وافرادها، مما أقرّ به الجميع ومحضوا عليه الوزارة العوينية وافر الشكر.

أما الحوادث فكانت جد طفيفة تتجاوز بعض مشاجرات في الزوق والغبيرة والقعقور وطرابلس وبعض قرى الجنوب، واصابة بعضهم بجراح وخدوش ليست بذات بال.

وهذه اسماء النواب الفائزين:

في بيروت ١٣ نائباً: **شارل حلو، رامز سركيس، سامي الصلح، عبد الله اليافي، هنري فرعون، رشيد بيضون، صائب سلام، موسى فريج، امين بيهم، موسيس ديركالوسيان، ملكون هيرابيديان، حبيب أبو شهلا، جوزف شادر.**

الشوف ٩ نواب: **كميل شمعون، اميل البستاني، سليم الخوري، كمال جنبلاط، الأمير مجيد ارسلان، فيليب تقلا، بهيج**

تقي الدين، غسان التويني، انور الخطيب.

المتن ٩ نواب: **الدكتور الياس الخوري، اميل لحود، ايليا ابو جوده، ميشال ضومط، بيار اميل اده، فؤاد الخوري، بشير الاعور، عبد الله الحاج، ديكران توسباط.**

في كسروان ٥ نواب: **الشيخ سليم الخازن، جورج زوين، روفائيل لحود، جورج كرم، أحمد الحسيني.**

في مثلث الزاوية (أي البترون وزغرتا والكورة) ٦ نواب: **حميد فرنجية، يوسف كرم، قبلان عيسى الخوري، انطوان اسطفان، كميل عقل، فيليب بولس.**

في طرابلس ٦ نواب: **فؤاد البرط، رشيد كرامة، قبولي الذوق، نصوح الفاضل، سعدي المنلا، هاشم الحسيني.**

في عكار ٤ نواب: **البير الحاج، يعقوب الصراف، سليمان العلي، بشير العثمان.**

في الجنوب ١٤ نائباً: **أحمد الاسعد، رياض الصلح، مارون كنعان، رشاد عازار، محمد الفضل، محمد الغطيمي، محمد صفي الدين، علي بدر الدين، نقولا سالم، الياس طرابلسي، سليمان عرب، حسين العبد لله، علي بزي، سهيل شهاب.**

في البقاع ١١ نائباً: **صبري حماده، حبيب المطران، شفيق الضاهر، يوسف الهراوي، جان سكاف، الك سرسق، ابراهيم حيدر، ناظم القادري، سليم الداود، رفعت قزعون، فضل الله حماده.**

مصرع رياض الصلح

وفي ١٦ من تموز سنة ١٩٥١ امتدت يد الغدر والجريمة

في عمان الى نائب الجنوب رياض الصلح، فقضى نحبه مأسوفاً على ما عرف به من صادق الوطنية. وفي ايلول من السنة نفسها جرى انتخاب فرعي في الجنوب لاختيار من يحل محله في النيابة، فكان **صلاح البزري** صاحب الحظ الاوفر في احرازها.

عمر مجلس ٢٥ أيار الطويل

والحري بالذكر ان هذا المجلس الجديد انتخب وكان المجلس السابق (مجلس ٢٥ أيار) لا يزال يوالي اجتماعاته كالعادة، وكأن شيئًا لم يحدث، وظل على حاله تلك الى أن اعلن فضه في ٢ حزيران ١٩٥١. وعلى ذلك يكون رغم ما اتهم به من تزييف لم يكمل مدته فحسب، بل زاد عليها اسبوعاً بتمامه وهو الاسبوع الواقع بين ٢٥ أيار و٢ حزيران.

رئاسة المجلس

وفي ٥ حزيران ١٩٥١ عقد مجلس ال ٧٧ اولى جلساته برئاسة رئيس السن المعتاد **جورج زوين**، وانتخب له رئيساً **أحمد الأسعد**، ونائب رئيس **فؤاد الخوري**، وجدد لهذين النائبين منصبهما في عقد تشرين من سنة ١٩٥٢.

أهم الاحداث في عهده

ومن أهم الاحداث التي وقعت في عهد هذا المجلس استقالة رئيس الجمهورية **الشيخ بشارة الخوري** في ١٨ أيلول، واجماع النواب على انتخاب **كميل شمعون** رئيساً للجمهورية في ٢٠ منه. وقد خلا بذلك مركز نيابي جديد للشوف انتخب له **ايلي مكرزل** في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ بتوجيه الحزب الاشتراكي

ورئيسه **كمال جنبلاط**.

وتوالت الوزارات في عهد هذا المجلس. الوزارة اليافية بعد العوينية. ثم وزارة **سامي الصلح** ووزارة **ناظم عكاري** فوزارة **صائب سلام** التي اعتبرت مستقيلة قبيل استقالة الرئيس السابق، وعهد بمهام رئاسة الجمهورية الى **اللواء فؤاد شهاب** قائد الجيش يعاونه **ناظم عكاري وباسيل طراد**، عملا بالمادة ٦٢ من الدستور.

وعهد الرئيس الجديد في تأليف الوزارة فور انتخابه الى **الأمير خالد شهاب** الذي اولاه المجلس السلطات التشريعية، فكان من أهم القوانين التي نشرها بمرسوم اشتراعي قانون الانتخاب الجديد، تحت الرقم ٦ بتاريخ ٤ ت٢ ١٩٥٢، وهو الذي على أساسه جرت الانتخابات في ١٢ و١٩ و٢٦ حزيران و٩ تموز ١٩٥٣. وقد جعل فيه عدد الدوائر الانتخابية في الجمهورية اللبنانية ٣٣، وعدد النواب ٤٤. على ان تمتد ولايتهم الى أربع سنين، وجعل الاقتراع اجبارياً للرجل، وكل من تخلف عنه دون عذر مشروع يعاقب بغرامة ٥٠ الى مئة ليرة لبنانية. واعطيت المرأة حق الاقتراع الاختياري[١]، وخفضت الضمانة من ٥ الى ألف ليرة، ويفوز بالنيابة كل من ينال العدد الأكبر من الأصوات بحيث لا يبقى مكان للبالوتاج.

ورفعت هذه الوزارة الحصانة عن الموظفين، وأجرت ما أسمته تطهيراً في مختلف الدوائر، مما أصابت به طوراً وأخطأت تارةً، فكثر الشاكون، ومن أكثر المصاعب أمام من يتولى مهام الحكم في بلد كلبنان، لانه مهما فعل فلا يمكنه ارضاء الناس،

(١) أعطيت المرأة حق الانتخاب بموجب مرسوم صدر في ٩ آذار ١٩٥١.

ورحم الله من قال:

ان نصفَ الناس اعداءٌ لمن   وليَ الأَحكامُ هذا ان عدلْ

وفي ٨ ك٢ ١٩٥٣ جرت انتخابات البلديات في الجمهورية اللبنانية ومن أهم الاحداث فيها اتهام النائب **رفعت قزعون** بقتل المحامي **عبيد عيسى**، فرفعت الحصانة النيابية عنه، واوقف قيد المحاكمة.

ومن الجلسات الصاخبة في هذا المجلس جلسة ٢٤ شباط. فقد تبادل فيها بعض النواب قوارص الكلام والضرب والتهديد بالسلاح، وهو ليس بالأمر الغريب في المجالس النيابية حتى في العالم الراقي.

وخلا مركز نيابي للموارنة في كسروان بوفاة نائب السن المرحوم **جورج زوين**، وعين اليوم العاشر من أيار موعداً لانتخاب خلف له. فكان الفائز المحامي **لويس زياده** بالتزكية، ولكنه لم يهنأ بالمنصب لان المجلس لم يلبث أن حل بعد وصوله اليه بعشرين يوماً.

المجلس يسبب الحل لنفسه

أما السبب في حل المجلس فجلسة صاخبة محمومة عقدها النواب في ٢٨ أيار ١٩٥٣ وأثار فيها بعضهم حديث الرشوة مما هو معروف واعتبر ماساً بكرامة المجلس وحرمة النيابة، وعكر جو الولاء بين النواب والحكومة. ولم تلبث المناقشات أن اتخذت طابعاً حاداً، حملت احدهم على أن يدعو ذلك اليوم «يوماً حزيناً». وأخيراً طفق النواب ينصرفون الواحد تلو الآخر، حتى فقد النصاب وتعطلت الجلسة.

وفي ٣٠ أيار اجتمع مجلس الوزراء وبحث ما جرى في المجلس النيابي واقر حله لانه «ثبت عجزه عن تأدية مهمته وأهمل انجاز الاعمال الكثيرة المعهود بها اليه».

وعند مساء اليوم المذكور صدر مرسوم جمهوري يعلن قرار الحل معللا بما قدمنا من عجز النواب وتخلفهم عن حضور اللجان المختلقة ومغادرتهم الجلسات قبل الاوان مما كان يؤدي غالباً الى فقدان النصاب، وتعطيل العمل التشريعي فضلا عما سببته مناقشتهم في جلسة ٢٨ الشهر المذكور من تشويه لسمعة المجلس. ودعا المرسوم في آخره الهيئات الانتخابية لانتخاب اعضاء المجلس النيابي في ١٢ و١٩ و٢٦ تموز ١٩٥٣.

مجلس الـ ٤٤ وهو الثامن

وتم الانتخاب في المواعيد الثلاثة دون أن تقع فيها حوادث ذات بال. وجاءَ عدد النواب المنتخبين مع اسم كل منهم موزعين على المحافظات الخمسة كما يلي بيانه:

- عن محافظة بيروت سبعة نواب: **موسيس دركالوسيان، الفرد نقاش، غسان التويني، عبد الله اليافي، سامي الصلح، عبد الله الحاج، جوزف شادر**.

- عن محافظة جبل لبنان اربعة عشر نائباً: **بشير الاعور، بيار اده، اميل لحود، جبرائيل المر، ديكران توسباط، أحمد البرجاوي، اميل البستاني، كمال جنبلاط، نعيم مغبغب، الأمير مجيد ارسلان، جورج عقل، كلوفيس الخازن، موريس زوين، ريمون اده**.

- عن محافظة لبنان الشمالي تسعة نواب: **هاشم الحسيني**،

رشيد كرامي، نصوح الفاضل، فؤاد غصن، حميد فرنجيه، سعيد طوق، جان حرب، بشير العثمان، رؤوف حنا.

٨- عن محافظة لبنان الجنوبي ثمانية: **نزيه البزري، عادل عسيران، يوسف الزين، مارون كنعان، نقولا سالم، كامل الأسعد، كاظم الخليل، أحمد الأسعد.**

- عن محافظة البقاع ستة: **جورج هراوي، جوزف السكاف، ناظم القادري، اديب الفرزلي، سليم حيدر، صبري حماده.**

وقد نفّذت في هذا الانتخاب المقررات التي اتخذت سابقاً بشأنه وهي التالية:

١- سلخ الدامور عن منطقة الشوف والحاقها بمنطقة عاليه وقسمة منطقة كسروان منطقتين: الاولى جنوبية باسم كسروان، والثانية شمالية باسم الفتوح.

٢- اجبار الناخبين جميعاً بالاقتراع وتغريم أي من تأخر منهم بخمسين الى مئة ليرة لبنانية ولكن هذه الغرامة لم تنفذ وبقيت حبراً على ورق.

٣- اجبار النساء بمشاركة الرجال في الاقتراع على حد سواء وتغريم المتأخرات منهن بمثل غرامتهم.

٤- خفض الضمانة المالية للمرشحين من خمسة آلاف ليرة الى ثلاثة آلاف.

٥- ان يعد في كل قلم غرفة سريّة مؤلفة من ستائر يخلو وراءها المنتخبون ويختار كل منهم من شاء من المرشّحين دون أن يراه غير ربه. ثم يخرج الى حيث الصندوق ويسقط فيه الورقة

التي يكون قد طواها والصقها بالغراء دون أن يعرف أحد ما في داخلها.

ومن أخص ما أقره هذا المجلس في أثناء جلساته الأخيرة رفع عدد النواب في المجلس الذي يليه ويحصل انتخابه سنة ١٩٥٧ الى ستة وستين نائباً. وافق رئيس الجمهورية على هذا القرار وأصبح من بعد خليقاً بالتنفيذ.

وفي أيار من السنة المذكورة أي السنة الـ ١٩٥٧ حل هذا المجلس المؤلف من ٤٤ نائباً ودعي المنتخبون في حزيران من السنة ذاتها لانتخاب المجلس الجديد المؤلف من ٦٦ نائباً.

مجلس الـ ٦٦ نائباً وهو التاسع

وأهم ما آلم لبنان في عهد هذا المجلس، سنة ١٩٥٨، تلك الفتنة المؤلمة التي أثارها فيه بعض ذوي الغايات من لبنانيين واجانب، فانزلوا فيه شر الويلات وتسببوا بموت كثيرين من الابرياء على أن الله الذي أحبّ لبنان وتفضل بصيانته على توالي الاجيال لم يلبث ان الهم الاخوة العودة الى طريق السداد، واذا هم ذات يوم يعقدون بينهم راية الصلح ويتبادلون العناق والقبلات، آسفين على ما فات، مصممين على التعويض عما مضى بملازمة ما فيه وحدتهم وخير وطنهم.

نواب مجلس الـ ٦٦:

كانت الحكومة، بعد أن انتهت مدة المجلس السابق، قد عنيت بانتخاب مجلس جديد في ٩ و١٦ و٢٣ حزيران من سنة ١٩٥٧. وجاءت النتيجة على النحو التالي:

٣٠ حزيران للبقاع

– محافظة بيروت، احد عشر نائباً: **خليل الهبري، بيار اده، نسيم مجدلاني، خاتشيك بابكيان، جميل مكاوي، فوزي الحص، رشيد بيضون، جوزف شادر، شفيق ناصيف، موسيس دركالوسيان، سامي الصلح**.

– دائرة المتن الشمالي، ثلاثة نواب: **سليم لحود، أسد الأشقر، البير مخيبر**.

– دائرة بعبدا، اربعة نواب: **بشير الاعور، ايليا ابو جوده، محمود عمار، ادوار حنين**.

– دائرة كسروان ثلاثة نواب: **موريس زوين، كلوفيس الخازن، نهاد بويز**.

– دائرة جبيل، نائب واحد: **ريمون اده**.

– دائرة برج حمود، نائب واحد: **ديكران توسباط**.

– دائرة بعقلين – جون، ثلاثة نواب: **قحطان حماده، هنري طرابلسي، نعيم مغبغب**[1].

– دائرة دير القمر – شحيم، نائبان: **اميل البستاني، انور الخطيب**.

– دائرة عاليه – الدامور، ثلاثة نواب: **مجيد ارسلان، منير أبو فاضل، جورج عقل**.

– دائرة طرابلس، أربعة نواب: **رشيد كرامي، هاشم الحسيني، نديم الجسر، فؤاد البرط**.

– دائرة زغرتا، نائبان: **حميد فرنجيه، رينه معوض**.

(١) قتل في سنة ١٩٥٨ وانتخب مكانه سالم عبد النور.

– دائرة الضنية، نائب واحد: **نصوح الفاضل**.

– دائرة بشري، نائب واحد: **قبلان عيسى الخوري**.

– دائرة البترون، نائب واحد: **جان حرب**.

– دائرة الكورة، نائب واحد: **شارل مالك**.

– دائرة عكار، اربعة نواب: **بشير العثمان، رؤوف حنا، عبد الكريم قدور، ميشال الضاهر**.

– دائرة زحله، اربعة نواب: **جوزف سكاف، أديب الفرزلي، جورج هراوي، تقي الدين الصلح**.

– دائرة الهرمل، اربعة نواب: **صبري حماده، شفيق المرتضى، ابراهيم حيدر، فيليب تقلا**.

– دائرة راشيا، نائبان: **ناظم القادري، سليم الداوود**.

– دائرة مرجعيون، نائب واحد: **كامل الأسعد**.

– دائرة النبطية، نائبان: **يوسف الزين، محمد الفضل**.

– دائرة بنت جبيل، نائب واحد: **علي بزي**.

– دائرة جزين، ٣ نواب: **نقولا سالم، فريد قوزما، جان عزيز**.

– دائرة صيدا، نائب واحد: **معروف سعد**.

– دائرة صور، نائبان: **كاظم الخليل، رضا وحيد**.

– دائرة الزهراني، نائب واحد: **عادل عسيران**.

مجلس الـ ٩٩ وهو العاشر

كان المجلس السابق قد أقرّ، قبل حله، رفع عدد النواب الى تسعة وتسعين، ووافق رئيس الجمهورية **اللواء فؤاد شهاب** على هذا القرار فاصبح حليف التنفيذ.

وعلى ذلك دعي اللبنانيون لانتخاب نوابهم التسعة والتسعين في مطلع صيف ١٩٦٠، بعد أن أدخلت على قانونه بعض تعديلات منها منع اعادة الضمانة الى المرشح الا اذا نال عشرين في المئة من مجموع المقترعين، وانزال الضمانة من خمسة آلاف ليرة الى ثلاثة آلاف، واعلان نتيجة الاقتراع في القلم نفسه. ثم تحول بعد ذلك الى المحافظة ثم الى مجلس الوزراء. وقد أصدرت الحكومة اوامر مشدّدة بمنع الرشوة وباطلاق حرية الناخب في انتخاب من شاء دون اي ضغط واكراه.

وفي ما يلي اعلان اسماء المنتخبين لكل محافظة وبيان عددهم في كل دائرة:

– دائرة بعبدا، ٥ نواب: **ادوار حنين، عبده صعب، محمود عمار، بشير الأعور، الياس الخوري.**

– دائرة عاليه، ٥ نواب: **مجيد ارسلان، منير ابو فاضل، خليل الخوري، اميل مكرزل، فضل الله تلحوق.**

– دائرة كسروان، ٤ نواب: **نهاد بويز، فؤاد نفاع، لويس ابو شرف، فؤاد البون.**

– دائرة جبيل، ٣ نواب: **ريمون اده، احمد اسبر، كبريال جرمانوس.**

– دائرة الشوف، ٨ نواب: **كمال جنبلاط، عبد العزيز شهاب، بهيج تقي الدين، قبلان قبلان، عصام الحجار، اميل البستاني[١]، سالم عبد النور، عزيز عون.**

– دائرة المتن الشمالي، ٥ نواب: **كميل شمعون، البير مخيبر، جميل لحود، موريس الجميل، سركيس شامليان.**

– دائرة بيروت الأولى، ٨ نواب: **انطون صحناوي، فؤاد بطرس، شارل سعد، جوزف شادر، موسيس دركالوسيان، سورين خان اميريان، خاتشيك بابكيان، بيار الجميّل.**

– دائرة بيروت الثانية، ٣ نواب: **محسن سليم، فريد جبران، عدنان الحكيم.**

– دائرة بيروت الثالثة، ٥ نواب: **عبد الله المشنوق، عثمان الدنا، رفيق نجا، صائب سلام، نسيم مجدلاني.**

– دائرة صيدا، نائب واحد: **معروف سعد.**

– دائرة الزهراني، نائبان: **عادل عسيران، يوسف سالم.**

– دائرة جزين، ٣ نواب: **باسيل عبّود، جان عزيز، نقولا سالم.**

– دائرة النبطية، ٣ نواب: **رفيق شاهين، سميح عسيران، عبد اللطيف الزين.**

– دائرة مرجعيون، ٤ نواب: **علي بزّي، خالد شهاب، اسعد بيوض، ابراهيم العبد الله.**

– دائرة بنت جبيل، نائبان: **سعيد فواز، أحمد الأسعد.**

---

(١) بعد وفاته انتخبت ابنته ميرنا مكانه.

- دائرة صور، ٣ نواب: **محمد صفي الدين، سليمان عرب، جعفر شرف الدين.**

- دائرة طرابلس، ٧ نواب: **رشيد كرامي، محمد حمزه، هاشم الحسيني، أمين الحافظ، فؤاد البرط، محمد فتفت، محمد علم الدين.**

- دائرة زغرتا، ٣ نواب: **سليمان فرنجيه، رينه معوض، يوسف كرم.**

- دائرة بشري، نائبان: **حبيب كيروز، سعيد طوق.**

- دائرة البترون، نائبان: **كميل عقل، جان حرب.**

- دائرة الكورة، نائبان: **فؤاد غصن، فيليب بولس.**

- دائرة عكار، ٤ نواب: **سليمان العلي، رشدي فخر، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم.**

- دائرة زحله، ٥ نواب: **جوزف سكاف، كاظم الصلح، حسين منصور، جورج هراوي، ميخائيل الدبس.**

- دائرة البقاع الغربي، ٣ نواب: **شبلي العريان، ميشال السكاف، ناظم القادري.**

- دائرة بعلبك الهرمل، ٧ نواب: **صبري حماده، شفيق المرتضى، فضل الله دندش، محمد نايف المصري، حبيب المطران، مرشد الحبشي، مصطفى الرفاعي**[١].

---

(١) توفي في اثناء ولايته فخلفه عبدالله سكرية.

مجلس الـ ٩٩ وهو الحادي عشر

بالاستناد الى المادة الـ ٥٥ من الدستور، حل المجلس النيابي السابق قبل ظهر الاربعاء ١٩ شباط سنة ١٩٦٤ بقرار مجلس الوزراء الذي كان يرئسه **رشيد كرامه** تحت الرقم ١٥٤١٧. وقد وافق على ذلك القرار رئيس الجمهورية اللبنانية **اللواء فؤاد شهاب.**

وفي آذار قدمت الوزارة الكرامية استقالتها وعيّنت وزارة جديدة للانتخابات برئاسة **الحاج حسين العويني.** ولم تلبث هذه الوزارة ان اقرت اجراء الانتخابات العامة في المواعيد التالية:

يوم الاحد ٥ نيسان في محافظة الشمال - يوم الأحد ١٢ منه في محافظة البقاع - يوم الأحد ٢٦ منه في محافظتي بيروت وجبل لبنان - يوم الأحد ٣ أيار في محافظة الجنوب، وها نحن نذكر اسماء الفائزين في المحافظات السابقة الذكر وفقاً لتاريخ انتخابهم:

- محافظة الشمال، عشرون نائباً: **رشيد كرامي، هاشم الحسيني، امين الحافظ، سالم كبّاره، فؤاد البرط، الاب سمعان الدويهي، سليمان فرنجيه، رينه معوض، قبلان عيسى الخوري، حبيب كيروز، جان حرب، مانويل يونس، فيليب بولس، فؤاد غصن، محمد علم الدين، مرشد الصمد، بشير العثمان، بهيج القدور، رشدي فخر، يعقوب الصراف.**

- محافظة البقاع، ١٥ نائباً: **فضل الله دندش، نايفَ المصري، صبري حماده، محمد ياغي، تقي الدين الصلح، بشير كيروز، انطوان مالح، ناظم القادري، شبلي العريان، اديب**

الفرزلي، ميخائيل الدبس، جوزف السكاف، حسين منصور، يوسف الهراوي[1]، رفعت قزعون.

– محافظات بيروت الثلاث، ١٦ نائباً، بيروت الأولى، ٨ نواب: بيار الجميل، فؤاد بطرس، جوزف شادر، انطون صحناوي، شارل سعد، موسيس دركالوسيان، خاتشيك بابكيان، سورين خان اميريان.

– بيروت الثانية، ٣ نواب: سامي الصلح، رشيد بيضون، فريد جبران.

– بيروت الثالثة ٥ نواب: صائب سلام، عثمان الدنا، رشيد الصلح، صبحي المحمصاني، نسيم مجدلاني.

– المتن الشمالي، ٥ نواب: اندره طابوريان، البير مخيبر، جميل لحود، سليم لحود، موريس الجميل.

– المتن الجنوبي، ٥ نواب: نجيب صالحه، محمود عمار، ادوار حنين، ميشال فرحات، الياس الخوري.

– جبيل، ٣ نواب: انطون سعيد[2]، شهيد الخوري[3]، علي الحسيني.

– كسروان، ٤ نواب: الياس الخازن، نهاد بويز، موريس زوين، جورج كرم.

– عاليه، ٥ نواب: فضل الله تلحوق، اميل مكرزل، خليل الخوري، مجيد ارسلان، منير أبو فاضل.

(١) توفي في اثناء ولايته وخلفه جوزف هراوي.
(٢) توفي في اثناء ولايته وخلفه ريمون اده.
(٣) توفي في اثناء ولايته وخلفه نجيب الخوري.

– الشوف، ٨ نواب: كمال جنبلاط، بهيج تقي الدين، عبد العزيز شهاب، سامي البستاني، عزيز عون، انور الخطيب، محمد البرجاوي، جوزف مغبغب.

– الجنوب، ١٨ نائب: معروف سعد، عبد الكريم الزين، راشد الخوري، جان عزيز، مارون كنعان، سيمون صحناوي، عبد اللطيف الزين، غالب شاهين[1]، انور الصبَّاح، كامل الأسعد، اسعد بيوض، سهيل شهاب، ممدوح العبدالله، محمد صفي الدين، جعفر شرف الدين، علي عرب، عبد اللطيف بيضون، عبد الله الغطيمي.

(١) توفي ولم ينتخب خلف له.



رشيد كرامي
سني



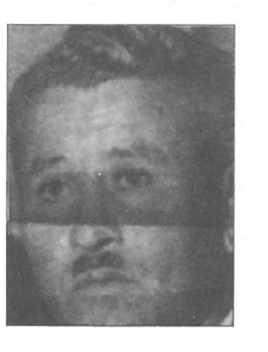
هاشم الحسيني
سني



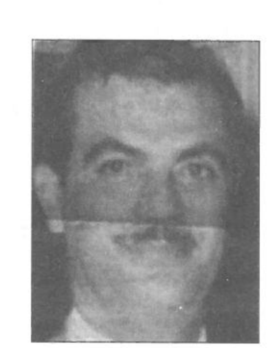
فؤاد البرط
ارثوذكسي



مرشد الصمد
سني



محمد علم الدين
سني



أمين الحافظ
سني



يعقوب الصراف
أرثوذكسي



بهيج القدور
سني




بشير العثمان
سني



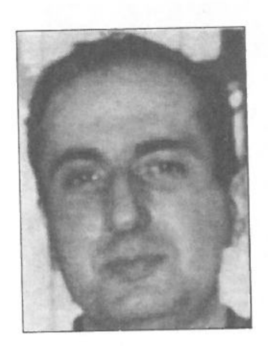
سليمان فرنجية
ماروني



رشدي فخر
ماروني



حبيب كيروز
ماروني



رينه معوض
ماروني




الأب سمعان الدويهي
ماروني

قبلان عيسى الخوري
ماروني

فيليب بولس
ارثوذكسي



سالم كباره
سني



فؤاد غصن
ارثوذكسي



مانويل يونس
ماروني



جان حرب
ماروني



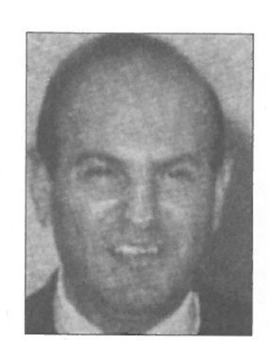
حسين منصور
شيعي



رفعت قزعون
سني



شبلي العريان
درزي



جوزف سكاف
روم كاثوليك




يوسف الهراوي
ماروني



ميخائيل الدبس
أرثوذكسي



فضل الله دندش
شيعي



بشير كيروز
ماروني



صبري حماده
شيعي



نايف المصري
شيعي



انطوان مالح
كاثوليك

أديب الفرزلي
ارثوذكسي



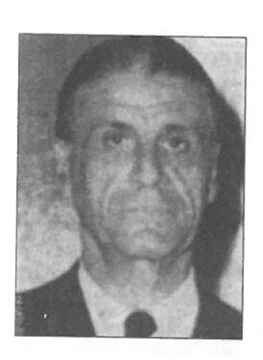
تقي الدين الصلح
سني



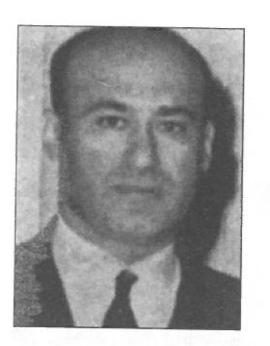
محمد عباس ياغي
شيعي



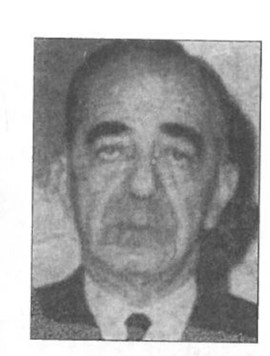
ناظم القادري
سني



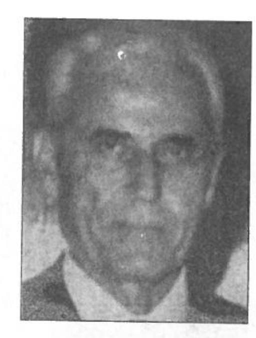
بيار الجميل
ماروني



فؤاد بطرس
أرثوذكسي



انطوان صحناوي
كاثوليك



موسيس دركالوسيان
أرمني أرثوذكس



شارل سعد
بروتستانت



سورين خانمريان
أرمني أرثوذكس



خاتشيك بابكيان
أرمني أرثوذكس



جوزف شادر
أرمني كاثوليك



عثمان الدنا
سني



صبحي المحمصاني
سني



صائب سلام
سني



نسيم مجدلاني
أرثوذكسي



سامي الصلح
سني



رشيد الصلح
سني





رشيد بيضون
شيعي

فريد جبران
أقليات

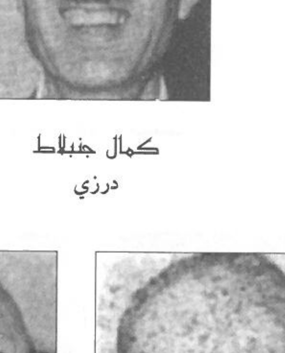


كمال جنبلاط
درزي



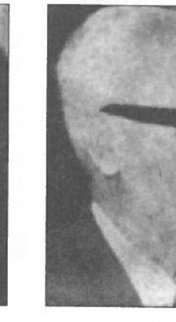


عبد العزيز شهاب
ماروني



سامي مرشد البستاني
ماروني





أنور الخطيب
سني




محمد البرجاوي
سني

بهيج تقي الدين
درزي

جوزف مغبغب
كاثوليك

عزيز عون
ماروني

خليل الخوري
ماروني



الأمير مجيد أرسلان
درزي



فضل الله تلحوق
درزي




اميل مكرزل
ماروني



منير أبو فاضل
أرثوذكسي



الياس الخوري
ماروني




ادوار حنين
ماروني




ميشال فرحات
ماروني



نجيب صالحة
درزي




محمود عمار
شيعي



البير مخيبر
أرثوذكسي





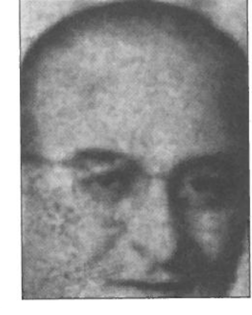
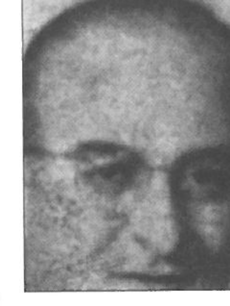
جميل لحود
ماروني

موريس الجميل
ماروني

سليم لحود
ماروني

اندره طابوريان
أرمني أرثوذكس

نهاد بويز
ماروني

جورج كرم
ماروني

موريس زوين
ماروني



الياس الخازن
ماروني



انطوان سعيد
ماروني



شهيد الخوري
ماروني



علي الحسيني
شيعي



معروف سعد
سني



راشد الخوري
كاثوليك





عبد الكريم الزين
شيعي



عبد اللطيف الزين
شيعي



أنور الصباح
شيعي



غالب شاهين
شيعي



محمد صفي الدين
شيعي



جعفر شرف الدين
شيعي



علي عرب
شيعي



عبد اللطيف بيضون
شيعي



عبد الله الغطيمي
شيعي

كامل الأسعد
شيعي



سهيل شهاب
سني



أسعد بيوض
أرثوذكسي



ممدوح العبدالله
شيعي



جان عزيز
ماروني



سيمون صحناوي
كاثوليك



مارون كنعان
ماروني

المجلس الثاني عشر

في عهد الرئيس **شارل حلو**، حاول بعض سيئي النيّات، اثارة الفتن في لبنان. ولكن حكمة هذا الرئيس وطول اناته حالت دون ذلك، وساعدت على أن يُنهي مدته بسلام ويغادر الكرسي عزيز الجانب مصونة كرامته.

وانتخب بعده الرئيس **سليمان فرنجيه** بين مظاهرات عارمة من المسرات عمّت البلاد على اختلاف نزعاتها. وذلك لما هو معروف عنه من الحزم وعلو الاخلاق وطيب المبادئ. أما المجلس النيابي الذي رفع الرئيس فرنجيه الى سدة الرئاسة فكان قد انتخب بتاريخ شهر ايار من سنة ١٩٦٨، وفي الآتي اسماء الفائزين وعددهم واسماء المحافظات التي ينتمون اليها:

– محافظة بيروت، ستة عشر نائباً: **بيار الجميل، جوزف شادر، خاتشيك بابكيان، سورين خان اميريان، سمير اسحق، موسيس دركالستيان، ميشال ساسين، نسيم مجدلاني، نصري**

المعلوف، صائب سلام، شفيق الوزان، عبد الله اليافي، عثمان الدنا، عدنان الحكيم، عبد المجيد الزين، فريد جبران.

– محافظة لبنان الجنوبي، ثمانية عشر نائباً: **الدكتور ابراهيم شعيتو، ادمون رزق، بيار فرعون، جان عزيز، جعفر شرف الدين، رفيق شاهين، رائف سماره، سميح عسيران، سعيد فواز، عادل عسيران، علي عرب، عبد اللطيف الزين، علي ماضي، كامل الاسعد، محمد صفي الدين، معروف سعد، ممدوح العبد الله، يوسف سالم.**

– محافظة جبل لبنان، ثلاثون نائباً: **ادوار حنين، احمد اسبر، الدكتور اميل سلهب، موريس الجميل[١]، اميل مكرزل، اندره طابوريان، انطوان سعاده، بهيج تقي الدين، بشير الاعور، خليل الخوري، جوزف مغبغب، ريمون اده، أنور الخطيب[٢]، سليم لحود[٣]، عصام حجار، الدكتور عزيز عون، عبدو صعب، فؤاد طحيني، فضل الله تلحوق، الدكتور فيليب الخازن، كمال جنبلاط، كميل شمعون، لويس ابو شرف، الأمير مجيد ارسلان، محمود عمار، منير ابو فاضل، ميشال المرّ، نهاد بويز، نجيب الخوري، نديم نعيم.**

– محافظة لبنان الشمالي، عشرون نائباً: **امين الحافظ، أحمد الفاضل، سليمان فرنجيه[٤]، بشير العثمان، بهيج القدور، الدكتور باخوس حكيم، جورج سعاده، حبيب كيروز، رشيد**

(١) توفي في اثناء ولايته وخلفه أمين الجميل.

(٢) توفي في اثناء ولايته وخلفه زاهر الخطيب.

(٣) توفي في اثناء ولايته ولم ينتخب خلف له.

(٤) انتخب في ١٧ آب ١٩٧٠ رئيسا للجمهورية، فانتخب محله ابنه انطوان.

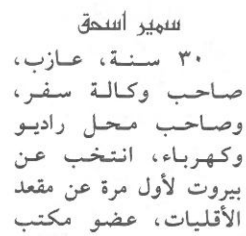
كرامي، رينه معوض، الأب سمعان الدويهي، سايد عقل، سالم كبَّاره، فؤاد غصن، فؤاد البرط، فخر فخر، قبلان عيسى الخوري، محمد فتفت، الدكتور هاشم الحسيني، الدكتور يعقوب الصراف.

- محافظة البقاع، ١٥ نائباً: **انطوان هراوي، جوزف أبو خاطر، جورج عقل، حسن الرفاعي، حبيب المطران، حسين منصور، الدكتور حسن زهمول الميس، سليم حيدر، سليم الداوود، صبري حماده، كميل دحروج، مخايل الدبس، محمد دعاس زعيتر، ناظم القادري، نايف المصري.**



بيار الجميل

٦٢ سنة، متزوج، خريج كلية الصيدلة في جامعة القديس يوسف في بيروت، صيدلي، نائب عن بيروت لأول مرة سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، انتخب عن المقعد الماروني. وقد فاز بـ٢٤٨٥٣ صوتا.



سمير اسحق

٣٠ سنة، عازب، صاحب وكالة سفر، وصاحب محل راديو وكهرباء، انتخب عن بيروت لأول مرة عن مقعد الأقليات، عضو مكتب حزب الكتائب وقد فاز بـ١٥٩٩٧ صوتا.



ميشال ساسين

٤٠ سنة، من مواليد الأشرفية ببيروت، عازب، رجل أعمال، ترشح لأول مرة عن بيروت سنة ١٩٦٠ وخسر. نال ١٤٨٢١ صوتا وانتخب عن الأرثوذكس.



نصري معلوف

٥٧ سنة، متزوج، محام، ترشح عن بعلبك سنة ١٩٥٧ وخسر، وزير سابق، حصل على ١٤٠٨٧ صوتا، وفاز بالمقعد الكاثوليكي.



موسيس دركالوسيان

٧٢ سنة، من مواليد تركيا، متزوج، ثقافة ثانوية، ضابط سابق في الفرقة الأجنبية الفرنسية، تاجر، عضو في حزب الطاشناق. انتخب عن الأرمن الأرثوذكس بالتزكية.



خاتشيك بابكيان

٤٥ سنة، من مواليد قبرص، خريج كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، محام، متزوج، نائب عن بيروت منذ ١٩٥٧. وقد جدد انتخابه عن الأرمن الأرثوذكس بالتزكية.



سورين خان أميريان

٤٤ سنة، من مواليد بيروت، خريج كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، متزوج، انتخب عن بيروت سنة ١٩٦٠ و١٩٦٤، عضو في حزب، الطاشناق وقد فاز عن مقعد الأرمن الأرثوذكس بالتزكية.



جوزف شادر

٦١ سنة، من مواليد بيروت، خريج كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، محام، انتخب عن بيروت لأول مرة سنة ١٩٥١ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٤، نائب رئيس حزب الكتائب اللبنانية، وتجدد انتخابه بالتزكية عن مقعد الأرمن الكاثوليك.





شفيق الوزان

٤٣ سنة، متزوج، محام، ترشح لأول مرة عن بيروت سنة ١٩٦٤ وخسر، غير حزبي. فاز بـ ١١٨١٥ صوتا، وانتخب عن المقعد السني.



نسيم مجدلاني

٥٦ سنة، من مواليد بيروت، متزوج، درس في مدرسة الليسية والكلية الأميركية وجامعة ليون، محام وصاحب بنك، نائب عن بيروت منذ سنة ١٩٥٧، دخل الوزارة مرتين. انتخب عن مقعد الروم الأرثوذكس ففاز بـ ١٠٢٤٤ صوتا.



عبد المجيد الزين

٤٤ سنة، من مواليد كفررمان في الجنوب، متزوج، مقدم سابق في الدرك اللبناني، ينتخب لأول مرة عن المقعد الشيعي، فاز بـ ٨٥٥٠ صوتا. لا حزبي.



فريد جبران

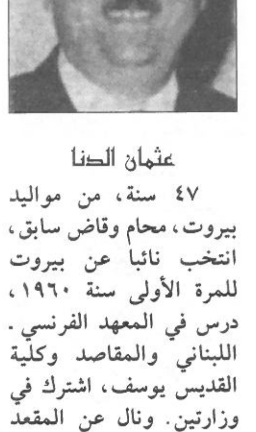
٥٧ سنة، من مواليد قبرص، عازب، درس في معهد الفرير، حائز على دبلوم في التجارة، خبير في المحاسبة، انتخب نائبا سنة ١٩٦٠ و١٩٦٤، نائب رئيس حزب التقدمي الاشتراكي وقد انتخب عن مقعد الأقليات بـ ٨٠٤٩ صوتا.

عدنان الحكيم

٥٤ سنة، من مواليد اللاذقية، متزوج، صاحب محل للنظارات، انتخب نائبا للمرة الأولى نة ١٩٦٠ ثم خسر سنة ١٩٦٤، وانتخب هذه المرة عن المقعد السني ففاز بـ ٧٢١٠ صوتا. رئيس حزب النجادة.

عبد الله اليافي

٦٦ سنة، متززوج، محام، دكتور في الحقوق، انتخب عن بيروت لأول مرة في ١٩٣٢ وأعيد انتخابه سنة ١٩٥١ و١٩٥٣. ترأس ثماني حكومات، غير حزبي، عضو كتلة التجمع البيروتي، وقد فاز عن المقعد السني بـ ١٦٩٣٦ صوتا.



عثمان الدنا

٤٧ سنة، من مواليد بيروت، محام وقاض سابق، انتخب نائبا عن بيروت للمرة الأولى سنة ١٩٦٠، درس في المعهد الفرنسي. اللبناني والمقاصد وكلية القديس يوسف، اشترك في وزارتين. ونال عن المقعد السني ١٢٨٧٢ صوتا.



صائب سلام

٦٢ سنة، من مواليد بيروت، متزوج، رجل أعمال وملاك، انتخب للمرة الأولى سنة ١٩٤٣، خسر النيابة سنة ١٩٥٧، انتخب مجددا سنة ١٩٦٠ و١٩٦٤، ترأس أربع وزارات، وانتخب عن المقعد السني ففاز بـ ١٢٣١٩ صوتا.



كامل الأسعد

٢٧ سنة، من مواليد الطيبة، مطلق، محام، مجاز في الحقوق من كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، انتخب عن المقعد الشيعي في مرجعيون - حاصبيا سنة ١٩٦٤، رئيس كتلة الجنوب، وزير سابق مرتين، غير حزبي، نال ١٣٢٨٩ صوتا.



ممدوح العبدالله

٢٥ سنة، شيعي، من مواليد الخيام في لبنان الجنوبي، متزوج، موظف سابق في البريد والبرق، انتخب عن مرجعيون - حاصبيا سنة ١٩٦٤، غير حزبي، عضو كتلة لبنان الجنوبي، نال ١٠٧٢٠ صوتا.



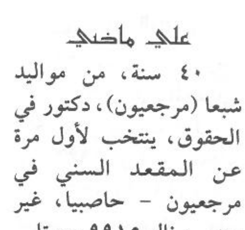
رائف سماره

٥٣ سنة، أرثوذكسي، من مواليد جديدة مرجعيون، متزوج، كاتب عدل في بيروت، ينتخب لأول مرة عن مرجعيون - حاصبيا، غير حزبي، نال ١١٧٨٧ صوتا.



علي ماضي

٤٠ سنة، من مواليد شبعا (مرجعيون)، دكتور في الحقوق، ينتخب لأول مرة عن المقعد السني في مرجعيون - حاصبيا، غير حزبي، نال ٩٩١٥ صوتا.



سعيد فواز

٤٦ سنة، شيعي، متزوج، محام،مدير عام وزارة الاقتصاد سابقا، انتخب عن بنت جبيل سنة ١٩٦٠ على لائحة أحمد الأسعد، وفشل سنة ١٩٦٤، مستقل، نال ٨٦١٣ صوتا.



ابراهيم شعيتو

٣٤ سنة، شيعي، من مواليد بنت جبيل، متزوج، ملاك ومزارع تبغ، طبيب، انتخب لأول مرة، غير حزبي، نال ٨٠٧٧ صوتا.



رفيق شاهين

٤٣ سنة، من مواليد النبطية، متزوج، دكتور في العلوم السياسية، مدير عام لشؤون اللاجئين الفلسطينيين سابقا، عضو سابق في مجلس تصميم مكتب الفاكهة، انتخب عن النبطية في سنة ١٩٦٠، وزير سابق للتصميم، غير حزبي، شيعي، وقد نال ١٠٥٢٩ صوتا.



سميح عسيران

٤٥ سنة، من مواليد النبطية، متزوج، ينتخب لأول مرة عن النبطية، غير حزبي، شيعي، وقد فاز ب ١٠٣٦٦ صوتا.



عبد اللطيف الزين

٣٨ سنة، من مواليد كفررمان في لبنان الجنوبي، درس في مدرسة الحكمة، محام، مجاز في الحقوق من كلية جامعة القديس يوسف في بيروت، انتخب عضوا عن والده المرحوم يوسف بك الزين في الانتخابات الفرعية سنة ١٩٦٢ وأعيد انتخابه في سنة ١٩٦٤، غير حزبي، شيعي، نال ١٠١٥٩ صوتا.



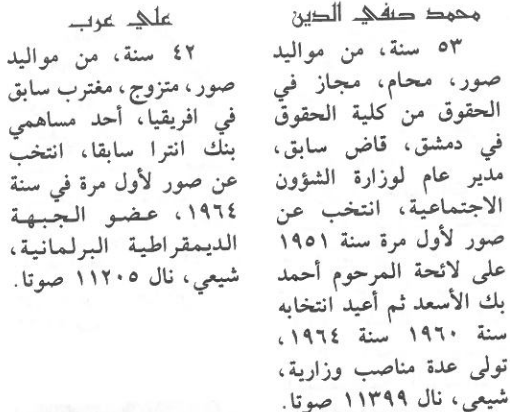
محمد صفي الدين

٥٣ سنة، من مواليد صور، محام، مجاز في الحقوق من كلية الحقوق في دمشق، قاض سابق، مدير عام لوزارة الشؤون الاجتماعية، انتخب عن صور لأول مرة سنة ١٩٥١ على لائحة المرحوم أحمد بك الأسعد ثم أعيد انتخابه سنة ١٩٦٠ سنة ١٩٦٤، تولى عدة مناصب وزارية، شيعي، نال ١١٣٩٩ صوتا.



علي عرب

٤٢ سنة، من مواليد صور، متزوج، مغترب سابق في افريقيا، أحد مساهمي بنك انترا سابقا، انتخب عن صور لأول مرة في سنة ١٩٦٤، عضو الجبهة الديمقراطية البرلمانية، شيعي، نال ١١٢٠٥ صوتا.



جعفر شرف الدين

٤٨ سنة، من مواليد صور، متزوج، مدير المدرسة الجعفرية في صور، وقد ساهم في تأسيسها، انتخب عن صور سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤، شيعي، فاز ب ١١٠٨٢ صوتا.



معروف سعد

٥٤ سنة، متزوج، مفوض شرطة سابقا، انتخب عن صيدا منذ سنة ١٩٥٧، عضو الحزب التقدمي الاشتراكي، سني، نال ٦٤٦٩ صوتا.



عادل عسيران

٦٢ سنة، من مواليد صيدا، متزوج، ملاك ومزارع، انتخب لأول مرة عن الزهراني سنة ١٩٤٣، ترأس مجلس النواب طوال ست سنوات متوالية في عهد الرئيس شمعون، تولى مناصب وزارية مرات عديدة، غير حزبي، شيعي، نال ٨٨٤٨ صوتا.



يوسف سالم

٦٢ سنة، من مواليد صور، متزوج، من كبار موظفي الدولة سابقا، رئيس جمعية تجار بيروت، انتخب عن الزهراني في سنة ١٩٣٧ وأعيد انتخابه سنة ١٩٤٣، غير حزبي، كاثوليكي، نال ٨٥٦١ صوتا.



جان عزيز

٥١ سنة، ماروني، من مواليد جزين، متزوج، قاض سابق، درس في مدرسة عينطورة، مجاز في الحقوق من كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، انتخب عن جزين في سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه في سنة ١٩٦٤، اشترك في عدة وزارات، عضو الجبهة الديمقراطية البرلمانية، نال ٨٠٩٣ صوتا.



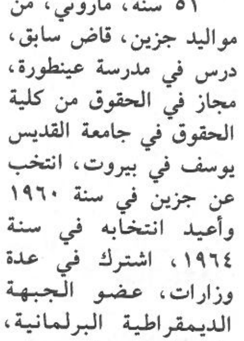


ادمون رزق

٣٤ سنة، من مواليد جزين، متزوج، ترشح عن جزين سنة ١٩٦٤ وخسر، عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب، ماروني، نال ٨٠٢٥ صوتا.

كمال جنبلاط

٥١ سنة، درزي، من مواليد المختارة، متزوج، صاحب جريدة «الأنباء»، حائز على عدة شهادات عالية. انتخب في ١٩٤٧، ٥١، ٥٣ (فشل في ٥٧) ٦٠، ٦٤. مؤسس ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اشترك في عدة وزارات، نال ٢٤٨٧٤ صوتا.







بيار فرعون

٤٣ سنة، متزوج، رجل أعمال، ينتخب عن المقعد الكاثوليكي في جزين لأول مرة، غير حزبي، نال ٧٦٧٠ صوتا.

كميل شمعون

٦٨ سنة، ماروني، من مواليد دير القمر، متزوج، محام. انتخب في ١٩٣٤، ٤٢، ٤٧، ٥١، ٦٠ (فشل سنة ٦٤). كان وزيرا عدة مرات ثم عين سفيرا في لندن. انتخب رئيسا للجمهورية سنة ١٩٥٢. مؤسس ورئيس حزب الوطنيين الأحرار، نال ٢٢٣٩٦ صوتا.

فؤاد طحيني

٢٧ سنة، ماروني، من مواليد دير القمر، عازب، محام، رئيس بلدية دير القمر سابقا، ينتخب لأول مرة عن الشوف، غير حزبي، نال ٢٢٨١١ صوتا.

بهيج تقي الدين

٥٧ سنة، درزي، من مواليد بعقلين، متزوج، محام، انتخب سنة ١٩٤٣، ٤٧، ٥١ (فشل في ١٩٥٢) ٦٠، ٦٤. اشترك في عدة وزارات، عضو في جبهة النضال التي يرأسها جنبلاط. نال ٢٢٩٢٩ صوتا.

عصام حجار

٣٦ سنة، سني، من مواليد بعلبك، عازب، محام، انتخب عن الشوف سنة ١٩٦٠، نال ٢٣٢٥٢ صوتا.



أنور الخطيب

٥٨ سنة، سني، من مواليد شحيم، متزوج، محام، أستاذ في الجامعة اللبنانية. انتخب سنة ١٩٥١، ٥٧ و٦٣ خلفا للمرحوم قبلان قبلان، ٦٤ (فشل في ١٩٥٣ و٦٠)، عضو في الحزب التقدمي الاشتراكي. نال ٢٢٩١٤ صوتا.





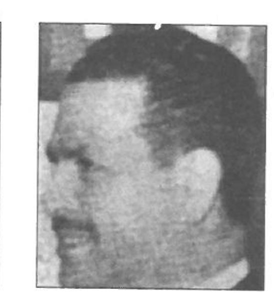
عزيز عون

٥٦ سنة، ماروني، من مواليد الدامور، متزوج، طبيب، انتخب لأول مرة عن الشوف سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤، عضو في الحزب التقدمي الاشتراكي، نال ٢٣٣١٠ صوتا.



جوزف مغبغب

٣٨ سنة، كاثوليكي، من مواليد عين زحلتا، عازب، محام، انتخب عن الشوف سنة ١٩٦٤، عضو في حزب الوطنيين الأحرار، نال ٢٢٨٦٢ صوتا.



فضل الله تلحوق

٥٣ سنة، درزي، متزوج، موظف سابق في التابلاين، انتخب عن عاليه سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤، مستقل، نال ١٧٧٥٦ صوتا.





خليل الخوري

٤٥ سنة، ماروني، من مواليد بيروت، نجل الرئيس السابق بشارة الخوري، متزوج، محام، درس في جامعة القديس يوسف في بيروت، انتخب نائبا عن عاليه منذ سنة ١٩٦٠، رئيس الحزب الدستوري، نال ١٧٠٦٥ صوتا.





مجيد أرسلان

٦٣ سنة، درزي، متزوج، ملاك، انتخب عن عاليه منذ سنة ١٩٤١، اشترك في أكثر من وزارة، رئيس كتلة نواب عاليه، نال ١٦٩٦٢ صوتا.

اميل كيروز

٥٠ سنة، ماروني، متزوج، متعهد، انتخب عن عاليه سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤، عضو في حزب الوطنيين الأحرار، نال ١٥٨٨١ صوتا.



منير أبو فاضل

٦٠ سنة، ارثوذكسي، رجل أعمال، متزوج، انتخب عن عاليه منذ سنة ١٩٥٧، عضو في الجبهة الديمقراطية البرلمانية، نال ١٣٠٠٤ صوتا.





محمود عمار

٤٦ سنة، شيعي، متزوج، محام، انتخب عن بعبدا منذ ١٩٥٧، عضو في حزب الوطنيين الأحرار، نال ٢٤٠٦٠ صوتا.

بشير الأعور

٥٦ سنة، درزي، من مواليد بيروت، قاض سابق ومحافظ الشمال مؤخرا، انتخب عن بعبدا سنة ١٩٥١ وأعيد انتخابه على التوالي: سنة ١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٠ وفشل سنة ١٩٦٤، اشترك في أكثر من وزارة، مستقل، نال ٢٣٩٣٨ صوتا.

نديم نعيم

٤٩ سنة، ماروني، من مواليد الشياح، متزوج، محام، انتخب نائبا عن بعبدا، عضو في حزب الوطنيين الأحرار، نال ٢٣٢٥٧ صوتا.



ادوار حنين

٥٤ سنة، ماروني، من مواليد كفرشيما، متزوج، محام وأديب، مارس الصحافة وانتخب رئيسا لجمعية أهل القلم، انتخب عن بعبدا منذ ١٩٥٧، أمين عام الكتلة الوطنية، اشترك في أكثر من وزارة، نال ٢٢٩٩٢ صوتا.



عبده صعب

٥٥ سنة، ماروني، من مواليد حمانا، متزوج، رجل أعمال، انتخب عن بعبدا سنة ١٩٦٠ وفشل سنة ١٩٦٤، عضو في حزب الكتائب، نال ٢٠٧٨٧ صوتا.



موريس الجميل

٦١ سنة، ماروني، من مواليد المنصورة في مصر، متزوج، حائز على ليسانس في الحقوق من جامعة باريس، انتخب عن المتن الشمالي سنة ١٩٦٠ و١٩٦٤، اشترك في أكثر من وزارة، عضو في حزب الكتائب، نال ٢٥٨٧٦ صوتا.



اميل سلهب

٥٠ سنة، ماروني، متزوج، طبيب، فشل في انتخابات عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤، رئيس الكتلة الوطنية، نال ٢٥٥٣٤ صوتا.



اندره طابوريان

٣٨ سنة، ارمني، ارثوذكسي، من مواليد بيروت، متزوج، رجل أعمال، انتخب عن المتن الشمالي سنة ١٩٦٤، ينتمي الى حزب الطاشناق، نال ٢٤٩٥٠ صوتا.



ميشال المر

٣٥ سنة، ارثوذكسي، من مواليد بتغرين، متزوج، مهندس ومتعهد، ينتخب لأول مرة عن المتن الشمالي، مستقل، نال ٢٤٧٤٨ صوتا.





سليم لحود

٦٠ سنة، ماروني، متزوج، مهندس، الرئيس السابق لمصلحة الليطاني، انتخب عن المتن الشمالي عوضا عن أخيه سنة ١٩٥٥ وأعيد انتخابه سنة ١٩٥٧. اشترك في أكثر من وزارة، عضو في حزب الوطنيين لأحرار، نال ٢٣٥٦٦ صوتا.



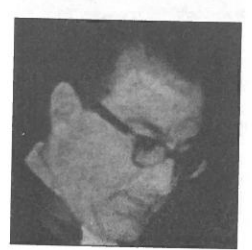
نهاد بويز

٥٢ سنة، ماروني، متزوج، محام، انتخب عن كسروان منذ سنة ١٩٥٧، عضو في الكتلة الوطنية، فاز بـ ١٧٠٠٣ صوتا.



لويس أبو شرف

٥٤ سنة، ماروني، استاذ أدب عربي، انتخب عن كسروان سنة ١٩٦٠ وفشل سنة ١٩٦٤، عضو في حزب الكتائب، نال ١٧٠٠١ صوتا.



فيليب الخازن

٤٥ سنة، ماروني، متزوج، طبيب، ينتخب لأول مرة عن كسروان، غير حزبي، نال ١٦١٤٢ صوتا.

انطوان سعاده

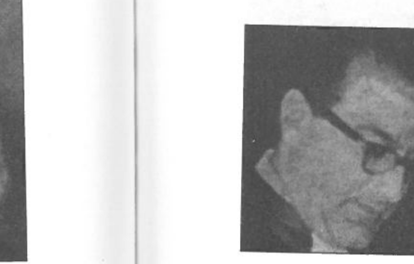
٥٠ سنة، ماروني، من مواليد غزير، متزوج، محام، انتخب عن كسروان لأول مرة، غير حزبي، وقد فاز بـ ١٤٩٧٧ صوتا.

ريمون اده

٥٥ سنة، ماروني، من مواليد الاسكندرية، عازب، محام، انتخب عن جبيل سنة ١٩٥٣ لأول مرة، شغل منصب وزير الداخلية بعد حوادث ١٩٥٨، عميد الكتلة الوطنية، نال ١١١٧٣ صوتا.

أحمد اسبر

٤٩ سنة، شيعي، متزوج، محام، شغل منصب قائمقام وسكرتير للمجلس النيابي لمدة عشر سنوات، انتخب عن جبيل سنة ١٩٦٠ وفشل سنة ١٩٦٤، عضو في الكتلة الوطنية، نال ١٠٩٢٢ صوتا.



نجيب الخوري

٥٢ سنة، ماروني، من مواليد عمشيت، عقيد سابق في الدرك، انتخب عن جبيل عوضا عن أخيه سنة ١٩٦٦، عضو في الحزب الدستوري، نال ١١٠٧٣ صوتا.




رشيد كرامي

٤٧ سنة، مجاز في الحقوق، محام، عازب، انتخب عن طرابلس منذ سنة ١٩٥١، ترأس الحكومة خمس مرات، رئيس الجبهة الديمقراطية البرلمانية، انتخب عن مقعد السنة بـ ١٨١٩٤ صوتا.



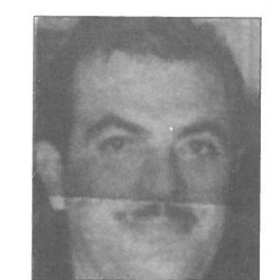
فؤاد البرط

٦١ سنة، من مواليد الميناء في طرابلس، عازب، تاجر، درس في الجامعة الأميركية في بيروت (الاقتصاد)، انتخب منذ سنة ١٩٥٣ عن المقعد الأرثوذكسي في طرابلس. وقد فاز بـ ١٦٢٨٩ صوتا.



هاشم الحسيني

٥٣ سنة، من مواليد طرابلس، متزوج، طبيب، خريج كلية القديس يوسف في بيروت، انتخب عن طرابلس منذ ١٩٥١، رئيس حركة مؤيدي السلام في لبنان. فاز بـ ١٦٣٨٢ صوتا عن مقعد السنة.

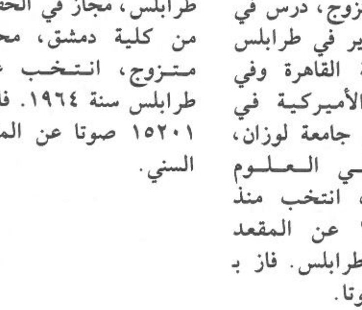


أمين الحافظ

٤٢ سنة، من مواليد طرابلس، متزوج، درس في مدرسة الفرير في طرابلس وفي جامعة القاهرة وفي الجامعة الأميركية في بيروت وفي جامعة لوزان، دكتور في العلوم الاقتصادية، انتخب منذ سنة ١٩٦٠ عن المقعد السني في طرابلس. فاز بـ ١٦٢٤٣ صوتا.







سالم كباره

٦٠ سنة، من مواليد طرابلس، مجاز في الحقوق من كلية دمشق، محام، متزوج، انتخب عن طرابلس سنة ١٩٦٤. فاز بـ ١٥٢٠١ صوتا عن المقعد السني.



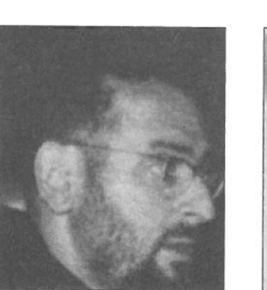
سليمان فرنجية

٥٨ سنة، من مواليد زغرتا، متزوج، درس في مدرسة الفرير في طرابلس ومدرسة عينطورة، ملاك انتخب عن المقعد الماروني في زغرتا عوضا عن أخيه حميد بعد مرضه سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤، غير حزبي، دخل الوزارة أكثر من مرة، فاز بـ ١٠٥٦٩ صوتا.



رينيه معوض

٤٣ سنة، متزوج، محام، خريج كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، انتخب عن المقعد الماروني في زغرتا منذ سنة ١٩٥٧، وزير سابق، عضو في الجبهة الديمقراطية فاز بـ ٨٧٧٤ صوتا.



الأب سمعان الدويهي

٥٥ سنة، من مواليد زغرتا، درس اللاهوت والفلسفة، رئيس دير مار سركيس في اهدن، انتخب عن المقعد الماروني في زغرتا منذ سنة ١٩٥٧. وفاز بـ ٨١٦٤ صوتا.

محمد فتفت

٥٠ سنة، من مواليد سير الضنيه (لبنان الشمالي)، متزوج، ملاك، انتخب عن المقعد السني في قضاء طرابلس سنة ١٩٦٠ وفشل سنة ١٩٦٤، مستقل. حصل على ٧٩٤٣ صوتا.

أحمد نصوح آغا الفاضل

٤٥ سنة، متزوج، محام، غير حزبي، انتخب عن المقعد السني في قضاء طرابلس، وفاز بـ ٧٨٧٥ صوتا.

بهيج القدور

٥١ سنة، من مواليد عكار، متزوج، ملاك ورجل أعمال، انتخب عن المقعد السني في عكار سنة ١٩٦٤. فاز بـ ١٥٥٧٤ صوتا.



فخر فخر

عازب، عقيد سابق في الجيش، ينتخب لأول مرة عن المقعد الماروني في عكار عوضا عن أخيه رشدي فخري لأنه مريض، غير حزبي. نال ١٤٢٠١ صوتا.



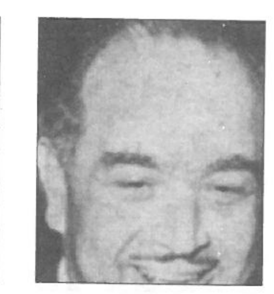
بشير العثمان

٥٩ سنة، من مواليد تبنين في عكار، متزوج، ملاك، درس في كلية المقاصد ومدرسة الفرير، انتخب عن المقعد السني في عكار سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٤، وزير الزراعة سابقا. نال ١٤٤٥٨ صوتا.



يعقوب الصراف

٥٨ سنة، من مواليد منياره في عكار، متزوج، طبيب أسنان، خريج كلية طب الأسنان في جامعة القديس يوسف في بيروت، انتخب عن عكار سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤، وزير الصحة سابقا. ارثوذكسي وقد نال ١٣٧٧٧ صوتا.



حبيب كيروز

٥٢ سنة، من مواليد بشري، متزوج، مجاز في العلوم السياسية من جامعة القديس يوسف، رئيس نقابة أصحاب الفنادق، انتخب عن بشري سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤ عن المقعد الماروني. حصل على ٤٣٧٢ صوتا.



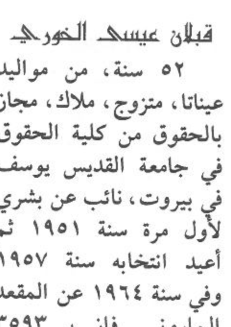
قبلان عيسى الخوري

٥٢ سنة، من مواليد عيناتا، متزوج، ملاك، مجاز بالحقوق من كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، نائب عن بشري لأول مرة سنة ١٩٥١ ثم أعيد انتخابه سنة ١٩٥٧ وفي سنة ١٩٦٤ عن المقعد الماروني. فاز بـ ٣٥٩٣ صوتا.




جورج سعاده

٤٠ سنة، عازب، محام، ينتخب عن المقعد الماروني في البترون لأول مرة، عضو في حزب الكتائب. وقد نال ٨٠٧٣ صوتا.




سايد عقل

٣٥ سنة، متزوج، تاجر ينتخب لأول مرة عن المقعد الماروني في البترون، عضو في الكتلة الوطنية. وقد نال ٧٢٦٢ صوتا.



باخوس حكيم

٣٥ سنة، من مواليد كوسبا في لبنان الشمالي، متزوج، طبيب، ينتخب لأول مرة عن المقعد الأرثوذكسي في الكور، مستقل. وقد فاز بـ ٦٦١٥ صوتا.




فؤاد غصن

٥١ سنة، من مواليد كوسبا في لبنان الشمالي، خريج كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، متزوج، تاجر، نائب عن المقعد الأرثوذكسي في الكور سنة ١٩٥٣ و١٩٦٠ و١٩٦٤، شغل عدة مناصب وزارية. فاز بـ ٦٢٨٧ صوتا.

سليم الداود

٤٥ سنة، درزي، من مواليد حلوه (راشيا)، متزوج، ملاك، انتخب لأول مرة ن البقاع الغربي (راشيا) سنة ١٩٥٧ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٠ ثم فشل سنة ١٩٦٤، غير حزبي، وقد فاز بـ ١١٩١٤ صوتا.

كميل دحروج

٣٧ سنة، أرثوذكسي، عازب، موظف سابق في شركة طيران، ينتخب لأول مرة عن البقاع الغربي، غير حزبي، فاز بـ ١١٥٥٠ صوتا.

ناظم القادري

٥٣ سنة، من مواليد البيرة في البقاع الغربي، متزوج، محام، مجاز في الحقوق من كلية الحقوق في دمشق، انتخب عن المقعد السني في البقاع منذ سنة ١٩٥١، نال ١١٤٥٧ صوتا.



حسن زهمول الميس

٤٦ سنة، متزوج، طبيب، ينتخب لأول مرة عن المقعد السني في زحلة، غير حزبي، وقد نال ١٧٩٥٩ صوتا.



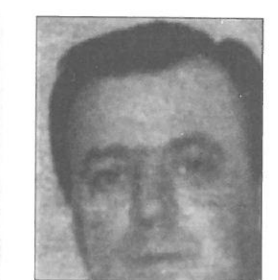
مخايل الدبس

٤٤ سنة، ارثوذكسي، من مواليد زحلة، متزوج، رجل أعمال، انتخب عن زحلة سنة ١٩٦٠ و١٩٦٤، غير حزبي، عضو الجبهة الديمقراطية البرلمانية، نال ١٧٧٩٧ صوتا.




جوزف ابو خاطر

٦٢ سنة، كاثوليكي، من مواليد زحلة، متزوج، محام، سفير سابق، ينتخب عن زحلة لأول مرة، مستقل، نال ١٧٧٦٤ صوتا.



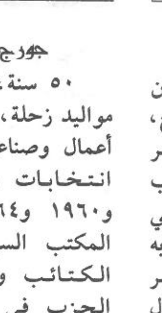
حسين منصور

٥٣ سنة، شيعي، من مواليد مشغرة، متزوج، صاحب بنك ومدير شركات عديدة، انتخب عن زحلة لأول مرة في سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه في سنة ١٩٦٤، وزير سابق، غير حزبي، نال ١٧٦٩٢ صوتا.



جورج عقل

٥٠ سنة، ماروني، من مواليد زحلة، متزوج، رجل أعمال وصناعي، فشل في انتخابات سنة ١٩٥٧ و١٩٦٠ و١٩٦٤، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب ورئيس فرع الحزب في زحلة، نال ١٧٦٤٨ صوتا.





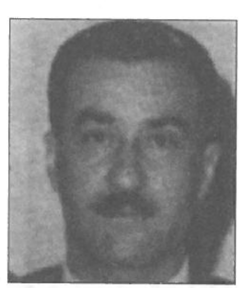

حبيب مطران

٥٧ سنة، كاثوليكي، متزوج، ملاك، انتخب لأول مرة عن بعلبك سنة ١٩٥٣ ثم أعيد انتخابه سنة ١٩٦٠، عضو حزب الوطنيين الأحرار، نال ١٧١٥٣ صوتا.



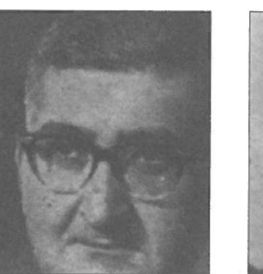
محمد زعيتر

٤٦ سنة، شيعي، من مواليد بعلبك، متزوج، ملاك، فشل في انتخابات سنة ١٩٦٠ و١٩٦٤، ينتخب عن بعلبك - الهرمل لأول مرة، مستقل، نال ١٤٢٧٠ صوتا.



نايف المصري

٤٣ سنة، شيعي، من مواليد حور تقلا، متزوج، مزارع، مفوض شرطة سابق، انتخب عن الهرمل منذ ١٩٦٠، غير حزبي، نال ١٣٤٣٢ صوتا.





انطوان الهراوي

٥٠ سنة، متزوج، ملاك ومزارع، ينتخب لأول مرة عن المقعد الماروني في دائرة بعلبك - الهرمل مستقل، نال ١٤٣٨٢ صوتا.

سليم حيدر

٥٥ سنة، من مواليد بعلبك، محام، وسفير سابق، غير حزبي، شيعي، وقد نال ١٥٦٧٢ صوتا.

صبري حماده

٦٣ سنة، شيعي، من مواليد الهرمل، متزوج، ملاك، درس سنة أولى حقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت، انتخب عن الهرمل منذ سنة ١٩٣٢، تولى عدة مناصب وزارية قبل أن يتولى رئاسة المجلس ٢٢ مرة، عضو في الحزب الدستوري، نال ١٥٠٤٧ صوتا.

حسن الرفاعي

٦٤ سنة، سني، من مواليد بعلبك، متزوج، محام، فشل في انتخابات سنة ١٩٦٤، ينتخب لأول مرة عن بعلبك - الهرمل، مستقل، نال ١٤٦٥٣ صوتا.

المجلس الثالث عشر

وفي أواخر آذار من السنة ١٩٧٢، أكمل المجلس النيابي مدته فاعلن مجلس الوزراء بلسان رئيسه وزير الداخلية **صائب سلام** وموافقة رئيس الجمهورية **سليمان فرنجيه** وقفه عن العمل وانتخاب مجلس جديد في مكانه. وعين موعداً لهذا الانتخاب ١٦ و٢٣ و٣٠ نيسان. وبفضل سهر الرئيسين فرنجيه وسلام وتجردهما عن أي تدخل قد تم هذا الانتخاب في مواعيده بكمال الحرية والراحة ومجانبة اية رشوة او اخلال بالنظام وبشكل من الهدوء لم يسبق للبنان ان رأى مثله في الانتخابات السابقة. وقد جاءت النتائج على الشكل التالي:

- محافظة بيروت، الدائرة الاولى، ثمانية نواب: **بيار الجميل، ميشال ساسين، نصري المعلوف، انترانيك مانوكيان، ملكون ابليغاتيان، خاتشيك بابكيان، سورين خان اميريان، جوزف شادر.**

- الدائرة الثانية، ثلاثة نواب: **رشيد الصلح، محمد يوسف بيضون، فريد جبران.**

- الدائرة الثالثة، خمسة نواب: **صائب سلام، زكي مزبودي، جميل كبي، عثمان الدنا، نجاح واكيم.**

- دائرة طرابلس، خمسة نواب: **عبد المجيد الرافعي، رشيد كرامي، امين الحافظ، هاشم الحسيني، موريس الفاضل.**

- دائرة قضاء طرابلس، نائبان: **مرشد الصمد، صالح كاظم الخير.**

- دائرة زغرتا، ثلاثة نواب: **انطوان فرنجيه، رينيه معوض،**

الأب سمعان الدويهي.

- دائرة بشري، نائبان: **جبران طوق، حبيب كيروز.**

- دائرة الكورة، نائبان: **باخوس حكيم، فؤاد غصن.**

- دائرة البترون، نائبان: **بطرس حرب، جورج سعاده.**

- دائرة عكار، اربعة نواب: **الدكتور عبد الله الراسي، سليمان العلي، طلال المرعبي، ميخائيل الضاهر.**

- دائرة زحله، خمسة نواب: **جوزف سكاف، سليم معلوف، حسين منصور، الياس الهراوي، حسن زهمول الميس.**

- دائرة البقاع الغربي، ثلاثة نواب: **ناظم القادري، سليم الداود، ميشال معلولي.**

- دائرة صيدا، نائب واحد: **الدكتور نزيه البزري.**

- قضاء صيدا، نائبان: **عادل عسيران، الدكتور راشد الخوري.**

- قضاء جزين، ثلاثة نواب: **ادمون رزق، الدكتور فريد سرحال، نديم سالم.**

- دائرة النبطية، ثلاثة نواب: **عبد اللطيف الزين، انور الصباح، فهمي شاهين.**

- دائرة بنت جبيل، نائبان: **عبد اللطيف بيضون، حميد دكروب.**

- دائرة مرجعيون، ٤ نواب: **كامل الاسعد، رائف سماره، علي العبد الله، منيف الخطيب.**

- دائرة صور، ٣ نواب: **كاظم الخليل، يوسف حمود،**

علي الخليل.

– دائرة بعلبك الهرمل، ٧ نواب: **صبري حماده، حسين الحسيني، صبحي ياغي، حسن الرفاعي، طارق حبشي، البير منصور، عبد المولى أمهز.**

– دائرة الشوف، ثمانية نواب: **كميل شمعون، عبده عويدات، كمال جنبلاط، بهيج تقي الدين، سالم عبد النور، عزيز عون، فؤاد طحيني، زاهر الخطيب.**

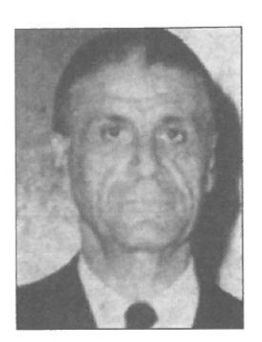
– دائرة عاليه، ٥ نواب: **الأمير مجيد ارسلان، توفيق عساف، بيار حلو، شفيق بدر، منير ابو فاضل.**

– دائرة بعبدا، ٥ نواب: **بشير الاعور، محمود عمّار، بيار دكاش، ادوار حنين، نديم نعيم.**

– دائرة المتن، ٥ نواب: **امين الجميل، اوغست باخوس، فؤاد لحود، البير مخيبر، آرا يروانيان.**

– دائرة كسروان، ٤ نواب: **فؤاد نفاع، موريس زوين، الياس الخازن، لويس أبو شرف.**

– دائرة جبيل، ثلاث نواب: **ريمون اده، إميل روحانا صقر، أحمد اسبر.**



الشيخ بيار الجميل



نصري المعلوف



ميشال ساسين



خاتشيك بابكيان



سورين خان أمريان



ملكون ابليغاتيان



انترانيك مانوكيان



رشيد الصلح



فريد جبران



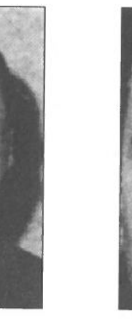
محمد بيضون



صائب سلام



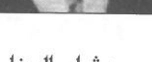




جميل كبي







عثمان الدنا



نجاح واكيم



زكي مزبودي



الأب سمعان الدويهي



طوني فرنجيه

رينه معوض



جبران طوق



حبيب كيروز



باخوس حكيم



فؤاد غصن

جورج سعاده



بطرس حرب



سليمان العلي



د. عبدالله الراسي



مخايل الضاهر



طلال المرعبي



جوزف طعمه السكاف



سليم المعلوف



حسن زهمول الميس



الياس الهراوي

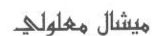


حسين منصور



سليم الداود





ميشال معلولي

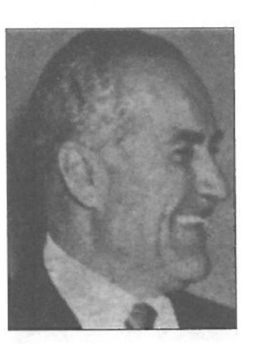


ناظم القادري

نزيه البزري



راشد الخوري



عادل عسيران



ادمون رزق



فريد سرحال



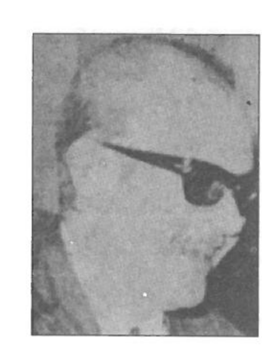


نديم سالم





عبد اللطيف الزين



فهمي شاهين







أنور الصباح



كامل الأسعد

رائف سماره









علي العبد الله

منيف الخطيب

عبد اللطيف بيضون

حميد دكروب

الرئيس صبري حماده

ألبير منصور

عبد المولى أمهز





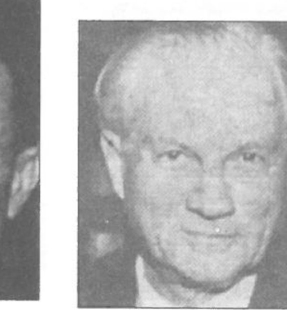
حسين الحسيني



طارق حبشي




حسن الرفاعي



كميل شمعون

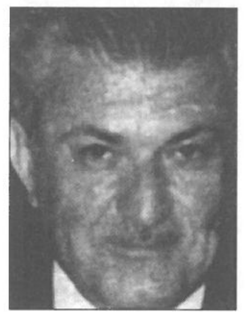




كمال جنبلاط



عزيز عون



بهيج تقي الدين



فؤاد الطحيني



عبده عويدات




سالم عبد النور

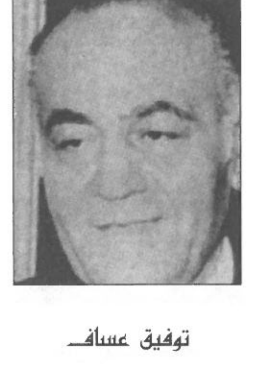


زاهر الخطيب

الأمير مجيد أرسلان

بيار حلو

شفيق بدر



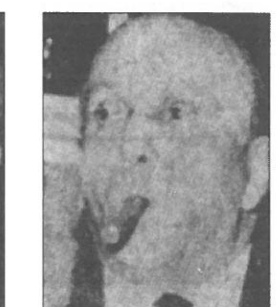
توفيق عساف

منير أبو فاضل

إدوار حنين



بيار عبدو دكاش





نديم نعيم



بشير الأعور

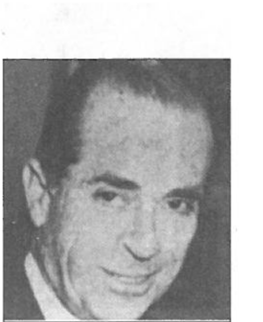






محمود عمار

إميل روحانا صقر



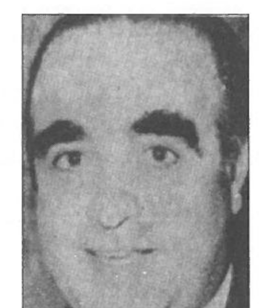




ريمون إده



أحمد إسبر



فؤاد نفاع





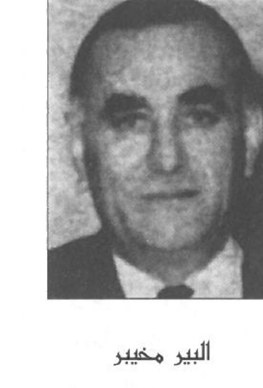
لويس أبو شرف



موريس زوين

الياس الخازن

أمين الجميل



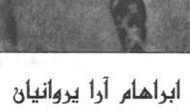
البير مخيبر



فؤاد لحود

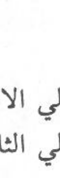
أوغوست باخوس





ابراهام آرا يروانيان

المحتويات



.. وكان مؤرخا صادق الرواية، أمين المصدر، أكيد الإسناد، مدققا، لا يقبل بإشاعة أو بنقل غير ثابت. روى الماضي بأمانة، متوخيا السرد والإحاطة بمختلف الأحداث. فكان له فضل اكتشاف الكثير من المستندات التاريخية القيّمة. وتميّز عمله بالجد والدقة وبمحبة الحقيقة وإظهار المُثل العليا. وأغنى الخزانة التاريخية بفيض فكره وروحه.



.. وكان مؤرخا صادق الرواية، أمين المصدر، أكيد الإسناد، مدققا، لا يقبل بإشاعة أو بنقل غير ثابت. روى الماضي بأمانة، متوخيا السرد والإحاطة بمختلف الأحداث. فكان له فضل اكتشاف الكثير من المستندات التاريخية القيّمة. وتميّز عمله بالجد والدقة وبمحبة الحقيقة وإظهار المُثل العليا. وأغنى الخزانة التاريخية بفيض فكره وروحه.